



الأمم المتحدة

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي
لشؤون اللاجئين

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/53/12)

الجمعية العامة
الوثائق الرسمية
الدورة الثالثة والخمسون
الملحق رقم ١٢ (A/53/12)

**تقرير مفوض الأمم المتحدة
السامي لشؤون اللاجئين**



الأمم المتحدة - نيويورك، ١٩٩٨

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام.
ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

المحتويات (تابع)

الفصل	المحتويات	الصفحة
الأول -	مقدمة	١
الثاني -	الحماية الدولية	٢
	ألف - مقدمة	٣
	باء - أنشطة الحماية	٤
	جيم - الترويج	٧
الثالث -	أنشطة المساعدة	٩
	ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة	٩
	١ - البرامج العامة والبرامج الخاصة	٩
	٢ - أنواع المساعدة	١٠
	(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ	١٠
	(ب) الرعاية والإعالة	١١
	(ج) العودة الطوعية إلى الوطن	١١
	(د) التوطين المحلي	١٢
	(هـ) إعادة التوطين	١٢
	باء - مواضيع البرامج وأولوياتها	١٤
	١ - اللاجئين	١٤
	٢ - اللاجئين من الأطفال والمراهقين	١٥
	٣ - البيئة	١٦
	٤ - تقديم المعونة إلى اللاجئين/العائدين إلى الوطن والتنمية	١٦
جيم -	إدارة البرامج وتنفيذها	١٧
	١ - لمحة عامة	١٧
	٢ - التقييم	١٨
	٣ - إدارة التغيير	١٩
دال -	التطورات الإقليمية في أفريقيا	٢٠
	١ - العمليات المضطلع بها في أفريقيا الوسطى والشرقية والغربية	٢٠
	(أ) حالات اللاجئين الرئيسية في المنطقة	٢٠
	(ب) الخصائص الرئيسية للبرامج	٢٠
	٢ - العمليات الخاصة بمنطقة البحيرات الكبرى	٢٢
	٣ - العمليات الخاصة بالجنوب الأفريقي	٢٥
	(أ) الحالة الأنغولية	٢٦
	(ب) حالة الجنوب الأفريقي	٢٦
هاء -	التطورات الإقليمية في الأمريكتين	٢٧
واو -	التطورات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٢٩
	١ - العمليات في جنوب آسيا	٢٩

المحتويات (تابع)

<u>الفصل</u>	<u>المقرات</u>	<u>الصفحة</u>
	٢ - العمليات في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ	٣٠
زاي -	التطورات الإقليمية في أوروبا	٣٢
	١ - العمليات في أوروبا الغربية	٣٢
	٢ - العمليات في وسط أوروبا	٣٢
	٣ - العمليات في أوروبا الشرقية	٣٣
	٤ - مؤتمر كومنولث الدول المستقلة	٣٤
	٥ - العمليات في يوغوسلافيا السابقة	٣٥
حاء -	التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غربي آسيا، وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط	٣٦
	١ - جنوب غربي آسيا	٣٦
	٢ - الصحراء الغربية	٣٧
	٣ - الشرق الأوسط	٣٨
	٤ - آسيا الوسطى	٣٨
الرابع -	تمويل أنشطة المساعدة التابعة للمفوضية	٣٩
الخامس-	التنسيق	٤٠
	ألف - متابعة إصلاح الأمم المتحدة	٤٠
	باء - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى	٤١
	جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية	٤٢

الجداول

١ -	نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٧ حسب مكتب/بلد العمليات ونوع نشاط المساعدة	٤٤
٢ -	التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، كما هي في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨	٤٧
٣ -	اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين: السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧	٥١

الفصل الأول

مقدمة

١ - بلغ العدد الإجمالي للأشخاص الذين يهتمون بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ٢١ مليون شخص في عام ١٩٩٧. ويمثل هذا الرقم نحو ١٢ مليون لاجئ، و٣,٣ مليون من العائدين إلى الوطن في المراحل المبكرة من إعادة إدماجهم و٣,٦ مليون شخص من المشردين داخلياً و١,٢ مليون شخص آخر يمثلون شاغلاً إنسانياً، ومعظمهم ضحايا للنزاعات. وعاد ما يزيد على ٦٧٦ ٠٠٠ لاجئ إلى بلدانهم الأصلية طوعية في عام ١٩٩٧، مما يبين أن العودة إلى الوطن هو الحل المفضل لعدد كبير من اللاجئين في العالم. غير أنهم يعودون في أغلب الأحيان إلى أوضاع هشة أو غير مستقرة ناشئة عن النزاعات أو التي لا تزال في غمرة النزاعات.

٢ - وفي السنوات العديدة الماضية، حدث انخفاض ملحوظ في عدد ونطاق اللاجئين الذين يسببون نزاعات حول العالم. ويمكن أن يعزى هذا، في بعض الحالات إلى النهج المبادر بصورة متزايدة من جانب المجتمع الدولي تحسباً لمثل هذه الحالات ولمنع حدوثها. ومع ذلك فإن احتمال وقوع تشرد على نطاق كبير لا يزال قائماً في عدة مناطق من العالم، كما أن الزيادة في عدد وشدة النزاعات الإثنية أساساً داخل الدول لا تزال تبعث على القلق.

٣ - وللتصدي للأوضاع المعقدة، يجري وضع حلول خاصة لمواجهة خصائص محددة لحركات اللاجئين، سواء أكانت في شكل تدفقات جماعية هرباً من الحرب الأهلية، أو حالات فردية تلتزم للجوء هرباً من الملاحقة القانونية، أو تحركات غير اللاجئين. ومن أجل المضي قدماً في البحث عن حلول للاجئين والإسهام في السلم والاستقرار الإقليميين، عززت المفوضية وشاركت بصورة متزايدة في المبادرات الإقليمية من أجل معالجة القضايا المتصلة باللاجئين والمشردين. واستمرت المفوضية طوال عام ١٩٩٧ في المشاركة بنشاط في عملية متابعة للمؤتمر الإقليمي لمعالجة مشاكل اللاجئين والأشخاص المشردين وغير ذلك من أشكال النزوح الاضطرابي والعائدين في بلدان كمنولث الدول المستقلة والدول المجاورة ذات الصلة (مؤتمر كمنولث الدول المستقلة) الذي عُقد في عام ١٩٩٦. واضطلعت المفوضية بعدة برامج لتعزيز قدرات المنظمات المحلية غير الحكومية وتيسير التعاون بين المنظمات المحلية والدولية الموجودة في المنطقة. وشاركت المفوضية أيضاً في المشاورات الإقليمية في آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا ومنطقة الشرق الأوسط التي عقدت لغرض تعزيز التعاون التقني فيما بين الدول المشاركة من أجل استحداث نهج إقليمي شامل لمعالجة حالات تشرد السكان غير الطوعي.

٤ - وعلى الرغم من أوجه التقدم الإيجابية في اتجاه إيجاد حلول في عدد من المناطق، فإن المفوضية ظلت تشعر بقلق بالغ بسبب انهيار مبادئ مقبولة من جراء اتباع السياسات والقوانين والممارسات التقييدية في مجال منح اللجوء، وعن طريق الطرد. وفي منطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا، حيث واجهت مهام بالحماية التي تضطلع بها المفوضية تحديات شديدة، ظل الآلاف من لاجئي رواندا وبوروندي يعانون من ظروف حياة شاقة. وفي الوقت الذي تسعى فيه المفوضية جاهدة لضمان منح اللاجئين معاملة مؤاتية في بلدان اللجوء، وكذلك عند عودتهم إلى بلدانهم الأصليين، ولا سيما في الأوضاع الناشئة عن النزاعات، فقد

سعت إلى اتباع نهج شاملة إزاء الحماية الدولية التي تركز محور اهتمامها على احترام حقوق الإنسان، بما في ذلك أمن البشر.

٥ - وواصل المكتب أيضاً تطوير قدراته المؤسسية على إدارة عمليات العودة الطوعية إلى الوطن، ساعياً إلى ضمان عودة العائدين إلى الاندماج بصورة ثابتة وتيسير السلم والوثام. وفي هذا الصدد، دعت المفوضية إلى تهيئة الظروف المفوضية إلى عودة اللاجئين وإعادة اندماجهم وذلك عن طريق جهود الأمم المتحدة التي تبذلها على نطاق المنظومة، والتي تشمل بناء المؤسسات، وتدعيم المجتمع المدني، وتعزيز الانصاف، وإزالة الألغام البرية، وفرض رقابة أكثر فعالية على انتشار الأسلحة الصغيرة. وقد كانت مبادرة المدن المفتوحة في البوسنة والهرسك أحد السبل التي كفلت للمفوضية توجيه المساعدة لتعزيز العودة الطوعية إلى الوطن وتشجيع إعادة الاندماج والوفاق. وقد اعتُرف أيضاً بدور المرأة في الوفاق باعتباره أحد العناصر الأساسية لهذه العملية. وعملت المفوضية بنشاط في الترويج لمشاركة المرأة في جهود الوفاق في البوسنة والهرسك وفي رواندا، فضلاً عن بلدان أخرى.

٦ - وفي عام ١٩٩٧، تلقت المفوضية مبلغاً إجمالياً قدره نحو ٨٠٦ مليون دولار على هيئة تبرعات لبرامجها العامة والخاصة. وبحلول ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨، كانت المفوضية قد تلقت مبلغاً إجمالياً قدره ٢٩٨ مليون دولار، بينما بلغ مجموع احتياجات البرامج العامة والخاصة نحو ١ مليار دولار.

الفصل الثاني

الحماية الدولية

ألف - مقدمة

٧ - تتمثل الوظائف الأساسية لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في توفير الحماية الدولية للاجئين والتماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين عن طريق مساعدة الحكومات على تيسير عودتهم الطوعية إلى الوطن أو إدماجهم في المجتمعات الوطنية الجديدة. والأساس القانوني لهذه الوظائف يوفره النظام الأساسي للمفوضية الذي أقرته الجمعية العامة في قرارها ٤٢٨ (د - ٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٥٠، الذي يشير إلى أنه ليس لعمل المفوضية أي سمة سياسية، بل هو عمل إنساني واجتماعي. كما أن أنشطة المفوضية تدعمها وتوجهها قرارات الجمعية العامة اللاحقة واستنتاجات ومقررات اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوضية وتنفذ في إطار يتألف من القانون الدولي للاجئين وحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي، والمعايير المتفق عليها دولياً لمعاملة اللاجئين.

٨ - وتعني الحماية الدولية أولاً ضمان احترام الحقوق الأساسية للاجئين، بما في ذلك منحهم حق الدخول والأمان وعدم طردهم، بالإضافة إلى ضمان منح اللاجئين معاملة مؤاتية في بلدان اللجوء. كما تعني تشجيع الدول على التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة وإدراج هذه الصكوك في تشريعاتها الوطنية.

٩ - وضمن الحقوق الأساسية للاجئين يعد من مسؤولية الدول. ويقع على الدول التزام ضمان احترام حق اللاجئين في الأمان على أنفسهم. وفي هذا الصدد، يجدر بالدول أن تعمل على ضمان الطابع المدني والإنساني لمخيمات اللاجئين التي تقع في أراضيها، ويشمل ذلك نصب المخيمات بعيداً عن مناطق الحدود ونزع السلاح وإبعاد العناصر العسكرية من المخيمات، والإحجام عن استغلال اللاجئين لأغراض سياسية. والخروج عن هذه المبادئ الأساسية يقوّض طابع منح اللجوء السلمي في حد ذاته ويشكل خطراً يهدد بلد المنشأ، وبلد اللجوء واللاجئين أنفسهم.

١٠ - وفي مذكرة خاصة بالحماية الدولية التي قدمت إلى اللجنة التنفيذية في دورتها السابعة والأربعين في العام الماضي أبرزت المسائل المذكورة أعلاه، انصب الاهتمام على وصول المفوضية دون معوقات وعلى نحو مضمون إلى الأشخاص الذين تهتم بهم سواء أثناء الهرب أو اللجوء أو العودة إلى الوطن أو التشرّد الداخلي أو غيرها من حالات الضعف. وسلّطت المذكرة الضوء أيضاً على أهمية قيام اللاجئين وملتمسي اللجوء بالامتثال لقوانين وتنظيمات البلد المضيف والامتناع عن أي عمل من شأنه أن يقوّض الأمن المحلي. ويمكن أن تنشأ مشاكل خطيرة عندما يقوم اللاجئين وملتمسو اللجوء بمخالفة القوانين الوطنية أو عدم احترام المشاغل الأمنية الوطنية.

١١ - وترتبط حماية اللاجئين بالبحث عن حلول دائمة لمشكلة اللاجئين وإيجادها. وفي هذا الخصوص، اعتمدت اللجنة التنفيذية في دورتها الثامنة والأربعين مسألة "تحديات العودة إلى الوطن" باعتبارها موضوعها السنوي. ويبرز اعتماد هذا الموضوع تحديات عمليات العودة إلى الوطن التي تقع في بيئات

متقلبة أو غير مستقرة، وخلال النزاعات وبعدها، وكذلك التحديات التي تظهر عند إعادة إدماج اللاجئين وإعادة تأهيلهم، وعند تعزيز الوفاق بين أطراف النزاع.

١٢ - وظل بناء المؤسسات والقدرات في بلدان المنشأ يمثل جانباً هاماً من أنشطة المفوضية. وليس لدى المفوضية ولاية مقصورة عليها أو احتكار خبرة لمعالجة مشاكل الوقاية، ولذلك أصبح تحسين التنسيق مع المنظمات الإنسانية والمنظمات المعنية بحقوق الإنسان والتنمية أحد الجوانب الهامة من عمليات المفوضية.

باء - أنشطة الحماية

١٣ - في حين أن الآلاف من ملتمسي اللجوء قد قُبِلوا ومُنحوا اللجوء في أنحاء كثيرة من العالم كما تم إيجاد حلول دائمة لآلاف اللاجئين، ظلت ولاية المفوضية الخاصة بالحماية تواجه تحديات على جبهات كثيرة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. وبالنسبة لمعظم الفترة هذه، ظلت المفوضية منشغلة بحماية آلاف اللاجئين والروانديين البورونديين في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وكان عدم السماح بالوصول إلى اللاجئين، والهجمات العسكرية على مواقع اللاجئين، وقتل اللاجئين، واختفاء اللاجئين، وطرد اللاجئين، والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان للاجئين تمثل مشاكل شديدة فيما يتعلق بالحماية ذات أبعاد لم يسبق لها مثيل. كما أن عدم تعاون الدول من حيث الالتزام بالمبادئ الأساسية لحماية اللاجئين، إلى جانب النزاعات وأعمال العنف الجارية التي شهدتها المنطقة وكذلك صعوبة سبل الوصول إلى اللاجئين نظراً لتضاريس أرض المناطق المتأثرة كانت من بين التحديات الخطيرة التي واجهت المفوضية أثناء قيامها بمسؤولياتها المتعلقة بالحماية. وهذا أبرز بصورة أكبر أهمية قبول الدول لمسؤولياتها بتوفير الحماية المادية لأولئك الموجودين في أراضيها وتقديم الدعم الحكومي لأعمال المفوضية.

١٤ - وإحدى طرق تأمين الأمن المادي للاجئين في المخيمات هو التأكد من الحفاظ على الطابع الإنساني والمدني لمخيمات اللاجئين. وهذا يعني، ضمن جملة أمور، استبعاد الأشخاص الذين يقومون بأنشطة عسكرية من مخيمات اللاجئين. كما أن عدم استعداد المجتمع الدولي أو عدم قدرته على فصل أولئك الذين يستحقون حماية دولية عن الذين لا يستحقونها يدل على حد كبير على المشاكل الخطيرة المتعلقة بالحماية القائمة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. ونظمت المفوضية عملية فرز واسعة النطاق بغية تحديد أهلية الحصول على الحماية الدولية أو الاستبعاد منها بالنسبة للاجئين الروانديين الذين لا يستحقون الحماية الدولية. ويشير تطبيق الأحكام المتعلقة بالاستبعاد تقليدياً مسائل قانونية معقدة ومسائل عملية وصعبة، لا تقل مطلقاً عنها في سياق الظروف غير المستقرة والغامضة للغاية التي تحيط بالتشرد المتواصل في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وفي هذا الصدد، أصدرت المفوضية المبادئ التوجيهية العامة بشأن تطبيق الأحكام المتعلقة بالاستبعاد، وكذلك مبادئ توجيهية بشأن استبعاد ملتمسي اللجوء الروانديين. كما قامت بتحليل بعض المواضيع القانونية الرئيسية في مذكرة عن الأحكام المتعلقة بالاستبعاد قدمت إلى اللجنة الدائمة التابعة للجنة التنفيذية في اجتماعها المعقود في حزيران/يونيه ١٩٩٧.

١٥ - وتعرّض مبدأ كفالة أمن اللاجئين أثناء عودتهم إلى الوطن أيضاً لتحديات شديدة خلال الفترة المشمولة بالاستعراض. فقد كان نجاح مواطني ليبيريا ومالي وتوغو وغواتيمالا وطاجيكستان، في العودة إلى الوطن، وكذلك تحسن إمكانيات عودة اللاجئين الصحراويين للوطن من الجزائر وموريتانيا نتيجة لمفاوضات السلام من التطورات المشجعة. غير أن الضغوط التي فُرضت على المفوضية لإعادة اللاجئين

الروانديين في ظل ظروف لم تُحسم وإلى أماكن غير آمنة، وضعت المفوضية في موقف يجعل من مباشرة المكتب لمسؤولياته أمراً شديداً الصعوبة. وعقب طرد مجموعة من اللاجئين الروانديين من جمهورية الكونغو الديمقراطية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، أعلنت المفوضية السامية أن المفوضية ستجرى أنشطتها فيما يتعلق باللاجئين الروانديين في جمهورية الكونغو الديمقراطية كما ستؤجل جزئياً أنشطتها المتعلقة بإعادة التأهيل في هذا البلد.

١٦ - وفي حين أن المفوضية ترحب بفرص اللجوء المتاحة في الكثير من البلدان الغربية، فلا يزال المكتب مع ذلك يساوره القلق إزاء الاتجاه المتزايد نحو اتباع سياسات تقييدية فيما يخص اللجوء، بما في ذلك رفض ملتمسي اللجوء على الحدود، واعتراض الطريق في البحر، وتضييق تفسير تعريف اللاجئ. وكان الخطر الذي يهدد اللجوء على نطاق العالم محور تركيز بيان المفوضية السامية لحقوق الإنسان إلى لجنة حقوق الإنسان التابعة للأمم المتحدة في دورتها الثالثة والخمسين. وركزت المفوضية السامية في بيانها على أعراف اللجوء، مشددة على أن توفير اللجوء يعتبر في حالات كثيرة السبيل الوحيد لإنقاذ الأرواح، بينما يكفل في حالات أخرى "متنفساً" لبدء البحث عن حلول دائمة.

١٧ - وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، وكجزء من أعمال اللجنة التنفيذية، واصلت المفوضية سلسلة المشاورات غير الرسمية مع عدد من الدول حول ضمان الحماية الدولية لجميع من يحتاجون إليها. وأُجريت المشاورتان غير الرسميتين الثالثة والرابعة في جنيف الثالثة في ٥ و ٦ أيار/مايو ١٩٩٧، والرابعة في ٤ و ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. وناقش الاجتماع المعقود في أيار/مايو المسائل المتصلة بانعدام الجنسية والدور الإشرافي للمفوضية، بينما ناقش الاجتماع المعقود في كانون الأول/ديسمبر المسائل المتصلة بتقاسم الأعباء واحتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء. ومن المعتمد إجراء مشاورات غير رسمية أخرى في عام ١٩٩٨. وسيلزم بعد ذلك أن تقرر اللجنة التنفيذية ما إذا كانت هناك ضرورة لاستمرار العملية.

١٨ - وظل احتجاز اللاجئين وملتمسي اللجوء في عدد من البلدان يمثل أمراً يبعث على قلق المفوضية البالغ. ووفقاً للمبادئ التوجيهية للمفوضية بشأن الاحتجاز، والتي تبين موقف المفوضية إزاء هذه المسألة المهمة، قام المكتب بتدخلات مع حكومات شتى بشأن موضوع احتجاز اللاجئين دون مبرر. وتقرر في السلسلة الرابعة من المشاورات غير الرسمية مع الحكومات (في جنيف في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧)، أن تعمل المفوضية على تحديث مبادئها التوجيهية المتعلقة بالاحتجاز، واضعة في الاعتبار التطورات القانونية الأحدث عهداً في هذا الميدان.

١٩ - وواصلت المفوضية أيضاً القيام بدور نشط في المشاورات الحكومية الدولية الرامية إلى تنسيق القوانين والإجراءات الوطنية، وبخاصة في أوروبا، وسعت إلى تشجيع النهج الإقليمية الشاملة التي تجمع بين التزام توفير الحماية لأولئك الذين يحتاجون إليها واختهاج سياسات واضحة في مجال الهجرة والمساعدة الإنمائية وتنفيذ استراتيجيات إعلامية ملائمة. وفي هذا الخصوص، رصدت المفوضية التقدم المحرز في نظام الحماية المؤقتة المقترح داخل الاتحاد الأوروبي، وعلقت على التطورات التي حدثت في هذا الخصوص، كما تدخلت في قرار الاتحاد الأوروبي بتقييد وصول مواطني الاتحاد الأوروبي إلى اللجوء. وعلقت المفوضية أيضاً على مختلف الاقتراحات على المستوى الدولي والتي كانت ترمي إلى كبح الهجرة غير المشروعة والتي كانت لها آثار خطيرة على ملتمسي اللجوء.

٢٠ - وظلت عودة الأشخاص الذين لا يحتاجون للحماية الدولية تمثل مسألة عسيرة للمفوضية، وسط اختلافات في الرأي بين الحكومات فيما يتعلق بمدى استصواب إشراك المفوضية في إعادة هؤلاء الأشخاص إلى وطنهم. وسلّم عدد من الحكومات بأن مشاركة المفوضية في برامج إعادة اللاجئين يمكن أن تسهم بصورة ايجابية في تدعيم أعراف اللجوء وحمايتهم من العواقب السيئة الناجمة عن عدم عودة أشخاص رُفِضت التماساتهم للجوء. وفي هذا الخصوص، أعدت المفوضية ورقة غرفة اجتماعات لكي تنظر فيها اللجنة الدائمة في اجتماعها في حزيران/يونيه ١٩٩٧. واستفاضت الورقة في دراسة المسألة التي جرت في العام الماضي، مركّزة على الأساس القانوني لعودة الأفراد إلى البلدان التي يحملون جنسيتها وعلى دور المفوضية فيما يخص عودة ملتمسي اللجوء المرفوضين. وفي الوقت ذاته، أبدت بعض الدول اهتماماً متزايداً بتطبيق الأحكام المتعلقة بالامتناع تطبيقاً فعالاً كي يتسنى مساعدة اللاجئين الذين لم تعد لديهم حاجة إلى الحماية الدولية على العودة إلى بلدانهم الأصلية. وفي هذا السياق، أعدت المفوضية مذكرة عن الأحكام المتعلقة بالامتناع، قدّمت إلى اللجنة الدائمة في اجتماعها الذي عُقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧، وعرضت موقف المفوضية إزاء بعض المسائل القانونية ذات الصلة بتطبيق الأحكام المتعلقة بالامتناع.

٢١ - وكجزء من سعي الأمم المتحدة على نطاق المنظومة إلى بناء السلم عقب النزاعات، شاركت المفوضية بنشاط في رصد رفاه العائدين في الكثير من بلدان العودة، فضلاً عن الاضطلاع بمشاريع تيسر إعادة اندماج العائدين. وتمثلت الخبرة التي اكتسبتها المفوضية في أنه من أجل ضمان العودة المتواصلة، يجب أن يشكل العائدون جزءاً من عملية إعادة الاندماج الأوسع نطاقاً والتي ينبغي أن تشمل بناء المؤسسات والقدرات، وبخاصة في البلدان الخارجة من خضم النزاعات. وفي هذا الصدد، قامت المفوضية، في كل من رواندا والبوسنة والهرسك، بتوسيع نطاق مبادراتها لصالح النساء العائدات، وموَّلت أعمال إعادة تشييد المنازل التي دُمِّرت، وكذلك تعمير البنى الأساسية الاجتماعية. وفضلاً عن ذلك، سعت المفوضية، خلال الفترة المشمولة بالاستعراض، إلى تدعيم أوأصر تعاونها مع مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومع المؤسسات المالية الدولية التي يمكن أن تشارك في تمويل ما يلزم من برامج إنمائية أطول أجلاً لتيسير إعادة اندماج اللاجئين.

٢٢ - وفي أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، واصل المكتب متابعة جهوده من أجل إرساء وجوده الفعلي، كما اضطلع بطائفة من الأنشطة المتعلقة بالحماية، بما في ذلك تشجيع الانضمام إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الملحق بها لعام ١٩٦٧، والتدريب وتقديم المشورة بشأن قوانين اللاجئين وإجراءات تحديد المركز. كما أسدت المفوضية المشورة بشأن الأحكام الدستورية المتصلة باللاجئين والمواطنة؛ وكانت المشورة المقدمة بشأن المواطنة تهدف، ضمن جملة أمور، إلى تجنب وجود أشخاص عديمي الجنسية، وقامت المفوضية بزيادة تعاونها مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بهدف ضمان إدراج قضايا اللاجئين في مكان بارز من جدول أعمالها.

٢٣ - وعقب استنتاج اللجنة التنفيذية لعام ١٩٩٥، بشأن انعدام الجنسية^(١)، عملت المفوضية بنشاط على تشجيع انضمام الحكومات إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام ١٩٦١ بشأن خفض حالات انعدام الجنسية، كما اضطلعت بأنشطة أخرى تتصل بقضايا الجنسية وانعدام الجنسية. وخلال الفترة المشمولة بالاستعراض، اشتركت المفوضية بنشاط في صياغة الاتفاقية الأوروبية لسنة ١٩٩٧ بشأن الجنسية كما قدّمت الخدمات التقنية والاستشارية بشأن قوانين الجنسية وتنفيذها إلى عدد من الدول في أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية. وعُقد أيضاً عدد من حلقات التدريب العملية لموظفي المفوضية

ومسؤولي الحكومات حول قضايا الجنسية في أنحاء مختلفة من العالم حيث تضطلع المفوضية بعملياتها. وانضمت اسبانيا إلى اتفاقية عام ١٩٥٤ خلال الفترة المشمولة بالاستعراض.

٢٤ - وواصلت المفوضية القيام بدورها في مجال تلبية الاحتياجات الإنسانية والاحتياجات المتعلقة بالحماية للمشردين داخليا في أماكن مثل شمال منطقة القوقاز وفي البوسنة والهرسك. وتابعت المفوضية عن كثب التقدم الذي أحرزه الممثل الخاص للأمين العام المعني بالأشخاص المشردين داخليا عن هذا الموضوع، وفي هذا الخصوص، شاركت المفوضية بنشاط في مشاورات الخبراء حول المبادئ الإرشادية المتعلقة بالتشرد الداخلي والتي عُدّت بفيينا في ١٧ و١٨ كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، والتي أعادت صياغة "المبادئ الإرشادية بشأن التشرد الداخلي". وقامت المفوضية أيضا بتحديث المبادئ التوجيهية الداخلية المتعلقة بدورها فيما يخص اهتمامها بالأشخاص المشردين داخليا.

٢٥ - ومواصلة للجهود المبذولة للتصدي لمشاكل اللاجئين المتعلقة بالحماية، أعلنت المفوضية سياستها إزاء "الممارسات التقليدية الضارة". وفي هذه السياسة، شددت المفوضية على أن اهتمامها بالممارسات التقليدية الضارة يشكل جزءا لا يتجزأ من مسؤوليتها تجاه الأشخاص الذين يدخلون ضمن نطاق ولايتها. ونصت على أنه حيثما تؤدي الممارسات التقليدية الضارة إلى انتهاك الحقوق الفردية للاجئين، سوف يلزم التدخل في العادة من جانب المفوضية. ومن أجل رفع الوعي بجوانب الاضطهاد التي تنطوي عليها مثل هذه الممارسات وغيرها من المزاغم المتصلة بنوع الجنس، نشرت المفوضية الوثائق والنتائج التي تلت الندوة حول الاضطهاد بسبب نوع الجنس والتي نظمتها المفوضية في شباط/فبراير ١٩٩٦ في عدد الخريف من المجلة الدولية لقانون اللاجئين International Journal of Refugee Law. وفيما يخص الجهود المبذولة لصالح الأطفال اللاجئين، قامت المفوضية بدور نشط في "ندوة عن منع تجنيد الأطفال في القوات المسلحة وتسريح الجنود الأطفال وإدماجهم الاجتماعي في أفريقيا"، المعقودة في جنوب أفريقيا في الفترة من ٢٣ إلى ٣٠ نيسان/أبريل ١٩٩٧، كما شاركت في صياغة الوثائق الناتجة عن الندوة.

جيم - الترويج

٢٦ - انضمت لاتفيا وإستونيا وليتوانيا إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول ١٩٦٧ خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وبذلك بلغ عدد الدول الأطراف في أحد الصكين أو في كليهما ١٣٦ دولة.

٢٧ - وسعت المفوضية من خلال أنشطتها الترويجية إلى زيادة الوعي العام وتعزيز المعرفة بقضايا اللاجئين وفهمها، ودعم التنفيذ الفعال للمعايير القانونية الدولية لصالح اللاجئين والعائدين وسائر الأشخاص الذين يهتمون بالمفوضية، وذلك بطرق منها إدراج هذه المعايير في التشريعات والإجراءات الإدارية الوطنية. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، ضاعفت المفوضية جهودها الترويجية على المستوى الإقليمي. وتحقيقا لهذه الغاية، شارك المكتب في مختلف الحلقات الدراسية والمؤتمرات المتعلقة بقضايا اللاجئين، كما نظم دورات عن قوانين اللاجئين وحمايتهم موجهة للموظفين الحكوميين والشركاء المنفذين والمؤسسات الأكاديمية والمنظمات غير الحكومية في جميع مناطق العالم.

٢٨ - واستمرت المفوضية في رصد عمل الهيئات الست المنشأة بموجب معاهدات ولجنة حقوق الإنسان ولجنتها الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات. ودعمت المفوضية دراسة عن التشرد القسري اضطلعت بها

اللجنة الفرعية. وشاركت المفوضية، لأول مرة، في الدورة الثامنة عشرة للجنة القضاء على التمييز ضد المرأة التي عُنُدت في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٩ كانون الثاني/يناير إلى ٢ شباط/فبراير ١٩٩٨.

٢٩ - وحضرت المفوضية الجلسة العامة للجنة الاستشارية القانونية الآسيوية - الأفريقية في طهران، التي صدر خلالها قرار يدعو لعقد اجتماع فريق خبراء لدراسة القضايا المتصلة باللاجئين. وعُقد اجتماع فريق الخبراء في طهران في آذار/ مارس ١٩٩٨، ومن المنتظر أن تضطلع المفوضية بدور نشط في العملية الجارية.

الفصل الثالث

أنشطة المساعدة

ألف - الاتجاهات الرئيسية في مجال المساعدة

١ - البرامج العامة والبرامج الخاصة

٣٠ - تنقسم أنشطة المفوضية إلى فئتين عريضتين هما البرامج العامة (وتشمل احتياطي البرامج، وصندوق العودة الطوعية إلى الوطن، وصندوق الطوارئ) والبرامج الخاصة. ويتعين أن تكون الأنشطة مقررّة بموجب النظام الأساسي كي تؤهل للإدراج في فئة البرامج العامة. ويصف تعبير "الأنشطة المقررة بموجب النظام الأساسي" الأنشطة المتصلة بحماية ومساعدة اللاجئين والسعي إلى إيجاد حلول دائمة لهم. وفيما يخص العودة الطوعية إلى الوطن تعتبر الأنشطة التي تتم في بلد الملجأ والمتصلة بالعودة الفعلية، وأداء المفوضية لمسؤولياتها المتعلقة بالحماية بعد العودة، هي أيضاً أنشطة نابعة من النظام الأساسي. واعترفت اللجنة التنفيذية في دورتها السادسة والأربعين لعام ١٩٩٥ (A/AC.96/860، الفقرة ٢٢) بأنه ينبغي لأسباب عملية ألا تدرج في البرامج العامة سوى الأنشطة النابعة من النظام الأساسي التي استقرت بقدر كاف بحيث يمكن التنبؤ ببرمجتها في إطار دورة البرامج العامة. وأهم شيء في هذا السياق أن اللجنة التنفيذية اعترفت أيضاً بأن حجم الأنشطة المستقرة النابعة من النظام الأساسي المدرجة في البرامج العامة يجب أن يضع في الاعتبار الآفاق الواقعية لتمويلها، وذلك لأن موافقة اللجنة التنفيذية على مستوى البرامج العامة انطوت ضمناً على التزام بتمويلها تمويللاً تاماً.

٣١ - وتستعرض اللجنة الدائمة، التي تجتمع أربع مرات سنوياً، الأنشطة التي يتم الاضطلاع بها في إطار كلا الفئتين من البرامج على نحو نظامي، كما تقوم اللجنة التنفيذية باستعراضها في دورتها العامة السنوية. وفي هذه الاستعراضات، يولى الاهتمام لتنفيذ أولويات السياسة العامة التي تحددها اللجنة التنفيذية فيما يخص اللاجئين والأطفال اللاجئين والمراهقين وكذلك فيما يتعلق بالبيئة.

٣٢ - وبلغت الالتزامات التي تم التعهد بها خلال عام ١٩٩٧ في إطار البرامج العامة ٩٧٣ ٠٦٤ ٣٨٥ دولاراً. وفيما يخص البرامج الخاصة (وتشمل البرامج التي تغطيها نداءات التمويل التي تصدرها الأمم المتحدة)، بلغت الالتزامات ٣٦٤ ٠٠١ ٥٥٨ دولاراً في عام ١٩٩٧. وكانت نحو ٢٩ في المائة من البرامج الخاصة تتعلق ببرامج المفوضية للمساعدة الإنسانية في يوغوسلافيا السابقة، ونسبة أخرى قدرها ٣٦,٥ في المائة تتعلق بعمليات أجريت في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا. وكانت هناك برامج خاصة أخرى تتعلق ببرامج العودة إلى الوطن في شرق وغرب أفريقيا، وأفغانستان وأنشطة اضطلع بها في بلدان كمنولث الدول المستقلة. وبذلك بلغ مجموع الالتزامات بالتبرعات المتصلة بأنشطة عام ١٩٩٧ نحو ٣٣٧ ٠٦٦ ٩٧٣ دولاراً. يتاح منها ١٣٣ ٧٣٣ ٠٦٨ دولاراً في نهاية العام (ولا يشمل ذلك صندوق رأس المال العامل والضمانات) كمبلغ مرحّل لتغطية النفقات الأولية للبرامج في عام ١٩٩٨. وبالإضافة إلى ذلك، بلغ الإنفاق في إطار الميزانية العادية ٦٠٠ ١١٤ ٢١ دولار. وترد في الجدول ١ معلومات تفصيلية عن مستويات الإنفاق بالنسبة لكل برنامج قطري أو برنامج منطقة.

٣٣ - ويبلغ الهدف الأولي للبرامج العامة لعام ١٩٩٨ الذي وافقت عليه اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ حوالي ٤٤٠ مليون دولار، منها ٣٥,٩ مليون دولار احتياطي للبرامج، و ٢٠ مليون دولار لصندوق العودة الطوعية إلى الوطن و ٢٥ مليون دولار لصندوق الطوارئ. وتبلغ الاسقاطات لعام ١٩٩٨ في إطار البرامج الخاصة في الوقت الراهن ٦٣٥,٤ مليون دولار، منها مبلغ قدره ١٥٩,٢ مليون دولار يتعلق بالتعاون الاقليمي في منطقة البحيرات الكبرى في افريقيا، ونحو ١٨٧ مليون دولار يتعلق بيوغوسلافيا السابقة.

٢ - أنواع المساعدة

(أ) التأهب والاستجابة والمساعدة في حالات الطوارئ

٣٤ - يقوم قسم التأهب والاستجابة في حالات الطوارئ بالمفوضية بدور مركز التنسيق في المفوضية لكل من التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. وعند الاستجابة لحالة طوارئ، يدعم القسم، الذي يتألف من نحو عشرة موظفين، بموظفين مسجلين على قائمة للطوارئ تضم نحو ٣٠ موظفاً من موظفي المفوضية. وفي عام ١٩٩٧ وأثناء الربع الأول من عام ١٩٩٨، أوفد ما يزيد على ٥٠ فريقاً للاستجابة للطوارئ إلى ما لا يقل عن ١١ عملية مختلفة في جميع أنحاء العالم. وظلت القارة الافريقية الوجهة الرئيسية، حيث أوفدت بعثات لأفرقة الاستجابة للطوارئ إلى رواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية، والكونغو، وكينيا، وزامبيا، واثيوبيا، وليبيريا وسيراليون. وتمت أيضاً عمليات وزع لتايلند وكمبوديا وتركمانستان في عام ١٩٩٧.

٣٥ - وتدعم قائمة الطوارئ الداخلية للمفوضية ترتيبات احتياطية خارجية مع مجلسي اللاجئين النرويجي والدانمركي ومتطوعي الأمم المتحدة واتحاد انقاذ الطفولة وهيئة رادا بارن. ويجري توفير المهندسين المتخصصين عن طريق ترتيب أبرم مع منظمة Red R غير الحكومية في استراليا. ويمكن توفير موظفي المساعدة التقنية السريعة في قطاع الصحة عن طريق مركز مكافحة الأمراض والوقاية منها (الولايات المتحدة الأمريكية). وتوجد ترتيبات مماثلة أيضاً مع الوكالة الروسية لإمدادات الطوارئ EMERCOM، والرابطة السويدية لخدمات الإنقاذ.

٣٦ - وتم تدعيم التأهب لحالة الطوارئ عن طريق زيادة الاهتمام بالتخطيط للطوارئ. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نجح موظفو قسم التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ في تيسير عملية تخطيط تعاونية للطوارئ في كرواتيا واريتريا والسودان وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٣٧ - والتدريب على حالات الطوارئ يعتبر من العناصر الهامة للتأهب لحالات الطوارئ. وفي عام ١٩٩٧ عقدت حلقات تدارس خاصة ببرنامج التدريب على إدارة الطوارئ في جورجيا (البلدان القوقاز)، وتركيا (البلدان المشاركة في عملية آسيا الوسطى وغرب أفريقيا والشرق الأوسط)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (بلدان شرقي افريقيا). وبالإضافة إلى ذلك نظمت حلقات تدارس مخصصة لبلد بعينه في اليابان. وحلقات التدريب هذه موجهة نحو الموظفين من الحكومات ووكالات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء التنفيذيين فضلاً عن المفوضية. ويركز شكل آخر من أشكال التدريب هو حلقات التدارس لمديري الطوارئ على الأعضاء المسجلين في قائمة المفوضية للطوارئ الذين يقفون على أهبة الاستعداد لوزعهم خلال ستة أشهر. وتستهدف حلقات التدارس هذه إقامة آليات تنسيق بين الجهات الفاعلة المحتملة في أي حالة من حالات الطوارئ وتوفير مبادئ توجيهية عن تقنيات التخطيط وشبكات البناء، وإعداد الخطط وإنشاء

آليات الاستعراض. وعقدت حلقتا تدارس لمديري الطوارئ في عام ١٩٩٧. أما حلقات التدارس لمديري الطوارئ بالنسبة للربع الأول من عام ١٩٩٨ فسيجري تنظيمها لأول مرة بالاقتران مع المركز السويسري للتدريب على الدفاع المدني في غوليون بالقرب من لوزان. وفي عام ١٩٩٧، اتخذت إحدى المبادرات الهامة الجديدة للتدريب على حالات الطوارئ بتنظيم حلقتي تدارس لمديري الطوارئ في المقر. وكان الأساس المنطقي في حلقات التدارس هذه هو الاعتراف بأن حالات الطوارئ الخاصة باللاجئين تتطلب أيضاً تعبئة ضخمة لدعم المقر في العمليات الميدانية.

٣٨ - وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع الإنفاق على مساعدات الطوارئ ١٠.٤ مليون دولار، منها ٤.٧ مليون دولار في إطار البرامج العامة و٥.٧ مليون دولار في إطار البرامج الخاصة (انظر الجدول ١).

(ب) الرعاية والإعالة

٣٩ - يقدم هذا الشكل من المساعدة المعروف باسم أنشطة الرعاية والإعالة عقب مرحلة الطوارئ في أي عملية خاصة باللاجئين. وتستهدف هذه المساعدة تلبية الاحتياجات الأساسية للاجئين ريثما يتسنى إيجاد حل دائم. وخلال عام ١٩٩٧، كانت أنشطة الرعاية والإعالة تشكل نسبة تزيد على نصف إنفاق المفوضية في إطار البرامج العامة. وبلغ الإنفاق على هذه المساعدة نحو ٢٣٤.٢ مليون دولار، كما بلغ المبلغ المنفق على مساعدات الرعاية والإعالة في إطار البرامج الخاصة ٢٤١.٣ مليون دولار.

٤٠ - ونفذت أغلبية برامج الرعاية والإعالة في إفريقيا. واضطلع ببرامج ضخمة في كوت ديفوار واثيوبيا ومنطقة البحيرات الكبرى في إفريقيا وغينيا وكينيا. ونفذت أيضاً برامج كبرى للرعاية والإعالة خلال عام ١٩٩٧ في البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وباكستان، والاتحاد الروسي، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وفي الأنحاء الأخرى من العالم، استمر توفير مساعدات الرعاية والإعالة في جنوب شرقي آسيا لإعداد للفيتناميين الباقين ريثما تتم عودتهم إلى الوطن أو إعادة توطينهم.

(ج) العودة الطوعية إلى الوطن

٤١ - تعتبر العودة الطوعية إلى الوطن في أغلب الأحيان الحل الدائم المفضل لحالات اللاجئين في شتى أنحاء العالم. وفي السنوات الأخيرة، قامت المفوضية إلى حد ما بإعادة تعريف دورها في بلدان العودة نظراً للتسليم بأن ولايتها المتمثلة في "التماس حلول دائمة لمشكلة اللاجئين" تتطلب بذل جهود إضافية لتثبيت أقدام العائدين قبل أن يمكن للمفوضية الانسحاب تماماً من العملية. وفي حالات من هذا النوع، تسعى المفوضية إلى وضع أنشطتها المتعلقة بالمساعدة في سياق إنمائي، ونتيجة لذلك تواصل جهودها الرامية إلى إقامة صلات عملية بالوكالات الإنمائية.

٤٢ - وفي عام ١٩٩٧، أنشئت وحدة لإعادة الاندماج والاعتماد على الذات في إطار قسم البرامج والدعم التقني بالمفوضية. والوحدة مسؤولة أيضاً عن تقديم الدعم والمشورة إلى مديري برامج إعادة الاندماج مما يكفل تسجيل الدروس الناجحة المكتسبة من العمليات السابقة وتقاسمها مع أولئك الذين يمكن لهم الاستفادة منها. وتقوم الوحدة في الوقت الراهن بإعداد إطار تشغيلي لتدخلات المفوضية في الحالات التالية للنزاعات، مع التشديد الخاص على تصميم البرامج. وهناك أداة أخرى لتعزيز الاعتماد على الذات بين اللاجئين العائدين الذين يعاد إدماجهم في مجتمعاتهم الوطنية وهي مخططات التمويل الصغير. وفي آذار/مارس ١٩٩٨، وزع كتيب المفوضية عن الاعتماد على الذات والعمالة والتمويل الصغير على موظفي

المفوضية في المكاتب الميدانية. والمفوضية حديثة العهد، من حيث الخبرة في مجال مخططات التمويل الصغير لكنها كانت ناجحة عموماً. وفي عام ١٩٩٧، نفذت مشاريع من هذا النوع في أفغانستان وطاجيكستان وجورجيا والاتحاد الروسي والبوسنة والهرسك ويوغوسلافيا السابقة والمكسيك والصين.

٤٣ - وخلال عام ١٩٩٧، أنفقت المفوضية ٢٨٢,٧ مليون دولار على العودة الطوعية إلى الوطن، بما في ذلك المساعدة المقدمة إلى العائدين في البلدان الأصلية.

(د) التوطين المحلي

٤٤ - عندما تسمح الحكومات المستضيفة للاجئين بدرجة ما من الاندماج المحلي في المجتمع الوطني، توضع مشاريع للتوطين المحلي من أجل تعزيز اعتماد مجموعة اللاجئين على الذات من الناحية الاجتماعية الاقتصادية. وعندما تنجح هذه المشاريع، تتمكن المفوضية من إنهاء أنشطتها الخاصة بالرعاية والإعالة في البلد بشكل تدريجي. غير أن مشاريع التوطين المحلي تواجه عقبات كثيرة، وعلى الرغم من أنها تمثل حلاً دائماً لمشاكل اللاجئين، فإن حجم مساعدة التوطين المحلي أقل بقدر كبير من مساعدة الرعاية والإعالة. وتشمل هذه العقبات صعوبة في الحصول على تصاريح عمل، والتنافس جانباً السكان الوطنيين على فرص العمل الشحيحة، وندرة الأراضي الزراعية، والاقتصاد الضعيف عموماً لدى كثير من البلدان المضيفة للاجئين. وقد نفذت أضخم مشاريع التوطين المحلي في عام ١٩٩٧ في اثيوبيا، والسودان، وأنغولا، وأذربيجان، والبوسنة والهرسك، وجمهورية إيران الإسلامية، والمكسيك.

٤٥ - وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع الإنفاق على مشاريع التوطين المحلي ١١٩,١ مليون دولار.

(هـ) إعادة التوطين

٤٦ - في عام ١٩٩٧، أعيد توطين نحو ٢٥٠ ٣٠ لاجئاً تحت إشراف المفوضية، بما في ذلك لاجئون قبلوا لإعادة التوطين ولكن لم يتم سفرهم قبل نهاية العام. وكانت هناك ٣٠٠٠ حالة أخرى (تمثل ٢٠٠ ٩ شخص) تنتظر قرارات من بلدان إعادة التوطين. ولا تشمل أرقام المفوضية عدداً كبيراً آخر من اللاجئين والأشخاص الذين يهتمون المكتب والذين قبلوا كلاجئين في بلدان ثالثة في إطار البرامج الخاصة بإعادة التوطين وجمع شمل الأسر. فعلى سبيل المثال، أُعيد توطين عدة آلاف من اللاجئين البوسنيين من كرواتيا وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وألمانيا في إطار ترتيبات للمعالجة المباشرة.

٤٧ - وفي أيار/مايو ١٩٩٧، أصدرت المفوضية نداءً نهائياً لإعادة توطين اللاجئين الفيتناميين من هونغ كونغ، وسلّمت بالجهود العظيمة المتعلقة بتقاسم الأعباء التي بذلتها البلدان التي قبلت نحو ١٤٣ ٠٠٠ لاجئاً لإعادة التوطين منذ عام ١٩٧٩. ويجري تقييم حالة اللاجئين في كل مكان من آسيا بصورة روتينية فيما يخص الاحتياجات إلى الحماية وإلى حلول دائمة، والتي قبلت في عدد من الحالات عن طريق إعادة التوطين في بلدان ثالثة.

٤٨ - وكان قرابة نصف اللاجئين الذين أُعيد توطينهم تحت إشراف المفوضية من الشرق الأوسط. وفي إجراء متضافر اتخذته بلدان إعادة التوطين الرئيسية، بدأ في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ أعيد توطين ٥ ٠٠٠ لاجئ عراقي من مخيم رفحا في المملكة العربية السعودية وبذلك بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أعيد توطينهم على مدى خمس سنوات ٢٦٤ ٢٤ شخصاً. واستمرت المفوضية في تحديد اللاجئين الذين

يحتاجون لإعادة التوطين على أساس كل حالة على انفراد، لأسباب جمع شمل الأسرة أو الاحتياجات الخاصة. وكانت إعادة التوطين من الأدوات الرئيسية لحماية اللاجئين من شمال العراق وظلت تمثل أداة لا غنى عنها لحماية اللاجئين في تركيا.

٤٩ - وفي حين أن العودة الطوعية إلى يوغوسلافيا السابقة في سياق اتفاق دايتون لا يزال يمثل الحل المفضل لمعظم اللاجئين، فقد بحثت المفوضية عن فرص إعادة التوطين للاجئين من البوسنة وكرواتيا الذين يحتاجون إلى حماية دولية وفقاً لمعايير محددة. وفي عام ١٩٩٧، كان ٣٤ في المائة من مجموع اللاجئين الذين أُعيد توطينهم لاجئين افريقيين، ويشكل اللاجئون الصوماليون ثلاثة أرباع مجموع عددهم. وتعكس الاتجاهات الراهنة مجموعة متزايدة التنوع من اللاجئين الافريقيين الذين يستفيدون من إعادة التوطين.

٥٠ - وشهد عام ١٩٩٧ عملية منتظمة من المشاورات بين المفوضية ومنظمة الهجرة الدولية والحكومات والمنظمات غير الحكومية. وكان الفريق العامل غير الرسمي المعني بإعادة التوطين محفلاً لتبادل المعلومات بشأن مجموعة متنوعة من المسائل المتعلقة بالإدارة والقضايا الموضوعية والاقليمية. ورُكز الاهتمام على تعزيز عمليات إعادة التوطين في الميدان عن طريق التدريب ونشر كُتيّب إعادة التوطين وعلى تنوع فرص إعادة التوطين في بلدان جديدة. وكانت احتياجات العودة إلى الوطن بالنسبة للنساء المعرضات للخطر، وكذلك التحدي العام المتعلق بإدماج اللاجئين الذين أُعيد توطينهم موضوعين من المواضيع الأخرى التي تناولتها المشاورات.

٥١ - وتموّل بلدان إعادة التوطين التكاليف المتكبّدة في إجراءات النظر في حالات اللاجئين المقبولين لإعادة التوطين وسفرهم واستقبالهم وتوطينهم. وبلغ مجموع إنفاق المفوضية في عام ١٩٩٧ على أنشطة إعادة التوطين ٣,٥ مليون دولار، بما فيها تكاليف الموظفين، والتدريب وتكاليف السفر المحددة في إطار البرنامج العام والنفقات الأولية في إطار الصندوق الاستئماني لتعزيز أنشطة إعادة التوطين الذي أُنشئ مجدداً. ولا يشمل هذا المبلغ التكاليف المتصلة بالموظفين غير "موظفي إعادة التوطين" الذين قد يكرسون مع ذلك بعضاً أو كثيراً من وقتهم لتناول الأمور المتعلقة بإعادة التوطين.

باء - مواضيع البرامج وأولوياتها

١ - اللاجئين

٥٢ - في عام ١٩٩٧، ظلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين تنفذ أنشطة متصلة بمجالات اهتمام المفوضية الأربعة في إطار منهاج عمل بيجين، وهي المرأة والمنازعات المسلحة، والعنف ضد المرأة، وحقوق الإنسان الخاصة بالمرأة، والطفلة. وكما هو مطلوب من المفوضية بموجب التوصيات ذات الصلة المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، فإنها قد عملت على إدماج منظور خاص بنوع الجنس في جميع السياسات والبرامج. وما زال التدريب على التحليل المستند إلى نوع الجنس عن طريق التخطيط الموجه إلى الناس مستمراً. وقد دُرّب حتى الآن ما مجموعه ٧٩٤ ١ موظفاً من الفئة الفنية وشركاء تنفيذيين في مجال استخدام التحليل القائم على نوع الجنس من أجل تخطيط البرامج. واضطلع في عام ١٩٩٧ بعملية لاضفاء الطابع المؤسسي على التدريب، درب خلالها ٣٦ موظفاً ليصبحوا مدرّبين.

٥٣ - ولمكافحة العنف ضد المرأة، ولا سيما العنف الجنسي، قامت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين مع شركائها المنفذين بالأخذ وبالنهوض ببرنامج لمنع وقوع الأزمات وللتدخل في عدة حالات لاجئين مثل ما حدث في كينيا وجمهورية تنزانيا المتحدة مثلاً. ويجري هذا النشاط بالإضافة إلى ترويج استراتيجيات عامة من أجل منع العنف الجنسي ضد اللاجئين والتصدي له. ويجري مرة أخرى الاضطلاع في مخيم داداب في كينيا ببرنامج كلي فريد من نوعه يربط بين القضايا البيئية، والأمن، وردود الفعل للاغتصاب، وتدريب الشرطة والسلطة القضائية، وذلك عقب الفيضانات التي دمرت الهياكل. وساعد هذا البرنامج على تيسير حماية اللاجئين.

٥٤ - وسعيًا إلى مساعدة اللاجئين المتأثرات بالمنازعات المسلحة على إعادة بناء حياتهن، شجعت المفوضية على اتخاذ مبادرات لصالح اللاجئين والعائدات إلى الوطن في إطار المبادرة الخاصة بالمرأة البوسنية والمبادرة الخاصة بالمرأة الرواندية. وكلا المبادرتين تيسران وتشجعان وتدعمان مبادرات بناء السلام الحكومية وغير الحكومية، المحلية والوطنية. كما أنهما تعززان إدماج المرأة النشطة واشتراكها في عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية عن طريق أنشطة توليد الدخل، والبرامج التعليمية، والرعاية الصحية (بما في ذلك رعاية الصحة الإنجابية)، وبرامج الإيواء، والتدريب على الإدارة، والقيادة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن المفوضية تدعم المبادرات المتخذة على نطاق العالم فيما بين الوكالات والتي تزيد من عدد النساء المشتركات في بناء السلام، وتسوية المنازعات، والتعمير. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، يسرت المفوضية عقد اجتماع مشترك فيما بين الوكالات في أديس أبابا، سعى إلى توثيق أفضل ممارسات المرأة في عملية بناء السلام.

٥٥ - وبغية تعزيز المساواة في الحقوق للاجئين/العائدات، ولاسيما حقوق الأرامل والأسر المعيشية التي ترأسها امرأة، في مجال الميراث وملكية الأرض لدى العودة إلى الوطن، شاركت المفوضية في رعاية حلقة تدارس مشتركة بين الوكالات بشأن هذه المسألة في شباط/فبراير ١٩٩٨ في رواندا. وبالإضافة إلى ذلك، نُفذت في نيبال وغواتيمالا والمكسيك وكينيا برامج تدريب لإثارة الوعي بحقوق المرأة بغية إبلاغ المرأة بحقوقها في الحماية من العنف المنزلي والجنسي وغيرهما من أشكال العنف الأخرى. وفي أنقرة بتركيا، ساعدت المفوضية الحكومة على تعديل معاييرها الخاصة باللجوء لتشمل النساء اللائي يرفضن الزواج برجال مختارين لهن سلفاً، والمطلقات اللائي يُحرمن من حضانة أطفالهن والنساء اللائي يعملن على تحرير المرأة.

٢ - اللاجئون من الأطفال والمراهقين

٥٦ - قدمت المفوضية إلى الاجتماع السابع للجنة الدائمة (في اجتماعها المعقود يومي ٣٠ نيسان/أبريل و ١ أيار/ مايو ١٩٩٧) تقريراً مرحلياً عن الأنشطة المضطلع بها من أجل القاصرين. وبين هذا التقرير متابعة المفوضية لدراسة الأمم المتحدة المتعلقة بتأثير المنازعات المسلحة في الأطفال، المعروفة باسم "دراسة ماشل". وقد حُدّدت لجميع مراحل عمليات المفوضية في حالات الطوارئ المعقدة أهداف أداء تركز على حقوق الطفل. ولتنفيذ أهداف الأداء هذه وتوصيات دراسة "ماشل"، أصدر المفوض السامي تعليمات سياسة عامة إلى كل عملية قطرية يطلب فيها إنشاء خطة عمل تركز على خمس قضايا حاسمة الأهمية هي: الاستغلال والعنف الجنسيان؛ وتجنيد القاصرين؛ والتعليم؛ والقاصرون الذين لا يرافقتهم بالغ؛ والمراهقون. وبالإضافة إلى ذلك أنشئ صندوق استثماري لتحقيق انطلاق في تنفيذ برامج حقوق الطفل

وبرامج الشباب في عمليات مختلفة، بهدف إعادة توجيه البرمجة بشكل استراتيجي فيما يتعلق بالأطفال والمراهقين. وأُنشئت أربع وظائف موظف سياسة إقليمية أقدم (الأطفال اللاجئين) للمناطق الموجودة في وضع حرج، بغية مساعدة العمليات الميدانية بتزويدها بتقييم الاحتياجات والابتكار في مجال البرامج، وتنسيق السياسات والبرمجة على أساس إقليمي. كما شرعت المفوضية في تنفيذ برنامج "العمل من أجل حقوق الطفل"، وهو برنامج تدريبي مقترن بمشاريع تجريبية، لزيادة قدرة موظفي المفوضية والموظفين الحكوميين وموظفي المنظمات غير الحكومية الميدانيين على حماية الأطفال والمراهقين الموجودين في حالات لجوء.

٥٧ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٧، بدأت المفوضية، بالاشتراك مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة، في تنفيذ تقييم عالمي لبرامجها الخاصة بالقاصرين. وقُدمت نتائج هذا التقييم إلى الاجتماع التاسع للجنة الدائمة المعقود في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وقد ساعدت الدراسة على تحديد طرق زيادة الصبغة الآنية لما تقوم به المفوضية من أنشطة حماية ومساعدة من أجل القاصرين وزيادة نطاق تلك الأنشطة واتساقها وفعاليتها. ولكفالة اتباع نهج شامل ومتكامل بشأن هذه الاهتمامات، دعت لجنة الإدارة العليا التابعة للمفوضية إلى وضع خطة عمل متكاملة ومتعددة السنوات، وكذلك إلى بذل جهد متضافر لرفع مستويات الحماية والبرمجة لصالح الأطفال والمراهقين في إطار عمليات البرمجة للفترة ١٩٩٨-١٩٩٩.

٥٨ - وثمة مبادرات عالمية كبيرة أخرى اتخذت في عامي ١٩٩٧ و١٩٩٨ تشمل مشاريع لتناول احتياجات المراهقين؛ وزيادة وعي مجموعات اللاجئين بحقوق القاصرين اللاجئين؛ وترويج التوعية بالسلام في صفوف القاصرين؛ والمساهمة في القضاء على الممارسات التقليدية الضارة بالفتيات؛ ومنع التجنيد العسكري للقاصرين وذلك بواسطة حملات إعلام جماهيرية؛ وقلبية احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء من الأطفال والمراهقين في أوروبا المنفصلين عن أسرهم. واعتمدت اللجنة التنفيذية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ استنتاجاً بشأن الأطفال والمراهقين اللاجئين^(٧)، قدمت فيه، في جملة أمور، عدداً من التوصيات إلى الدول والمفوضية والأطراف المعنية الأخرى من أجل تحسين حماية القاصرين ومساعدتهم.

٣ - البيئة

٥٩ - ما زالت المبادئ التوجيهية البيئية التي أصدرتها المفوضية، في حزيران/يونيه ١٩٩٦، هي إطار السياسة العامة الرئيسي لإدماج ممارسات الإدارة البيئية السليمة في أنشطة المفوضية. ويجري على نحو متزايد إدماج الأنشطة البيئية في خطط العمليات القطرية، كما أن الاعتبارات البيئية تنعكس في النداءات المتعلقة بجمع الأموال. وتُبذل حالياً جهود لوضع مؤشرات بيئية ستصبح جزءاً حاسماً من تخطيط ورصد وتقييم الأثر البيئي اللاحق باللاجئين والعائدين إلى الوطن، ومن الجهود المبذولة لتخفيف تلك الآثار.

٦٠ - وأتاح المشروع "الأخذ بممارسات إدارة بيئية مستدامة في المناطق المتأثرة باللاجئين" للمفوضية، طوال عام ١٩٩٧، تحديد الدروس البيئية المستخلصة من العمليات الخاصة باللاجئين. وتجري حالياً ترجمة هذه الدروس إلى مجموعات ومواد تدريب، من أجل تحسين قدرات موظفي المفوضية وشركائها المنفذين على إدارة العمليات بطرق سليمة بيئياً.

٦١ - ويجري تنفيذ مشاريع بيئية متكاملة كبيرة في عدة بلدان، بما فيها إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا. ونُفذت مشاريع نموذجية للبيان العملي لأسس المبادئ التوجيهية البيئية في تلك البلدان، وكذلك في جمهورية الكونغو الديمقراطية، والسودان، وزامبيا، وقيرغيزستان، ونيبال. وتركز هذه المشاريع على مسائل من قبيل ما يلي: التخطيط البيئي؛ وقواعد بيانات بيئية لنظام المعلومات الجغرافية؛ وتحديد حدود المحميات الطبيعية وغيرها من المناطق المحمية؛ وجمع حطب الوقود بصورة انتقائية وموجهة؛ وترويج ممارسات الطبخ وأدوات الطبخ ذات الكفاءة من حيث الطاقة؛ وتوفير حطب الوقود والأفران مقابل القيام بأعمال سليمة بيئياً؛ والتثقيف البيئي وإثارة الوعي البيئي؛ ومكافحة تحات التربة؛ وحماية المناطق بغية التمكين من تجدد الطبيعة؛ وزرع الأشجار؛ والحراثة الزراعية والعناية بالحدائق المنزلية؛ والصحة البيئية.

٦٢ - وقد عُنِدت حلقة تدارس معنية بالشراكة البيئية في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ جمعت معاً المفوضية وشركاءها المنفذين ووكالات الأمم المتحدة والجهات المانحة بغية تقاسم الخبرات في مجال الإدارة البيئية.

٤ - تقديم المعونة إلى اللاجئين/العائدين إلى الوطن والتنمية

٦٣ - بدأت اللجنة التنفيذية في أوائل الثمانينات في النظر في مسألة كفالة ايجاد روابط أفضل بين المعونة المقدمة إلى اللاجئين والمساعدة الانمائية. ولم تحظ هذه المبادرة إلا بنجاح محدود. وقد ركزت اللجنة التنفيذية مؤخراً على المسألة ذات الصلة وهي معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي لتدفقات اللاجئين الكبيرة الحجم على البلدان النامية المستضيفة. وبمساعدة من المؤسسات الانمائية والمالية، ومن عدد بلدان اللجوء المتأثرة، تقوم المفوضية ببحث طبيعة ونطاق هذه الآثار، والطرق التي يمكن بها معالجة هذه الآثار، مع وضع ولاية كل من هذه الجهات في الاعتبار. والتقييمات التي أُجريت في عام ١٩٩٦ للبرامج الكبيرة لمساعدة اللاجئين والتنمية في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية هي تقييمات ذات صلة بهذا البحث. كما أن البرامج الكبيرة لإعادة تأهيل الهياكل الأساسية والبيئة التي قام بها برنامج الأمم المتحدة الانمائي، ثم هذا البرنامج والمفوضية في جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية منذ عام ١٩٩٤ هي أيضاً برامج ذات صلة بالمسألة. ويحتاج المجتمع الدولي إلى الاعتراف بالتزامه بدعم جهود البلدان المضيفة للاجئين وذلك عن طريق برامج إعادة تأهيل تعوض التدهور البيئي والأضرار اللاحقة بالهياكل الأساسية والتي يمكن أن تعزى إلى وجود اللاجئين، مما يساهم في الجهود المبذولة لكفالة استمرار اتسام السياسات الحكومية بالانفتاح تجاه اللاجئين.

٦٤ - وإن إقامة روابط بين تقديم المعونة إلى العائدين إلى الوطن والمبادرات المتعلقة بالتنمية قد ظلت أمراً مبشراً بالخير بدرجة أكبر. وقد حفز ذلك جهود المفوضية في اتجاه إقامة روابط تشغيلية مع الوكالات الانمائية، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي وُقِّعت معه مذكرة تفاهم في نيسان/أبريل ١٩٩٧، والمؤسسات المالية الدولية، مثل البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبنك التنمية الإسلامي، ومصرف التنمية الأفريقي، ومصرف التنمية الآسيوي، وهي جهات كُثِّفت المشاورات معها جميعاً خلال العام الماضي. وتتمثل بعض الأمثلة الأخيرة لربط المعونة المقدمة إلى العائدين إلى الوطن بالاستراتيجيات الانمائية في إنشاء وحدة برمجة مشتركة لإعادة الاندماج (بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين) في رواندا، وجهود التعاون المشترك فيما بين الوكالات

المضطلع بها في ليبيريا، وقد بلغ ذلك الربط ذروته في التوقيع على مذكرة تفاهم مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمشاورات الجارية مع البنك الدولي فيما يتعلق باشتراكه في هذه الجهود عن طريق برنامج الانتعاش في حالات الطوارئ وإعادة الاندماج.

٦٥ - وسعيًا إلى ترشيد تدخلات المفوضية في عمليات العودة إلى الوطن وإعادة الاندماج، ولترشيد نهجها بشأن التعاون المشترك فيما بين الوكالات، تقوم المفوضية بإعداد مبادئ توجيهية تشغيلية لتكملة ورقة السياسة بشأن "إعادة الاندماج في المرحلة الانتقالية من الحرب إلى السلام"، التي أصدرتها المفوضية في عام ١٩٩٧ والتي ستقدّم إلى اللجنة الدائمة في نيسان/أبريل ١٩٩٨.

جيم - إدارة البرامج وتنفيذها

١ - لمحة عامة

٦٦ - تجري المفوضية استعراضاً لجميع البرامج في منتصف كل سنة وتدخل تعديلات على المشاريع حيثما يكون ضرورياً. وفي عام ١٩٩٧، كان هذا الاستعراض صارماً بوجه خاص بسبب نقص كبير في التمويل (انظر الفصل الرابع) في البرامج العامة وبعض البرامج الخاصة. ونتيجة للاستعراض، أُدخلت تخفيضات على المشاريع التشغيلية الجارية في جميع المناطق. وبينما كان بعض هذه التخفيضات ناتجاً عن مشاكل تنفيذ وعن تغيرات في أسعار الصرف، ولم يسفر ذلك إلا عن حد أدنى من التأثير، أسفرت تخفيضات أخرى عن إلغاء أو أرجاء أنشطة هامة.

٦٧ - وتعمل المفوضية حالياً مع أكثر من ٦٠٠ شريك منفذ للنهوض بمسؤولياتها المحددة في ولايتها. ونوعية الخدمات التي تقدمها المفوضية إلى اللاجئين تتوقف إلى حد كبير على مدى فعالية ترتيبات التنفيذ المختارة لكل عملية. وقد أُجري في عام ١٩٩٧ استعراض لترتيبات التنفيذ ولإجراءات الاختيار التي تستخدمها المفوضية لتحديد الشركاء المنفذين. وقد أوصى الاستعراض بطرق لزيادة وعي المديرين في المواقع الميدانية بأهمية ترتيبات التنفيذ واقترح إدخال تحسينات على أساليب ومعايير الاختيار. ويجري في هذا الصدد في مقر المفوضية وضع قاعدة بيانات بالشركاء المنفذين من المنظمات غير الحكومية وذلك لتوفير معلومات للمديرين عن الوكالات التي عملت مع المفوضية في الأشهر الأخيرة.

٦٨ - وتنفق المفوضية قدراً كبيراً من المال كل عام على عمليات شراء دولية لمواد إغاثة. وما فتئت وسائل القيام بعمليات الشراء تشكل موضوع تعليقات عديدة خاصة بمراجعة الحسابات. وقد استحدثت المفوضية عدة أدوات لتحسين الإجراءات في السنوات الأخيرة، بما في ذلك الابقاء على مخزونات طوارئ في مستودعات إقليمية وعقد اتفاقات طويلة الأجل مع الموردين فيما يتعلق بالمواد التي يجري شراؤها بصورة متواترة. وفي عام ١٩٩٧، حسنت المفوضية أيضاً إجراءاتها الداخلية المتعلقة بتلقي ومعالجة خطط الشراء الواردة من المكاتب الميدانية. ونتيجة لذلك، فإن معلومات أكثر تقدماً بكثير تُتاح للمفوضية عندما تقوم بمشتريات دولية، ولا سيما من أجل برامج المساعدة الكبيرة.

٦٩ - كانت فترة الإبلاغ هي بصورة رئيسية فترة دعم لدائرة التفتيش والتقييم. وقد انتهت من وضع إجراءات وأساليب التقييم واختُبرت هذه الإجراءات والأساليب وحُسنت وأُدمجت في العمل المتعلق بالمراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، استجابت الدائرة لعدد من المبادرات الناجمة عن عملية تغير الإدارة الداخلي بالمفوضية. وشملت هذه المبادرات زيادة تطوير استراتيجية للتفتيش والتقييم، والأخذ بهيكل جديد للدائرة، وتعزيز رصد تنفيذ توصيات التفتيش والتقييم، وتحسين قدرة التقييم الإجمالية في المفوضية، وإنشاء لجنة مراقبة في مكتب المفوضية.

٧٠ - وثمة إنجاز كبير في مجال تعزيز مهمة التفتيش تمثل في الانتهاء من وضع مشروع قاعدة البيانات المحوسبة للدائرة. فهذه القاعدة، التي أصبحت الآن عاملة، تتيح إجراء تحليلات دورية شاملة للامتثال لتوصيات التفتيش. وجرى إعداد عدة تحليلات من هذا القبيل في الأشهر القليلة الماضية وقُدّمت إلى المفوض السامي والإدارة العليا. كما أُعيد تقييم آليات المتابعة لتقارير التقييم، وستستخدم هذه العملية قاعدة البيانات. وعلى الرغم من الطبيعة الأوسع نطاقاً والتي كثيراً ما تكون أطول أجلاً لتوصيات التقييم، فإن من المتوقع أن تتيح الحوسبة إمكانية أيسر للاطلاع على الاستنتاجات ورصداً أيسر لها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الأخذ بتقارير تقييم توليفية يُعزّز أن توزع على أعضاء هيئة إدارة المفوضية سيعزز أيضاً من تأثير هذه المهمة.

٧١ - وخلال الفترة المستعرضة، أوفدت بعثات تفتيش إلى نحو ١٥ بلداً في أمريكا الوسطى وأوروبا والشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا. وقد وُضع تشديد خاص على الفعالية الإدارية، بما في ذلك المساءلة، والفعالية من حيث التكلفة، والرصد. وفي هذا الصدد، أدت إضافة موظف متخصص في الشؤون المالية والإدارية إلى تعزيز قدرة الدائرة. وفي عام ١٩٩٨، سيتواصل إيفاد بعثات بانتظام، بما في ذلك إيفادها إلى مناطق ذات وضع دقيق مثل منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة.

٧٢ - وظل حجم العمل الخاص بالتقييم شديد الوطأة خلال العام الماضي. وقد أكمل عدد من التقييمات المواضيعية. وتشمل هذه التقييمات إجراء: "دراسة استعراضية لترتيبات التنفيذ الخاصة بمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، و"دراسة استعراضية للترتيبات المتعلقة بموظفي مشاريع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، و"مساعدة مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين المقدمة إلى اللاجئين المسنين"، و"تقييم للجهود التي تبذلها مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين لصالح الأطفال والمراهقين"، وهي دراسات استعراضية أُجريت بالتعاون مع التحالف الدولي لإنقاذ الطفولة. ويجري الانتهاء حالياً من وضع عدة تقارير أخرى. واشتركت الدائرة أيضاً في تقييمين مشتركين مع برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف). وبالإضافة إلى ذلك، أُعدت مبادئ توجيهية عامة للتقييم من أجل موظفي المفوضية بغية تشجيع وتيسير مبادرات التقييم الميدانية.

٣ - إدارة التغير

٧٣ - باشرت المفوضية في عام ١٩٩٥ أحدث برنامج للتغير الداخلي الواسع النطاق. وهذه المبادرة، المعروفة باسم مشروع ديلفي، قد قُسمت إلى ثلاث مراحل هي: وضع المفاهيم، والتخطيط، والتنفيذ. وقد أُصدرت خطة تنفيذ في أوائل عام ١٩٩٧. وبحلول أوائل عام ١٩٩٨ كان قد نُفذ أكثر من نصف المائة إجراء المبين في الخطة، وتحقق أيضاً تقدم كبير في إجراءات كثيرة أخرى، وإن كان تنفيذها ما زال جارياً.

٧٤ - وقد أثبتت المظلة التي يتيحها مشروع ديلفي بأنها آلية مفيدة في توفير إطار لتخطيط مشاريع التغيير داخل المفوضية ولتنفيذها الأولي. غير أنه نتيجة للتقدم المطرد المحرز في تنفيذ المبادرات المتعلقة بالتغيير، أُلغي المشروع تدريجياً في أوائل عام ١٩٩٨، وهو ما يعكس الحاجة إلى نهج مختلف يركز على المشاريع التي تتسم بأهمية حاسمة لتحقيق النجاح العام للبرنامج ويركّز على إدارة ما تبقى من العملية.

٧٥ - وفي أيلول/سبتمبر ١٩٩٧، عين مدير للتغيير، على أساس مؤقت، وسيواصل المدير خلال عام ١٩٩٨ توجيه الجهود الرامية إلى تحقيق التغيير وكفالة التنسيق الكامل على جميع مستويات المنظمة. وخلال عام ١٩٩٨، ستولي المفوضية الأولوية لستة مجالات مشاريع هي: تطوير نظام جديد لإدارة العمليات؛ وتحقيق تكامل الحماية مع المساعدة في مجال إنجاز ولاية المفوضية؛ وتصميم قاعدة بيانات ونظام معلومات بشأن الحماية؛ وإنشاء شبكة توريد عالمية؛ والاستعاضة عن النظم المالية ونظم المعلومات المتعلقة بالموظفين في المفوضية، والأخذ بنظم ميدانية في مجالات تخطيط/إدارة العمليات، والشؤون المالية وشؤون الموظفين؛ والتفويض وتحقيق اللامركزية بخصوص سلطات وعمليات الموارد البشرية، وتنفيذ نظام إدارة وظائف، واستعراض المكونات الأساسية لإدارة الموارد البشرية؛ ووضع نظام جديد للإدارة المالية وتنفيذ مهام مالية مضمنة عليها اللامركزية. وفي عام ١٩٩٨، ستركز إدارة التغيير داخل المفوضية على هذه المشاريع الستة، ويجري توجيه الموارد نحو هذه الغاية. والهدف هو تحقيق أقصى تأثير ممكن مع القيام في الوقت نفسه باستخدام الموارد المحدودة المتاحة أمثل استخدام.

دال - التطورات الإقليمية في أفريقيا

١ - العمليات المضطلع بها في أفريقيا الوسطى والشرقية والغربية

(أ) حالات اللاجئين الرئيسية في المنطقة

٧٦ - إن حالة اللاجئين الليبيريين، التي ظلت منذ عام ١٩٨٩ موضع التركيز الرئيسي في جهود المفوضية في غرب أفريقيا، قد تغيرت تغيراً هائلاً في عام ١٩٩٧ بانتخاب الرئيس تشارلز تيلور. وبينما أدى الاتفاق الذي وقعت عليه معظم الفصائل الصومالية في القاهرة في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ إلى إثارة بعض الآمال بشأن الحالة في الصومال، فإنه ما زال يوجد نحو ٤٥٢ ٠٠٠ صومالي بعيداً عن الوطن. وخلال الفترة المستعرضة، ظل اللاجئون السودانيون يتوافدون على البلدان المجاورة، ويوجد حالياً نحو ٢٥٠ ٠٠٠ سوداني يقيمون بصورة رئيسية في كينيا وأوغندا وإثيوبيا. وتحطمت الآمال المتصلة بعودة ٢٨٠ ٠٠٠ لاجئ سيراليوني عندما أُطِيع في أيار/مايو ١٩٩٧ بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً. أما عملية إعادة نحو ١٥٠ ٠٠٠ لاجئ مالي إلى الوطن فإنها على وشك الاكتمال. وما زال يوجد نحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ موريتاني في السنغال ومالي ستجري حتى نهاية عام ١٩٩٨ مواصلة البحث عن حلول دائمة لهم. ولم يحرز أي تقدم خلال الفترة المستعرضة فيما يتعلق بالعودة إلى الوطن لما يقدر بـ ٢٢٠ ٠٠٠ لاجئ أريتري يقيمون في السودان. غير أنه تم التوصل إلى اتفاق مع حكومة اريتريا بشأن نوع المعلومات التي تحتاج إليها حكومة اريتريا بشأن عدد اللاجئين الذين يعتزم أن تشملهم برامج إعادة الاندماج.

(ب) الخصائص الرئيسية للبرامج

١٠ حالات الطوارئ

٧٧ - إن هطول الأمطار الغزيرة المنقطع النظير الذي بدأ بالقرب من نهاية عام ١٩٩٧ قد أحدث آثاراً تدميرية في منطقة داداب في كينيا، حيث توجد ثلاثة مخيمات لاجئين كبيرة. وتأوي هذه المخيمات حالياً أكثر من ١٢٥ ٠٠٠ لاجئ. وقد أجبر ذلك برنامج الأغذية العالمي والمفوضية على نقل الأغذية وغيرها من إمدادات الإغاثة جواً بتكلفة عالية بصورة استثنائية.

٧٨ - وعقب الانقلاب العسكري الذي وقع في سيراليون في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٧ وانعدام الأمن الذي أصبح سائداً منذ ذلك الوقت، تدهورت الحالة الإنسانية للمواطنين السيراليونيين وحالة نحو ١٤ ٠٠٠ لاجئ ليبيري. وهرب أكثر من ١٠٠ ٠٠٠ سيراليوني من البلد إلى البلدان المجاورة منذ الانقلاب، وهي بصورة رئيسية غينيا وليبيريا.

٢٠ الرعاية والإعالة

٧٩ - خلال الفترة المستعرضة ظلت الرعاية والإعالة عنصراً بارزاً ضمن برامج المفوضية في المنطقة. وكثيراً ما كان من الصعب تحقيق الاكتفاء الذاتي، في إطار قوامه قيود اقتصادية واجتماعية، ولم يثبت أن إعادة التوطين هي أنسب حل. وكثيراً ما يكون التوطين المحلي باهظ التكلفة ويؤدي إلى عكس المقصود منه في إطار يتمثل في احتمال العودة المبكرة إلى الوطن. وجرى تشجيع العودة الطوعية إلى الوطن كلما سمحت الأوضاع بذلك.

٣٠ العودة الطوعية إلى الوطن وإعادة الاندماج فيه

٨٠ - في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، وعقب تنظيم انتخابات في ليبيريا عامة بصورة ناجحة، تحول جهد المفوضية من تيسير عودة اللاجئين الليبيريين إلى الوطن إلى تشجيع هذه العودة. وقبل هذا القرار، يسرت المفوضية عودة نحو ١١ ٠٠٠ لاجئ ليبيري إلى الوطن. وقد بدئ في عملية العودة المنظمة إلى الوطن في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧. ووقت كتابة هذا التقرير، كان قد عاد إلى الوطن تحت رعاية المفوضية نحو ٤٠٠ ٥ لاجئ. ونتيجة للحملة الإعلامية التي جرت في بلدان اللجوء الرئيسية، قام أكثر من ٤٥ ٠٠٠ لاجئ بتسجيل أنفسهم في قائمة العودة الطوعية إلى الوطن. وفي عام ١٩٩٨، ستركز المفوضية على ضمان أن يتمكن نحو ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ ليبيري من ممارسة حقهم في العودة إلى الوطن، وأهم من ذلك، البقاء في وطنهم عن طريق أنشطة الرصد وتنفيذ برامج إعادة الاندماج في الوطن. وسيستوعب كلا النشاطين نصيباً كبيراً من الأموال المطلوبة لعام ١٩٩٨.

٨١ - وبعد عدة سنوات من المناقشات والتخطيط، اضطلع فيما بين شباط/فبراير وتموز/يوليه ١٩٩٧ بمشروع تجريبي للعودة المنظمة إلى الوطن للاجئين الصوماليين من إثيوبيا إلى الجزء الشمالي الغربي من الصومال. وعاد ما مجموعه ١٠ ١٢٣ لاجئاً إلى الوطن. ومنذ استئناف القوافل في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧، عاد إلى الوطن ١٠ ٠٠٠ لاجئ آخر. وتخطط المفوضية لإعادة ٦٠ ٠٠٠ لاجئ إلى الوطن في عام ١٩٩٨. وأما إعادة اللاجئين إلى الوطن في بقية البلد فكانت ذا حظ أقل من النجاح. ويمكن أن يعزى الانخفاض في حركات العودة إلى الصومال إلى الحالة السياسية غير المستقرة والمنازعات المسلحة الواسعة الانتشار فيما بين العشائر في أنحاء كثيرة من البلد خلال معظم الفترة المستعرضة. وفي عام ١٩٩٨، سيكون التحدي الرئيسي للمفوضية هو توطين العائدين إلى الوطن في مناطق آمنة يمكنهم أن يعودوا إليها. ووقت كتابة هذا التقرير، كان يجري توجيئه نداء مشترك على نطاق الأمم المتحدة من أجل الصومال، يهدف إلى تجميع كافة جهود جميع الوكالات المعنية معاً.

٨٢ - ونتيجة للاجتماع الثلاثي بين المفوضية وحكومتى إثيوبيا والسودان والمعقود في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، اتفق على أن يكون شهر أيار/مايو ١٩٩٨ هو الأجل الفاصل النهائي لإعادة اللاجئين الإثيوبيين إلى الوطن. وعند ذلك الوقت ستعتبر المفوضية أن حالة اللاجئين الإثيوبيين السابقة لعام ١٩٩١ قد انتهت. وستجرى مقابلات فردية مع من يرغبون في البقاء في السودان كلاجئين.

٨٣ - وأما عملية إعادة اللاجئين الماليين إلى الوطن فإنها على وشك الاكتمال. وقد عاد إلى الوطن حتى الآن أكثر من ١٢٤ ٠٠٠ شخص معظمهم من الطوارق، بينما يتوقع أن يعود إلى الوطن في الأسابيع القليلة القادمة ١٠ ٨٠٠ لاجئ من النيجر و ٣ لاجئ من الجزائر. وفي عام ١٩٩٧، مثلما سيكون الحال في عام ١٩٩٨، عملت المفوضية على توطيد دعائم عملية السلام بإكمال إعادة اللاجئين إلى الوطن، وبضمان إعادة

اندماج العائدين داخل المجتمعات المحلية، وبتشجيع عودة الوكالات الإنمائية بسرعة إلى شمال مالي. ويشكل التزويد بالمياه أولوية من بين جميع الأنشطة التي تقوم بها المفوضية في مالي. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نحو ٤٠ في المائة من المشاريع الصغيرة جداً البالغ عددها ٤٣٦ مشروعاً والممولة من المفوضية تُعنى بالمرأة حصراً. وفي وضع مماثل للوضع في مالي، سيعود من الجزائر نحو ٤ ٠٠٠ لاجئ من النيجر بحلول نهاية نيسان/أبريل ١٩٩٨.

٨٤ - وفي موريتانيا، فإن البرنامج الخاص لإعادة الاندماج بسرعة قد يسرّ الاندماج ما لا يقل عن ٣٠ ٠٠٠ عائد إلى الوطن عادوا تلقائياً إلى الوطن من السنغال ومالي. ونُفذ حتى الآن نحو ١٥٦ مشروعاً صغيراً جداً. غير أنه ما زال يوجد في السنغال ومالي المجاورتين عدد يُقدر بنحو ٤٠ ٠٠٠ لاجئ، ستظل المفوضية ناشطة في البحث لهم عن حلول دائمة قبل انسحابها من المنطقة بحلول نهاية عام ١٩٩٨، حسبما هو مخطط له.

٨٥ - وقد قام الاجتماع الرباعي المعقود في ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٧، الذي حضرته حكومات توغو وغانا وبنن وكذلك المفوضية، باستعراض التقدم المحرز في إعادة اللاجئين التوغوليين إلى الوطن منذ آب/أغسطس ١٩٩٥. وقرر الاجتماع أن يكون يوم ٣١ حزيران/يونيه ١٩٩٨ هو التاريخ الفاصل للعملية. وبينما يرى أن حالة اللاجئين التوغوليين قد اكتملت بنجاح، ما زال يوجد نحو ٥ ٠٠٠ لاجئ، معظمهم في بنن وغانا، لم يختاروا العودة إلى الوطن.

٤٠ التوطين المحلي

٨٦ - إن أوغندا هي إحدى الحكومات القليلة التي خصصت بسخاء مؤخراً أراض لتوطين اللاجئين محلياً. واللاجئون، وهم بصورة رئيسية سودانيون، يُنقلون من مراكز المرور العابر إلى المستوطنات كلما أُتيحت الأراضي وكلما أُنشئت الهياكل الأساسية اللازمة. وفي عام ١٩٩٧، ركزت المفوضية أنشطتها في أوغندا على أنشطة التوطين المحلي، بغية تحقيق الاكتفاء الذاتي. وسيجري مواصلة هذا الاتجاه في عام ١٩٩٨.

٢ - العمليات الخاصة بمنطقة البحيرات الكبرى

٨٧ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، شهدت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعادة المتواصلة إلى الوطن لآلاف اللاجئين الذين تشتت الكثير منهم أولاً في مواقع مختلفة من جمهورية الكونغو الديمقراطية. وكانت إعادتهم جواً وبراً إلى رواندا في الغالب عملية إجلاء كملاذ أخير للحل، بدلا من عملية الإعادة الطوعية إلى الوطن. واستمر لاجئون آخرون في مقاومة العودة إلى رواندا وزاد انتشارهم في مختلف أنحاء منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، وفي نحو ١٠ بلدان أخرى في أفريقيا. وقد وجدت أعداد أقل من اللاجئين البورونديين إلى جانب اللاجئين الروانديين. ودعيت المفوضية أيضاً إلى توفير الحماية والرعاية والإعالة الدولية لحوالي ٧٥ ٠٠٠ لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية، كانوا قد بدأوا الوصول إلى جمهورية تنزانيا المتحدة في نهاية عام ١٩٩٦. هذا بالإضافة إلى حوالي ٣١ ٠٠٠ لاجئ من الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، ظلوا في غرب رواندا. ونتيجة للحرب الأهلية في الكونغو وصل حوالي ٤٠ ٠٠٠ لاجئ إلى كينشاسا في حزيران/يونيه ١٩٩٧ منهم ما يقرب من ١٥ ٠٠٠ لاجئ قدمت إليهم المساعدة في مخيم للاجئين. وقام سكان كينشاسا بإيواء كثيرين آخرين. وقد أصبح اللاجئون البورونديون في جمهورية تنزانيا أكبر مجموعة بمفردها في المنطقة. ومع أن عام ١٩٩٧ شهد العودة التلقائية إلى الوطن لحوالي ٠٠٠

١٠٠ من هؤلاء اللاجئين إلى مقاطعات بوروندي حيث أعيد السلام، فإن هناك عددا مماثلا وصل إلى جمهورية تنزانيا المتحدة من مقاطعات حدثت فيها اندلاعات جديدة من القتال.

٨٨ - وغالبا ما تحول حالة الأمن في بوروندي لفترات طويلة من الوقت، دون الوصول إلى العائدين، وكذلك دون عمليات الإعادة التي تقوم المفوضية بتنظيمها. ومع ذلك تحسنت حالة الأمن في معظم المقاطعات إلى مدى جعل المفوضية تعتبر زيادة عددهم مأمونة للعودة، ومن الممكن تسهيل عمليات العودة إلى هذه المقاطعات حيث تستطيع المفوضية الوصول إلى العائدين بحرية ودون عوائق. وفضلا عن مساعدة العائدين تقوم المفوضية بمساعدة المجتمعات المحلية التي حدث فيها عدد كبير من حالات العودة أو من المتوقع حدوثه. وتم أيضا تقديم مساعدة طارئة في بعض الحالات الاستثنائية حيث حدثت حالات تشريد جديدة نتيجة لأعمال العنف التي يرتكبها المتمردون وكذلك العسكريون.

٨٩ - ومع أن أحوال الأمن في الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية ظلت متقلقلة، فإن الحالة في البلد قبيل نهاية العام قد تحسنت بما يكفي للسماح بالشروع في إعادة هؤلاء اللاجئين الذين هربوا إلى جمهورية تنزانيا المتحدة والبلدان الأخرى المجاورة في نهاية عام ١٩٩٨. وبحلول آخر شباط/فبراير ١٩٩٨، كان أكثر من ٢٠ ٠٠٠ لاجئ قد عادوا إلى وطنهم. هذا بالإضافة إلى حوالي ١٥ ٠٠٠ لاجئ عادوا تلقائيا. كما استمرت العودة من البلدان الأخرى المجاورة خلال الشهور القلائل الأولى من عام ١٩٩٨.

٩٠ - وكانت العودة إلى الكونغو قد أصبحت ممكنة أيضا في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٧ مع توقيع مذكرة تفاهم ثلاثية في نفس الشهر. وبحلول منتصف آذار/مارس ١٩٩٨ كان مئات من اللاجئين قد عادوا بطريقة منظمة أو بوسائلهم الخاصة. وتم في آخر شباط/فبراير ١٩٩٨، إغلاق مخيم كنكول للاجئين القريب من كينشاسا.

٩١ - والنتيجة الخالصة لعمليات الانتقال الواسعة النطاق هذه، وحالات الوصول الجديدة، وعمليات الإعادة إلى الوطن في نهاية عام ١٩٩٦ وخلال عام ١٩٩٧، هي أن مجموع عدد اللاجئين في المخيمات تناقص بشدة. فبوجود ٤٥٠ ٠٠٠ لاجئ من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية، يبقى البرنامج القائم في جمهورية تنزانيا المتحدة، هو البرنامج الوحيد الواسع النطاق في المنطقة لمساعدة اللاجئين.

٩٢ - وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، قامت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين بزيارة المنطقة وسافرت فيها إلى تسعة بلدان خلال ثلاثة أسابيع. وقد أتاحت هذه الزيارة فرصة للحكومات والمفوضية السامية لعقد مباحثات بشأن مجموعة واسعة من قضايا اللاجئين وما يرتبط بها من قضايا إنسانية. وأعربت المفوضية السامية، في عدة مناسبات، عن قلقها إزاء التضاؤل العام لاحترام المبادئ الإنسانية المتعلقة بحماية اللاجئين، والخطر الجسماني الذي يتعرض له موظفو المفوضية والمنظمات غير الحكومية (الدولية والمحلية) وغيرهم من موظفي الوكالات. وقد أسهمت زيارة المفوضية السامية إلى المنطقة في تعزيز الثقة والحوار بين الحكومات ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وعلى أثر هذه الزيارة تم الاتفاق مع زعماء المنطقة على عقد اجتماع استشاري إقليمي على مستوى الوزراء في كمبالا عاصمة أوغندا، من أجل مناقشة المسائل العملية المتعلقة بحماية اللاجئين وباهتمامات الدول، وبصفة خاصة في مجالي الأمن وإعادة التأهيل.

٩٣ - وكان البحث عن المجموعة الكبيرة الباقية من اللاجئين الروانديين، والقلق البالغ على معاملتهم من القوات العسكرية التي كانت تشن حملة غزو في الجزء الشرقي من زائير سابقا في أوائل عام ١٩٩٧، قد بلغا ذروتها في عملية إجلاء جماعي جوية إلى رواندا. وفي الفترة من أيار/ مايو إلى حزيران/يونيه ١٩٩٧، جرت إعادة أكثر من ٧٠ ٠٠٠ شخص إلى رواندا. وهناك آلاف عديدة من اللاجئين آخرين واصلوا هجرتهم الشاقة بحثا عن الأمان، وتجمعوا في مجموعات صغيرة في الكونغو (١٥ ٠٠٠) وأنغولا (٢ ٠٠٠) وجمهورية أفريقيا الوسطى وعدة بلدان أخرى. وهناك مجموعة وصلت إلى غابون ولكنها أعيدت إلى رواندا. ونتيجة لذلك قررت المفوضية أن يكون من الضروري تحديد خصائص هذه المجموعات ومطالبها الفردية بوضع اللجوء. فهذا الفرز الهادف إلى منع الحصول على وضع اللجوء عن الأشخاص الذين كان لهم ضلع في أعمال الإبادة الجماعية التي ارتكبت في عام ١٩٩٤، قد تم إجراؤه في جمهورية أفريقيا الوسطى وملاوي، كما تم تنظيمه بالنسبة للمجموعة المتبقية في كينشاسا. وقطعت الحكومة هذه العملية الأخيرة بأن أعادت الروانديين واللاجئين البورونديين الباقين. وسوف يستمر الفرز في عام ١٩٩٨. والتحصيرات جارية حاليا لبدء هذه العمليات في أنغولا وبنن وتوغو وكنيا والكونغو.

٩٤ - ولا تزال المفوضية قلقة للغاية إزاء مصير آلاف عديدة من اللاجئين الروانديين والبورونديين الذين تشتتوا في مختلف الجهات الغربية في أواخر عام ١٩٩٦ وأوائل عام ١٩٩٧، ولم يمكن تعيين أماكنهم منذ ذلك الحين. وتواصل أعداد قليلة من اللاجئين، ومعظمهم في أمس الحاجة إلى الحماية والمساعدة في إنقاذ حياتهم، العودة من مناطق الغابات الكثيفة طوال عام ١٩٩٧ والشهور القلائل الأولى من عام ١٩٩٨. ومن أجل مساعدة هذه المجموعات، ولا سيما بإعادة الطوعية إلى الوطن، سوف يظل أو ينشأ وجود للمفوضية في مواقع رئيسية في شتى أرجاء البلد خلال هذا العام.

٩٥ - كما واجهت المفوضية تحديا آخر في جمهورية تنزانيا المتحدة. ففي حالة مماثلة لتلك التي حدثت في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية قبل عام ١٩٩٧، لوحظت حالات تخويف وأنشطة سياسية في مخيمات اللاجئين البورونديين، ولو أنها على نطاق أضيق. وقد وردت أيضا تقارير عن نشاط حربي تقوم به جماعات مسلحة خارج المخيمات وعن زيادة ملحوظة في السطو المسلح. وفي محاولة لتفادي النزاع، قامت حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بعملية واسعة النطاق لاعتقال اللاجئين وغيرهم من الأجانب المقيمين في المدن الصغرى والقرى الواقعة في الجزء الغربي من جمهورية تنزانيا المتحدة. ومع أن بعض الأشخاص المعنيين أعيدهوا بالقوة إلى بلدانهم الأصلية (روبندي ورواندا وجمهورية الكونغو الديمقراطية)، هناك أكثر من ٣٠ ٠٠٠ لاجئ تم نقلهم إلى مخيمات اللاجئين. ونتيجة لمباحثات مطولة، تقوم الآن حكومة جمهورية تنزانيا المتحدة بمعالجة هذه المشكلة بأسلوب مختلف، تساعد فيه المفوضية. فقد اتخذت تدابير أمن مشددة داخل وحول مخيمات اللاجئين، لكي يتسنى ضمان طابعهم المدني، ومنع اللاجئين من الاشتراك في أعمال ضد بلدانهم الأصلية.

٩٦ - وقد واصلت المفوضية طوال عام ١٩٩٧، عمليات إعادة تأهيل مناطق في جمهورية تنزانيا المتحدة، دأبت على إيواء أعداد كبيرة من اللاجئين خلال الفترة من عام ١٩٩٤ إلى عام ١٩٩٦. وشملت هذه العمليات تقديم المساعدة إلى المرافق المجتمعية المحلية مثل المدارس، والمراكز الطبية، وشبكات التزويد بالمياه، وعمليات إصلاح الطرق الرئيسية، وتدابير حماية وترميم البيئة. كما ساعدت المفوضية السكان المحليين في تحسين المحاصيل الزراعية ومنتجات الماشية، ودعمت التدابير الرامية إلى تعزيز توليد الدخل.

٩٧ - وتطلبت عودة اللاجئين بأعداد كبيرة إلى رواندا بذل مجهود مكثف من جانب المجتمع الدولي، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بصفة خاصة، من أجل مساعدة الحكومة في استقبال وإعادة دمج ما يزيد على ١,٣ مليون من اللاجئين الذين عادوا خلال بضعة شهور. وتم إنجاز أعمال إعادة تأهيل عاجلة في مجتمعاتهم المحلية الأصلية، مع التمهيد لسير عمليات العودة في ظروف سلمية. إلا أن وقوع حوادث أمن خطيرة جدا في شمال غربي رواندا خلال عام ١٩٩٧ والشهور القلائل الأولى من عام ١٩٩٨، عرقل في الغالب، وصول موظفي المفوضية والمنظمات غير الحكومية إلى أماكن العائدين. ونتيجة لذلك تعيّن تأجيل بعض الأنشطة التي كانت مقررة لعام ١٩٩٧. فقد أثر الكثير من حوادث الأمن هذه تأثيرا مباشرا على العائدين واللاجئين من جمهورية الكونغو الديمقراطية.

٩٨ - والغرض الأساسي من برنامج المفوضية الكبير لإعادة التأهيل في رواندا، هو بلوغ الحد الأقصى لحماية العائدين، وتشجيع المصالحة، وتجنب نشوب نزاع جديد، وبالتالي ضمان إعادة تأهيل سهلة وناجحة. فضلا عن أنشطتها الأساسية الخاصة بالحماية، قامت المفوضية بتنفيذ برنامج شامل لمساعدة العائدين فور وصولهم، بتزويدهم بالمواد الغذائية وغير الغذائية الأساسية. كما أعدت المفوضية أنشطة على المستوى المجتمعي المحلي، تهدف إلى استعادة قدرة الإدارات المركزية والإقليمية في مختلف القطاعات، مثل القطاع القضائي. واعتبر بناء المنازل عملا رئيسيا ساعد على تجنب المنازعات بين العائدين حديثا والأشخاص الذين أقاموا في منازلهم بصفة غير مشروعة بعد رحيلهم إلى المنفى. وتعتقد المفوضية أن هذا الهدف قد تحقق إلى حد كبير.

٣ - العمليات الخاصة بالجنوب الأفريقي

٩٩ - تجرى عمليات المفوضية في الجنوب الأفريقي تحت الإشراف العام من المدير المسؤول عن عمليات الجنوب الأفريقي. وهذا المدير هو أحد مديري ميدانيين تابعين للمفوضية، ومركزه في بريتوريا. ويضطلع هذا المدير بالمسؤولية التنفيذية عن حالتين: هما حالة إعادة الأنغوليين إلى الوطن، وحالة الجنوب الأفريقي التي تشمل اللاجئين الحضريين، وأنشطة الحماية والوقاية وبناء القدرات بالإضافة إلى الاستعداد لمواجهة الطوارئ.

(أ) الحالة الأنغولية

١٠٠ - إن هدف العملية الأنغولية هو إعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج لحوالي ٢٤٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي في البلدان المجاورة، مع مراعاة سلامتهم وكرامتهم، وإعادة إدماجهم في أنغولا. وتقوم المفوضية بتزويد العائدين بالمساعدة الفردية (المعونة الغذائية والبذور والأدوات ومجموعة اللوازم المنزلية) كما تقوم بتعزيز قدرة الاستقبال في المناطق الرئيسية للإعادة بتعزيز إمكانية الوصول إليها وإعادة تأهيل المرافق الأساسية للمجتمعات المحلية وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية.

١٠١ - وبسبب التقدم البطيء لعملية السلام في أنغولا في عام ١٩٩٧، لم يمكن الوفاء بعدد من الافتراضات التخطيطية التي وضعت في بداية العام حينما كانت التوقعات عالية، بما في ذلك التوسيع المبكر للإدارة الحكومية في بعض المناطق الرئيسية للإعادة. ونتيجة لذلك أجرت المفوضية، أثناء استعراض نصف سنوي، تعديلات لمتطلباتها المقدرة، تخفيضا من مبلغ ٣٨,٢ مليون دولار إلى ٢١ مليون دولار، وذلك على أساس

انخفاض عدد العائدين بالإضافة إلى الموارد المحدودة المتاحة بسبب قلة الدعم من المصادر المانحة. ونظراً للحقائق السياسية، لم تعكف المفوضية على أي ترويج فعال لإعادة إلى الوطن خلال عام ١٩٩٧.

١٠٢- وعلى الرغم من الشكوك المذكورة أعلاه، عاد إلى الوطن في عام ١٩٩٧ حوالي ٥٣ ٠٠٠ أنغولي بمعدل ٤ ٠٠٠ شخص في الشهر. وقد عادوا تلقائياً مدبرين وسائل نقلهم الخاصة من زامبيا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ومنذ عام ١٩٩٥ عاد إلى الوطن تلقائياً أكثر من ١٣٠ ٠٠٠ لاجئ أنغولي. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ سمحت حكومة أنغولا للمفوضية ببدء عملية منظمة لإعادة إلى الوطن في المناطق التي وصلت إليها الإدارة الحكومية.

١٠٣- وفي عام ١٩٩٨ ستقوم المفوضية بترويج فعال للعودة الطوعية إلى الوطن في جميع مخيمات اللاجئين الأنغوليين. وستواصل أيضاً تقديم المساعدة الفردية إلى العائدين وإصلاح الخدمات الاجتماعية الأساسية في مناطق العودة الرئيسية من خلال مشاريع سريعة الأثر. ومن المخطط أن يتم إنجاز عملية العودة إلى الوطن بحلول منتصف عام ١٩٩٩، مع عودة الأغلبية العظمى من اللاجئين خلال عام ١٩٩٨. وبسبب انخفاض التمويل انخفاضاً شديداً سوف يستمر التركيز على العودة الطوعية إلى الوطن. وسيجري القيام بتحركات منظمة محدودة بالنسبة لمجموعات ضعيفة معينة. ومن أجل ضمان استدامة المشاريع الخاصة بالعائدين، بعد الإنهاء التدريجي لعملية المفوضية سيقوم المكتب بترويج فعال، من خلال التعاون الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمصادر المانحة، لزيادة إشراك السلطات الإقليمية والمحلية في إدارة المشاريع الصحية والتعليمية في مناطق العائدين.

(ب) حالة الجنوب الأفريقي

١٠٤- ترمي أهداف المفوضية في الجنوب الأفريقي إلى إيجاد حلول دائمة لمشاكل اللاجئين الحضرين، وإلى تعزيز التعاون مع الحكومات والسلطات الإقليمية والمنظمات غير الحكومية، وإلى الاضطلاع بأنشطة لبناء القدرات. ففي السنوات العديدة الماضية تحولت منطقة الجنوب الأفريقي من منطقة منكوبة بالنزاع وتشريد اللاجئين إلى منطقة يسودها نسبيًا السلام والاستقرار. وقد شهدت معظم البلدان في هذه المنطقة زيادة متواصلة في عودة اللاجئين الحضرين الذين مر الكثير منهم عبر عدة بلدان أخرى. وجاء أغلبهم من أنغولا. ومن بين المجموعات الأخرى جاء لاجئون من جمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ونيجيريا وبوروندي ورواندا. وهناك في جمهورية جنوب أفريقيا وحدها أكثر من ٣٨ ٠٠٠ من ملتمسي حق اللجوء المسجلين القادمين من ٥٢ بلداً مختلفاً.

١٠٥- وتعمل المفوضية على رفع مستوى فعالية مناهجها الإقليمي بتعزيز التعاون والتنسيق مع الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي. ففي تموز/يوليه ١٩٩٦ وقعت المفوضية وهذه الجماعة على مذكرة تفاهم تتيح أوسع تعاون بينهما في مختلف الميادين. وقام مجلس وزراء الجماعة بإنشاء فريق عامل مكون من تسع من الدول الأعضاء في الجماعة ليقود هذه المشاورات. وسيعالج هذا الفريق مشكلة اللاجئين والعائدين والمشردين والمهاجرين غير المسجلين في الجنوب الأفريقي. ومن المتوخى أن تكون هذه مبادرة مشتركة بين هذه الجماعة والمفوضية ومنظمة العمل الدولية والمنظمة الدولية للهجرة. ويعمل الفريق الآن على إعداد إعلان ينبغي أن يعتمد مؤتمر القمة لرؤساء الجماعة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٨.

١٠٦- استمر إحراز تقدم ثابت خلال الشهور الإثنى عشر الماضية، في إيجاد حلول نهائية لمشكلة اللاجئين الغواتيماليين، وهم المجموعة الكبيرة الوحيدة المتبقية من اللاجئين في أمريكا اللاتينية. ففي عام ١٩٩٧، عاد إلى غواتيمالا، بمساعدة من المفوضية، ٥٧٣ ٣ من اللاجئين الغواتيماليين الآخرين، ومعظمهم من المكسيك، وبذا أصبح مجموع عدد العائدين تحت رعاية المفوضية منذ عام ١٩٨٤ حوالي ٣٨٠٠٠ شخص تقريباً. وأخذت تقترب من نهايتها عملية الإعادة الجماعية المنظمة إلى غواتيمالا، مع توقع إعادة ٣٠٠ ٤ لاجئ من ولاية تشياباس المكسيكية بصفة رئيسية، قبل حزيران/يونيه ١٩٩٩، فحينذاك تكون قد انتهت بالتدريج العملية المنظمة التي تقوم بها المفوضية مباشرة للإعادة إلى الوطن وإعادة الإدماج.

١٠٧- وخلال الفترة التي يشملها هذا التقرير، استمر بانتظام تنفيذ خطة تثبيت الهجرة التي وضعتها الحكومة المكسيكية في آب/أغسطس ١٩٩٦، فيما يتعلق باللاجئين الغواتيماليين الذين لم يختاروا الإعادة الطوعية إلى الوطن. كما استمر دعم المفوضية للاستيطان الدائم لهؤلاء اللاجئين في ولايتي كمببوتشي وكوينتانارو، متركزاً على تحسين المرافق والخدمات الأساسية في مستوطنات اللاجئين، وتحويلها إلى الإدارة المحلية، وعلى حلّ مسألة سندات ملكية الأرض. وتنظر الحكومة أيضاً في التطبيق التام لخطة استقرار الهجرة لصالح اللاجئين الغواتيماليين في ولاية تشياباس. وبرنامج المفوضية في هذه الولاية موجه بتزايد نحو الاكتفاء الذاتي والإدماج مع المجتمعات المحلية المكسيكية المجاورة، مثلاً عن طريق مرافق أساسية اجتماعية مشتركة. وحتى أول كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ ما زال هناك ما يقرب مجموعه من ٢٨٠٠٠ لاجئ غواتيمالي في جنوب شرقي المكسيك.

١٠٨- وفي بليز وبما تواصل المفوضية تعزيز الحلول الدائمة من خلال الإعادة الطوعية الفردية إلى الوطن، والاستيطان المحلي الدائم من خلال الحصول على تصاريح الإقامة الدائمة أو الجنسية. ففي بليز يقترب من النهاية في عام ١٩٩٨، برنامج المشاريع السريعة الأثر القائمة على أساس المجتمعات المحلية، الذي استهلّ في أواخر عام ١٩٩٢، من أجل تسهيل الإدماج الاجتماعي الاقتصادي لعدة آلاف من لاجئي أمريكا الوسطى. وفي عام ١٩٩٨ أيضاً تكون المفوضية على وشك إنهاء عملياتها القائمة على الأساس القطري. ففي عام ١٩٩٧ كان البرنامج يحتوي على ٢٤ من المشاريع الصغرى في مجالات المياه والبنية الأساسية والتعليم والصحة وإنتاج المحاصيل الزراعية والقطاعات المولدة للدخل، لمنفعة ٨١٠ ٤ من اللاجئين وسكان المجتمعات المحلية التي تستضيفهم في بليز.

١٠٩- ومع أن التطورات في أمريكا الوسطى والمكسيك تبعث على تشجيع المفوضية، فإن القلاقل المستمرة في مناطق أخرى من أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي تنطوي على احتمال تدفق أعداد أخرى من اللاجئين. والمفوضية قلقة بصفة خاصة إزاء تصعيد العنف المسلح في كولومبيا والتشريد الإجباري الناجم عن هذه الحالة المعقدة. وعلى أثر بعثة إلى كولومبيا قام بها المساعد السابق للمفوضية السامية في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، والمشاورات التي جرت مع وكالات أخرى للأمم المتحدة، واللجنة الدولية للصليب الأحمر، والحكومات المعنية ومؤسسات تمثيلية، قررت المفوضية السامية تقديم إستجابة مواتية لطلب من حكومة كولومبيا يدعو إلى وجود دائم للمفوضية في بوغوتا. فمكتب الاتصال التابع للمفوضية الذي يجري إنشاؤه كجزء أساسي من المكتب الإقليمي لشمال أمريكا الجنوبية والقائم في كراكاس، سيقوم بالتركيز على الأنشطة القانونية المتعلقة بكولومبيا باعتبارها بلد لجوء ومصدر لاجئين، بما في ذلك تقييم ظروف العودة.

١١٠- وقد انضمت بلدان عديدة في أمريكا اللاتينية إلى اتفاقية عام ١٩٥١ الخاصة بوضع اللاجئين وبروتوكول عام ١٩٦٧، وتقوم الأغلبية منها بتطبيق تعريف أوسع للاجئ وفقاً لإعلان كارتاخينا. وفي هذا الصدد ركزت المفوضية جهودها على تشجيع إصدار تشريعات بشأن اللاجئين أو تعديل التشريعات الوطنية بشأنهم، وعلى ضمان وضع قوانين وإجراءات وطنية فعالة لتحديد حالة اللجوء. وفي آذار/ مارس ١٩٩٨ قام مدير الحماية الدولية بزيارة إلى الأرجنتين والبرازيل كجزء من مبادرة المفوضية بشأن "الوصول إلى المستهدفين". ففي مثل هذه البلدان يتزايد تركيز المفوضية على التوعية بشؤون اللاجئين ومحتهم، مع تركيز خاص على الجنس.

١١١- وطوال الفترة التي يشملها التقرير، واصلت المفوضية متابعتها عن كثب لتنفيذ الأحكام المتعلقة باللجوء الواردة في تشريع عام ١٩٩٦ الذي سنته الولايات المتحدة الأمريكية بشأن الهجرة. فقامت المفوضية بتقديم المشورة التقنية بشأن المعايير الدولية إلى دائرة الهجرة والتجنس، فيما يتعلق بالإطار التنظيمي والمبادئ التوجيهية للسياسة وتطبيقها العملي. وفي كندا دعت المفوضية إلى تقديم تعليقات على تقرير ناتج من استعراض مستقل لقانون الهجرة الكندي، وقامت المفوضية بذلك في آذار/ مارس ١٩٩٨. وفي منطقة الكاريبي أخذت المفوضية تعيد توجيه أنشطتها من المهمة التي تم إلى حد كبير إنجازها لتحقيق حلول دائمة لصالح المجموعات القليلة المتبقية من اللاجئين الهايتيين والكوبيين.

١١٢- وخلال عام ١٩٩٧ واصلت المفوضية مشاركتها في الحوار الحكومي الدولي الإقليمي بشأن قضايا الهجرة، ويشار إليه عادة باسم "عملية بويلا"، إذ عقدت دورته الأولى في بويلا بالمكسيك في عام ١٩٩٦. وقد شاركت في هذه العملية حكومات بليز وكندا وكوستاريكا والسلفادور وهندوارس وغواتيمالا والمكسيك ونيكاراغوا وبنما والولايات المتحدة الأمريكية. وتحتوي هذه العملية على عقد مؤتمر سنوي إقليمي بشأن الهجرة، واجتماعات الفريق الاستشاري الإقليمي المعني بالهجرة، (وهو فريق عامل على المستوى التقني يجتمع كل ستة شهور)، بالإضافة إلى سلسلة حلقات دراسية بشأن مواضيع معينة. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨ شاركت المفوضية أيضاً في المؤتمر الثالث المعقود في أوتاوا. وكان دور المفوضية الرئيسي في "عملية بويلا" هو التأكد من أن الحكومات المشاركة تأخذ في الاعتبار اللام احتياجات الأشخاص الملتجئين الحماية الدولية، حينما تتخذ تدابير للحد من الهجرة غير المشروعة.

١١٣- وقد أدت الجهود المبذولة لمراعاة منظور نوع الجنس وإدماجه في الاتجاه الرئيسي لجميع عمليات وأنشطة المفوضية، إلى إنشاء فريق مختص بقضايا نوع الجنس الإقليمية، ومكوّن من ممثلي المفوضية المنتدبين من جميع مكاتبها في المنطقة. وقام هذا الفريق بإعداد برنامج إقليمي لمعالجة قضايا نوع الجنس، واستحدث نظام تقرير شهري ونشرة اخبارية فصلية. ويجري حالياً إعداد قاعدة بيانات إقليمية من "الدروس المستفادة"، لتقوم بجمع الخبرة الجماعية المكتسبة في مجال المشاريع التي تستهدف اللاجئين، بغية إدماج منظور نوع الجنس في مجموعة البرامج والأنشطة الأوسع في المنطقة. وقد شارك مستشار المفوضية الإقليمي لشؤون اللاجئين، المقيم بالمكسيك، في الدورة السابعة للمؤتمر الإقليمي المعني بإدماج النساء في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وهو المؤتمر الذي قامت بتنظيمه اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي، وعقد في شيلي في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧. وزوّدت المفوضية المؤتمر بوثيقتين، إحداها بشأن حماية النساء المقتلعات في الأوضاع الحضرية، والأخرى بشأن انضمام العائدات إلى الجمعيات التعاونية. وقد وجهت الدعوة إلى لاجئة غواتيمالية وإلى مستشار للمفوضية يعمل في مدينة غواتيمالا، للمشاركة في مشاورة أقليمية بشأن حقوق المرأة في الأرض

والملكية في حالات النزاع وإعادة التعمير، بعنوان "سلام للبيوت وبيوت للسلام"، وقد عقدت في كيغالي في شباط/فبراير ١٩٩٨، تحت رعاية مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

واو - التطورات الإقليمية في آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١ - العمليات في جنوب آسيا

١١٤- خلال الربع الأول من عام ١٩٩٧، عاد طوعياً إلى الوطن من مخيمات في بنغلاديش حوالي ٤٠٠ ٩ من المسلمين الذين كانوا يقيمون في ولاية راخين في ميانمار وبذا بلغ مجموع عدد الأشخاص العائدين من مخيمات في بنغلاديش منذ عام ١٩٩٤ تحت رعاية المفوضية ٢٣٠ ٠٠٠ لاجئ. إلا أن عمليات العودة الطوعية إلى الوطن والحلول الدائمة البديلة فيما يتعلق بحوالي ٢١ ٠٠٠ شخص من الباقين في مخيمات في بنغلاديش، تأثرت سلباً جراء الأعمال المعوقة التي تقوم بها عناصر أقلية في المخيمات ضد العودة إلى الوطن. وعلى أثر استعادة النظام في أحد المخيمات في آذار/مارس ١٩٩٨، يتوخى استئناف عمليات العودة الطوعية إلى الوطن.

١١٥- ويجري في ميانمار إحراز تقدم ثابت ببرنامج إقامة الاستقرار للسكان المسلمين في ولاية راخين، ومن بينهم ٢٣٠ ٠٠٠ عائد من بنغلاديش. وأخذ تنفيذ الأنشطة في قطاعات الزراعة وتوليد الدخل والتعليم والصحة، يحدث أثراً ملموساً على المجتمعات المحلية الضعيفة اقتصادياً. كما يجري إحراز تقدم في الفريق العامل المشترك بين الوكالات، والمعني بخطة التنمية المتكاملة لصالح ولاية راخين، بغية وضع خطة تنمية إقليمية طويلة الأجل لفترة ما بعد إنتهاء عمليات المفوضية.

١١٦- وفي سري لانكا لم يسمح تصعيد النزاع المسلح، باستمرار عمليات العودة الطوعية لأكثر من ٦٥ ٠٠٠ لاجئ سري لانكي إلى وطنهم من الهند. ففي عام ١٩٩٧، تحول تركيز برنامج المفوضية نحو المساعدة في إعادة إدماج الأشخاص المشردين داخلياً، بغية تحقيق الاستقرار للسكان المشردين، وإتاحة بديل لفرار اللاجئين، وتشجيع عودة اللاجئين إلى وطنهم في نهاية المطاف. وقد تم خلال عام ١٩٩٧ تزويد حوالي ٢٠ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين حديثاً بالمأوى والمساعدة الوثنية في مراكز الإغاثة المفتوحة في منطقة منّار بمساعدة من المفوضية. واستفاد أيضاً أكثر من ٤٢٨ ٠٠٠ شخص من ٢٢٤ مشروعاً صغيراً ركزت على توفير المياه/الإصحاح، والتعليم والأنشطة المولدة للدخل في ست مناطق شمالية.

١١٧- وخلال عام ١٩٩٧، استمرت في الهند الجهود الرامية إلى تعزيز الاعتماد على الذات بين حوالي ١٨ ٠٠٠ لاجئ حضري، معظمهم من أفغانستان. فانخفض عدد الذين يتلقون دعم الإعالة شهرياً من ١٠ ٠٠٠ شخص إلى حوالي ٢ ٢٠٠ شخص. وبالإضافة إلى هؤلاء اللاجئين، تقدم الهند أيضاً المأوى إلى حوالي ٦٥ ٠٠٠ لاجئ سري لانكي و ٩٨ ٠٠٠ ملتمس لجوء من منطقة التبت. وفي كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، تمت إعادة حوالي ٦٣ ٠٠٠ من لاجئي تشاكما القادمين من مسالك تشيتاغونغ الجبلية في بنغلاديش، إلى وطنهم بموجب اتفاق بين سلطات الهند وبنغلاديش.

١١٨- ولم تحدث أية تطورات هامة فيما يتعلق بحالة حوالي ٩٣ ٠٠٠ لاجئ من جنوب بوتان تم استيعابهم في سبعة مخيمات في شرق نيبال. ولا تزال المناقشات الثنائية مستمرة وتقف المفوضية على أهبة الاستعداد للمساعدة في تنفيذ اتفاق قد يمكن التوصل إليه بين الحكومات المعنية.

٢ - العمليات في شرق آسيا ومنطقة المحيط الهادئ

١١٩- بعد الإنجاز الرسمي لخطة العمل الشاملة بشأن لاجئي الهند الصينية في حزيران/يونيه ١٩٩٦، واصلت المفوضية دعم تدابير العودة إلى الوطن وإعادة الاستيطان والاعتماد الذاتي طوال عام ١٩٩٧، هادفة إلى تحقيق حلول دائمة لصالح المجموعة الصغيرة نسبياً المتبقية في الإقليم بعد خطة العمل الشاملة. واعتباراً من أول آذار/ مارس ١٩٩٨، ظل الاهتمام موجهاً لنحو ٩٦٣ ١ من اللاجئين الفيتناميين وغير اللاجئين منهم، ومعظمهم في منطقة الإدارة الخاصة لهونغ كونغ التابعة للصين، وحوالي ٣٤٠ ١ من لاوس يقيمون في مخيم بان نافو في تايلند. وقد تمت منذ عام ١٩٧٥ إعادة توطين في بلدان ثالثة لما يبلغ مجموعه ٨٥٧ ٧٥٥ من اللاجئين الفيتناميين، وعاد حوالي ١٩٨ ١٠٩ من الفيتناميين إلى وطنهم الأصلي منذ استهلال خطة العمل الشاملة في عام ١٩٨٩، وعاد حوالي ٦٥٨ ٢٧ من اللاوسيين إلى وطنهم الأصلي منذ عام ١٩٨١.

١٢٠- وبموجب اتفاق تم التوصل إليه في آذار/ مارس ١٩٩٧ بين حكومتي تايلند وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية، يجري الآن استعراض لوضع الحالات الفردية من سكان بان نافو. كما يجري تقديم المشورة بشأن العودة إلى الوطن نظراً لما يشير بأن هناك نسبة لا يستهان بها من الأشخاص الذين لا يستوفون معايير اللجوء المعترف بها دولياً ويتوقع أن يعودوا إلى وطنهم الأصلي. وسوف يستمر خلال عام ١٩٩٨ تقديم المساعدة وإعادة الإدماج في فييت نام وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية.

١٢١- وفي نهاية عام ١٩٩٧، كان هناك حوالي ١٠٣ ٠٠٠ لاجئ من ميانمار يقيمون على الجانب التايلندي من الحدود بين ميانمار وتايلند، ويبلغ عددهم ٣٠٠ ٩١ من الكارن و٨٠٠ ١١ من الكارين. وما زالت هذه المجموعات السكانية تتلقى المساعدة من حكومة تايلند وجمعية الحدود البورمية المكوّنة من خمس منظمات غير حكومية. ويقوم موظفو المفوضية من حين لآخر ببعثات من بانكوك إلى مناطق الحدود من أجل رصد رفاه وسلامة هذه المجموعات السكانية. وتوالي المفوضية دعمها للمبادرات الجارية من السلطات التايلندية من أجل نقل وتعزيز المخيمات المعرّضة لغارات عبر الحدود أو من الصعب الوصول إليها أثناء موسم الأمطار.

١٢٢- وعلى أثر أعمال العنف السياسي التي وقعت في فنوم بن في تموز/يوليه ١٩٩٧، وما تلاها من صدام عسكري في شمال غربي كمبوديا، التمس أكثر من ٦٠ ٠٠٠ كمبودي اللجوء في تايلند. وقامت المفوضية، إلى جانب حكومة تايلند، بتقديم الإغاثة الطارئة إلى اللاجئين الكمبوديين في ثلاثة مخيمات. وخلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧ وحتى آخر آذار/ مارس ١٩٩٨، عاد طوعاً إلى الوطن حوالي ٦٠ ٣ كمبودي إلى مناطق آمنة داخل كمبوديا بمساعدة من المفوضية.

١٢٣- وظلت المساعدة التي تقدمها المفوضية إلى لاجئي الهند الصينية في الصين، مركّزة على الاستيطان المحلي المستدام من خلال آلية للاعتمادات الدائرة الهادفة إلى إيجاد فرص العمل للاجئين. وبعد إجراء

استقصاء عينات من اللاجئين الفيتناميين، تواصل المفوضية التعاون مع الحكومات المعنية فيما يتعلق بعدد محدود من اللاجئين الذين قد يرغبون العودة الطوعية إلى وطنهم الأصلي دون قيد أو شرط. وأبدت السلطات الصينية عزمها على منح الجنسية لأولئك الفيتناميين الذين يرغبون البقاء في الصين، حينما تتحقق إمكانية العودة الطوعية للراغبين منهم في العودة إلى فيتنام.

١٢٤- وقامت المفوضية برعاية اجتماع خبراء معني بالنهج الإقليمية إزاء اللاجئين والمشردين في آسيا، شاركت في استضافته حكومة تايلند في بانكوك، في تموز/يوليه ١٩٩٧، وعقد بمشاركة مع المنظمة الدولية للهجرة، وبحث الطابع المتعدد الأبعاد، والأسباب والعواقب فيما يتعلق بالتحركات السكانية. فهذه العملية التي يشار إليها بصفة غير رسمية باسم "مشاورات آسيا ومنطقة المحيط الهادئ"، قد سهلت الحوار غير الرسمي وتبادل المعلومات بين الحكومات المشاركة البالغ عددها ١٩ حكومة. ومن المتوخى أن تظل هذه المشاورات تشكل آلية هامة لتسهيل الاتصال المفتوح والتفاهم والتعاون بين الدول بشأن قضايا اللاجئين والمشردين، في وقت أدت أثناءه الأزمات الاقتصادية في المنطقة إلى ارتفاع مستويات الهجرة المشروعة وغير المشروعة في عدة بلدان وأخذت تشدد الضغط على التماسك والاستقرار الاجتماعيين.

زاي - التطورات الإقليمية في أوروبا

١٢٥- كانت إحدى السمات الرئيسية للجهود التي بذلتها المفوضية في المنطقة بأكملها خلال عام ١٩٩٧ هي إقامة صلات أوثق مع المنظمات الإقليمية الأوروبية التي تشترك معها في مصالح تكميلية. وأدى توثيق الشراكة مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا إلى تحقيق تأزر في الجهود من المتوقع أن يساعد كثيراً على تحقيق الأهداف المشتركة في وسط أوروبا وأوروبا الشرقية. وأدت زيادة الصلات مع مجلس أوروبا إلى إطلاق مبادرات مشتركة للتشجيع على وضع تشريعات مناسبة بشأن المنظمات غير الحكومية في بلدان كومنولث الدول المستقلة، وإلى المشاركة والدعم النشطين فيما يتعلق باجتماع خبراء معني بحرية الانتقال في بلدان كومنولث الدول المستقلة، وإلى بذل جهود مشتركة في عدد من بلدان وسط أوروبا وأوروبا الشرقية بشأن قضايا المواطنة.

١ - العمليات في أوروبا الغربية

١٢٦- تشير الأرقام المتاحة حالياً إلى أن أوروبا الغربية قد شهدت في عام ١٩٩٧ زيادة طفيفة (١٠ في المائة) في عدد ملتمسي اللجوء الذي بلغ ٢٧٠ ٠٠٠ شخص بالمقارنة مع ٢٤٥ ٠٠٠ في عام ١٩٩٦. وكانت أعلى الزيادات النسبية في أيرلندا واليونان وإيطاليا حيث زاد عدد ملتمسي اللجوء من عام ١٩٩٦ إلى عام ١٩٩٧ بما يتجاوز الضعف. وحدثت زيادات أخرى ملحوظة في السويد وهولندا وفنلندا وسويسرا. وتأمل المفوضية أن يؤدي بدء نفاذ معاهدة أمستردام، التي تم التوقيع عليها في ٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٧، إلى تيسير اعتماد سياسة أوروبية مترابطة وشاملة بشأن اللجوء، بناء على معايير مشتركة للحماية تكون متفقة مع المعايير المتفق عليها دولياً. وحافظت المفوضية، طوال عام ١٩٩٧، على حوار مستمر مع الدول في أوروبا الغربية بشأن القضايا الهامة المتعلقة بملتمسي اللجوء الوافدين من الجزائر والعراق.

٢ - العمليات في وسط أوروبا

١٢٧- تواصل المفوضية في وسط أوروبا مساعدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بمكاتبها في المنطقة في بناء المؤسسات وبناء القدرات عن طريق التدريب وتقديم مساعدة محدودة إلى الحكومات عندما يتعذر عليها توفير الهياكل اللازمة للإجراءات المتعلقة بتحديد مركز ملتزمي اللجوء أو تقديم المساعدة إليهم. ولا تزال الجهود الرامية إلى التأثير في العمليات التشريعية وإلى المساعدة في وضع إجراءات نزيهة وفي المتناول لتحديد من هو اللاجئ مستمرة.

١٢٨- ولا يزال الافتقار إلى مساكن مناسبة من حيث التكلفة يشكل العقبة الرئيسية لإندماج اللاجئين في المجتمعات المضيفة في وسط أوروبا. وفي هذا الصدد، فإن الجمهورية التشيكية وبولندا هما استثناءان ملحوظان. وستواصل المفوضية جهودها الرامية إلى تشجيع برنامج "فير" (PHARE) التابع للاتحاد الأوروبي (وهو برنامج مساعدة بولندا - هنغاريا من أجل إعادة بناء الاقتصاد) وصندوق التنمية الاجتماعية التابع لمجلس أوروبا على توفير المساعدة اللازمة للاندماج.

٣ - العمليات في أوروبا الشرقية

١٢٩- هناك ما يزيد على ١,٣ مليون شخص (مشردون داخلياً، ولاجئون من كومنولث الدول المستقلة، ولاجئون من خارج كومنولث الدول المستقلة، وملتسمو لجوء) مسجلون في الاتحاد الروسي. ويقدر أنه يوجد ٢,٨ مليون شخص آخرين يقيمون في الإقليم الشاسع للاتحاد الروسي بدون تسجيل. وقامت المفوضية منذ عام ١٩٩٢ بتسجيل نحو ٣٠ ٠٠٠ لاجئ وملتسم لجوء من خارج كومنولث الدول المستقلة، وتعاني أغلبية هؤلاء الأشخاص من مشاكل خطيرة خاصة بالحماية ومن أوضاع اجتماعية واقتصادية قاسية.

١٣٠- وفي عام ١٩٩٧، قدمت المفوضية في منطقة القوقاز الشمالي المساعدة إلى ما يزيد على ٩٠ ٠٠٠ شخص من المشردين داخلياً من الشيشان (الاتحاد الروسي) الذين يقيمون في الجمهوريات والمناطق المجاورة. وقُدمت المساعدة العابرة للحدود إلى نحو ١٥٠ ٠٠٠ من المشردين داخلياً في الشيشان ذاتها. ولا يزال ما يزيد على ٣٥ ٠٠٠ من الأشخاص المشردين داخلياً من مقاطعة بريغودني في أوسيتيا الشمالية يقيمون في إنغوشيتيا ويستفيدون من المساعدة القانونية والفردية. وهناك علاوة على ذلك ٣٠٠ ٢٩ لاجئ جورجي مسجل في أوسيتيا الشمالية. ونظمت المفوضية حركة للعودة إلى الوطن لترحيل هذه المجموعة من اللاجئين إلى أوسيتيا الجنوبية وجورجيا.

١٣١- وأهم تحد منفرد في مجال الهجرة يواجهه أوكرانيا هو عودة الناس المبعدين من قبل إلى القرم وإعادة اندماجهم فيها. وقد عاد إلى القرم حتى الآن نحو ٧٠٠ ٢٤٨ شخص وهم يواجهون صعوبات اجتماعية واقتصادية شديدة، فضلاً عن مسائل قانونية وسياسية معقدة حول قضية الجنسية. ولمنع حالة انعدام الجنسية بين الناس المبعدين من قبل، بدأت المفوضية خطة عمل لمساعدة تدار القرم وآخرين على اكتساب الجنسية الأوكرانية، وذلك بالعمل إلى أقصى حد على استغلال إجراءات أوكرانيا المبسطة المنصوص عليها في قانون الجنسية. وحتى شباط/فبراير ١٩٩٨، عقب تنفيذ خطة العمل، حصل ٢ ٤٢٣ شخصاً عائداً من مجموع قدره نحو ٦٠ ٠٠٠ عائد على الجنسية الأوكرانية.

١٣٢- وترتبط الجهود الإنسانية التي تبذلها المفوضية في جورجيا ارتباطاً وثيقاً بالعملية السياسية الخاصة بحل النزاع التي تجسدت في قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بشأن أبخازيا وعملية المصالحة التي تمت تحت رعاية منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بشأن أوسيتيا الجنوبية. وعموماً، يقوم برنامج المساعدة الإنسانية التابع للمفوضية في جورجيا برعاية نحو ٣٠٠ ٠٠٠ من اللاجئين والمشردين داخلياً، مع إيلاء الأولوية لأشد الحالات قابلية للتأثر.

١٣٣- ودعماً لسياسة حكومة أرمينيا في مجال الإدماج، واصلت المفوضية تقديم المساعدة في مجال المأوى وقامت بجهود أساسية لتخفيف حدة الفقر في مجالات التعليم، وتوليد الدخل، والرعاية الصحية. وتهدف هذه المساعدة إلى الاستجابة لاحتياجات نحو ١٥٠ ٠٠٠ شخص من أضعف الفئات.

١٣٤- وتحرك البرنامج الإنساني للمفوضية في أذربيجان في اتجاه مرحلة ما بعد الطوارئ، مع زيادة التركيز على تعزيز الاعتماد على النفس وتقديم المساعدة المحددة الهدف إلى ١٥٠ ٠٠٠ شخص من أضعف الفئات. ووضِع إطار لإعادة التأهيل بالتعاون مع البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي بغية الاستعداد للعودة إلى الأراضي المحتلة لأذربيجان.

٤ - مؤتمر كومنولث الدول المستقلة

١٣٥- كان عام ١٩٩٧ هو سنة جهود كبيرة بذلتها المفوضية لضمان أن تكون عملية التنفيذ والمتابعة جارية مجراها على أساس متين، بالتعاون الوثيق مع شركائها في هذه العملية: المنظمة الدولية للهجرة ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وقد وُجّهت المفوضية عمليات في كومنولث الدول المستقلة بقدر ما سمحت به الموارد نحو اتباع المبادئ التوجيهية المنصوص عليها في برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر كومنولث الدول المستقلة نحو القيام بدور حراز في المجالات التي لا تقتصر على مهمة المفوضية أو خبرتها الفنية في المنطقة. ومنذ انعقاد المؤتمر، أصبحت المفوضية أكثر نشاطاً في معالجة القضايا المتعلقة بانعدام الجنسية، والجنسية، والأشخاص المبعدين من قبل، والأشخاص الذين أُعيد توطينهم بصورة لا إرادية.

١٣٦- وفي إطار أنشطة المتابعة لمؤتمر كومنولث الدول المستقلة (أيار/ مايو ١٩٩٦)، عُقد اجتماع الفريق التوجيهي الكامل الأول (الذي تضمن ممثلين من منظمات غير حكومية) في أوائل تموز/يوليه ١٩٩٧ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل، وللقاء الضوء على الاتجاهات الرئيسية للسنة التالية.

١٣٧- وقامت المفوضية، بالاشتراك مع مكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان التابع لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، بتنظيم اجتماع لفريق خبراء بشأن حرية الانتقال في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ بمدينة كييف، واشترك فيه ممثلون حكوميون وخبراء مستقلون من جميع بلدان كومنولث الدول المستقلة، وبعض بلدان أوروبا الغربية، ومجلس أوروبا. ونظر الاجتماع في التغيرات المحتملة في النظم الراهنة لتسجيل الإقامة التي تؤثر خاصة تأثيراً سلبياً على ملتمسي اللجوء واللاجئين.

١٣٨- وبدأت المفوضية عدداً من البرامج بالتعاون مع منظمات دولية أخرى ومنظمات غير حكومية لتعزيز قدرات المنظمات غير الحكومية المحلية وتيسير الربط الشبكي للمنظمات غير الحكومية في مجال تنفيذ ومتابعة قرارات مؤتمر كومنولث الدول المستقلة. وفي عام ١٩٩٧، أُحرز تقدم كبير في تهذيب نهج المفوضية بشأن بناء قدرات المنظمات غير الحكومية في المنطقة. وأُنشئ في عام ١٩٩٧ صندوق للمنظمات غير الحكومية لتزويد المنظمات غير الحكومية المحلية بمنح صغيرة لتحسين إدارتها التنظيمية، والاضطلاع ببرامج صغيرة الحجم للاعتماد على الذات، وزيادة نقل المهارات بين المنظمات الدولية والمنظمات المحلية. ولتيسير عمليات التبادل والتعاون بين المنظمات غير الحكومية الدولية والمحلية المعتمدة لدى الفريق التوجيهي لمؤتمر كومنولث الدول المستقلة، أُنشئت في عام ١٩٩٧ خمسة أفرقة عاملة ذات صلة بالمنظمات غير الحكومية ومختصة بقضايا محددة. ومن المتوقع أن تؤدي هذه الأفرقة دوراً محورياً في تدعيم اسهامات المنظمات غير الحكومية في متابعة قرارات المؤتمر.

٥ - العمليات في يوغوسلافيا السابقة

١٣٩- كان عام ١٩٩٧ هو العام الأول لفترة دعم السلام التي أعقبت التوقيع على اتفاق دايتون للسلام في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٥. وقد واصل برنامج المفوضية التركيز على تعزيز الحلول الدائمة للاجئين والمشردين، ولا سيما إعادتهم إلى الوطن وعودتهم إليه، مع القيام في نفس الوقت بضمان التخفيض التدريجي للمساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة في المنطقة.

١٤٠- ومن بين الأشخاص الذين اقتلعتهم النزاع من ديارهم والبالغ مجموعهم ٣ ملايين شخص، فإن نحو ٨١٥ ٧٤٠ لاجئاً من البوسنة والهرسك كانوا لا يزالون في بلدان اللجوء في مطلع عام ١٩٩٧، وذلك بصورة رئيسية في المنطقة وفي بلدان أخرى في أوروبا. واستضافت جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية وحدها قرابة ربع مليون لاجئ من البوسنة والهرسك ومنحت أيضاً اللجوء لنحو ٣٠٠ ٠٠٠ لاجئ من كرواتيا. كذلك فإن مجموعة صغيرة من اللاجئين المشمولين بالولاية في هذا الشأن والمنتمين إلى جنسيات أخرى في بلغراد قد استمرت في تلقي الدعم.

١٤١- وقد ظل مجموع عدد اللاجئين والمشردين داخلياً مرتفعاً بسبب استمرار الضغوط السياسية والأمنية والاقتصادية. وبلغ عدد اللاجئين والمشردين الذين عادوا إلى ديارهم في البوسنة والهرسك في عام ١٩٩٧ نحو ١٢٠ ٠٠٠ شخص و ٨١٠ ٥٣ أشخاص، على التوالي، فأصبح مجموع عدد العائدين خلال عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ نصف مليون شخص تقريباً. وكان التقدم في عمليات الإعادة إلى الوطن والعودة إليه في أماكن أخرى بالمنطقة بطيئاً. ففي نهاية عام ١٩٩٧، كان قد عاد إلى كرواتيا من جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية ١ ١٢٥ لاجئاً فقط. أما داخل كرواتيا، فقد عاد ما يزيد على ١١ ٠٠٠ من المشردين داخلياً إلى ديارهم. وفي بداية عام ١٩٩٨، انخفض عدد اللاجئين من البوسنة والهرسك الذين يحتاجون إلى حلول دائمة إلى نحو ٦٠٢ ٠٠٠ لاجئاً.

١٤٢- ومنذ نهاية النزاع، ركزت المفوضية على تنفيذ المرفق ٧ لاتفاق دايتون للسلام، مع التركيز في الوقت نفسه على المشاكل الإقليمية للتشرد. وكان الهدف الرئيسي هو البحث عن مخرج بشأن العودة الطوعية للأقليات إلى ديارها. وقامت المفوضية أيضاً بمساعدة العائدين الراغبين في التوطن في مناطق

أخرى على القيام بذلك. وأدى هذا الهدف إلى وضع برامج من شأنها أن تيسر العودة وتعززها عن طريق تقديم المساعدة إلى كل من المستفيدين والحكومة، وإلى سلطات الأقاليم والسلطات البلدية. ولتحقيق هذا الغرض، أخذت المفوضية في النصف الأول من عام ١٩٩٧ بمفهوم "المدن المفتوحة" وبمقتضاه فإن البلديات التي توافق على قبول عودة الأقليات ستُمنح تشجيعاً ومساعدة من المجتمع الدولي. وبحلول نهاية منتصف آذار/ مارس ١٩٩٨، كانت المفوضية قد وافقت على ١٠ "مدن مفتوحة" في كلا الكيانين: الكيان الاتحادي وكيان جمهورية صربسكا.

١٤٣- وفي عام ١٩٩٨، سيكون من حق ما يصل إلى ١,٢ مليون لاجئ ومشرد الاستفادة من برامج المساعدة التابعة للمفوضية. وبالإضافة إلى برنامج "المدن المفتوحة"، فإن المبادرة الخاصة بالمرأة البوسنية ستستمر في التوسع، وقد أنشئ حتى الآن أكثر من ١٤٢ مشروعاً لإعطاء المرأة فرصة للاشتراك بالكامل في الجهود المتعلقة بالتعمير. وفي جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية، يجري إيلاء اهتمام لبرنامج التوطين المحلي بالإضافة إلى تعزيز العودة إلى الوطن. وفي كرواتيا، فإنه قد جرى، بالتعاون مع السلطات ومع إدارة الأمم المتحدة الانتقالية لسلافونيا الشرقية وبارانيا وسيرميوم الغربية، اعتماد إجراءات لتيسير عودة الأشخاص المشردين من وإلى منطقة دونوب الكرواتية، عملاً باتفاق إردوت. وتواصل المفوضية أيضاً الأهداف التي وضعتها لمرحلة ما بعد النزاع والمتعلقة ببناء الثقة بين المجموعات العرقية، ومساعدة الحكومة والشركاء من المنظمات غير الحكومية المحلية على تعزيز قدراتها، والقيام تدريجياً بتخفيض المساعدة الخاصة بالرعاية والإعالة التي تقدمها في المنطقة. ولا تزال عملية إعادة توطين اللاجئين الموجودين لدى بلدان ثالثة مستمرة من المنطقة، وبصورة رئيسية للحالات المتعلقة بجمع شمل الأسر وتوفير الحماية. وفي عام ١٩٩٧، بلغ مجموع عدد الأشخاص الذين أُعيد توطينهم ٤٤٣ ٤ شخصاً.

١٤٤- وفي آذار/ مارس ١٩٩٧، عَقِد اجتماع تشاور بشأن التخطيط للعودة إلى الوطن في البوسنة والهرسك تلاه اجتماع إقليمي موسع للوزراء والمفوضين المعنيين بشؤون اللاجئين في كل من البوسنة والهرسك، وكرواتيا، وجمهورية يوغوسلافيا الاتحادية. وعَقِد في أيار/ مايو وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ اجتماعان رئيسيان لمجلس تنفيذ السلام. وعَقِد في إطار هذا المجلس بمدينة جنيف في نيسان/أبريل وكانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧ اجتماعان للفريق العامل المعني بالقضايا الإنسانية برئاسة المفوض السامي. وأدت هذه المؤتمرات دوراً حيوياً في إحراز تقدم في عملية تنفيذ السلام كما تدل على ذلك النتائج الإيجابية للغاية في الربع الأول من عام ١٩٩٨.

١٤٥- وكان يجري في ربيع عام ١٩٩٨ التخطيط بصورة مكثفة لتوحيد الجهود الرامية إلى تحقيق المصالحة والانتعاش. وبصورة خاصة، فإن من المأمول فيه أن يكون عام ١٩٩٨ هو عام عودة الأقليات. وقد خططت المفوضية لمواصلة معظم المبادرات الوارد وصفها أعلاه وستكثف جهودها لتيسير إعادة إلى الوطن والعودة إليه في جميع أرجاء المنطقة. واستجابة لنداء موجه من الاجتماع الذي عَقِد مؤخراً لمجلس تنفيذ السلام، بدأت المفوضية أيضاً إجراء مشاورات بشأن وضع استراتيجية إقليمية لعودة اللاجئين إلى الوطن.

حاء - التطورات الإقليمية في آسيا الوسطى، وجنوب غربي آسيا،
وشمال أفريقيا، والشرق الأوسط

١ - جنوب غربي آسيا

١٤٦- في جنوب غربي آسيا، أدى استمرار الحرب الأهلية في أفغانستان إلى إطالة أمد المأساة الإنسانية التي ظل الشعب الأفغاني يعاني منها طوال الـ ١٧ عاماً الماضية. واثنان من الشواغل الرئيسية للمفوضية في هذا البلد هما حركات الانتقال غير الطوعية للمشردين واللاجئين الجدد، وانتهاكات حقوق الإنسان الأساسية، ولا سيما حقوق النساء والفتيات.

١٤٧- ورغم العوامل السلبية العديدة التي من شأنها عادة أن تُثني اللاجئين عن العودة إلى ديارهم، فقد عاد طواعية في عام ١٩٩٧ نحو ٨٧٠٠٠ من اللاجئين الأفغان إلى وطنهم. كذلك فإن برنامج المفوضية، الذي يوجّه المساعدة المتعلقة بإعادة الإدماج خصيصاً إلى مجموعات العائدين في مناطق عودتهم، يحقق نتائج مشجعة ويلاقى اهتماماً من جانب اللاجئين. وستظل العودة المنظمة لمجموعات اللاجئين موضع تشديد خاص عليها في برنامج المفوضية خلال عام ١٩٩٨، ومن المتوقع أن يستفيد من هذا البرنامج نحو ١٢٠٠٠٠ عائد. ولا تزال المفوضية يساورها القلق لاستمرار وجود ٢,٦ مليون لاجئ أفغاني في باكستان وجمهورية إيران الإسلامية، وتتوقف عودتهم على التوصل إلى حل سلمي للنزاع في أفغانستان وكذلك على عودة الاستقرار والتعمير في مناطق العودة.

١٤٨- وفي طاجيكستان، أدى التوقيع على اتفاق السلام العام في حزيران/يونيه ١٩٩٧ إلى إيجاد إطار سياسي للسلم والمصالحة الوطنية. ونتيجة لذلك، تمكنت المفوضية من أن تستأنف في تموز/يوليه ١٩٩٧ العودة الطوعية للاجئين الطاجيك من شمالي أفغانستان إلى الوطن. وقد عاد حتى منتصف تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ نحو ٢٠٠ ١٠ من الطاجيك إلى وطنهم بسلام وأُكملت عملية عودتهم إلى الوطن من شمالي أفغانستان. وبدأت في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ عملية مشتركة بين المفوضية والمنظمة الدولية للهجرة والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر لمساعدة اللاجئين الطاجيك في تركمانستان على العودة طوعاً إلى الوطن. وهذه هي أول عملية منظمة للعودة طوعاً إلى الوطن في طاجيكستان من دولة مجاورة منذ التوقيع على اتفاق السلام. وحتى نهاية شباط/فبراير ١٩٩٨، عاد نحو ٢٧٧ طاجيكياً إلى وطنهم على أربع دفعات. ومن المأمول فيه أن يعود أيضاً في عام ١٩٩٨ لاجئون من بلدان أخرى في آسيا الوسطى وكومنولث الدول المستقلة.

١٤٩- وقد زاد بدرجة كبيرة في عام ١٩٩٧ عدد اللاجئين العراقيين العائدين من جمهورية إيران الإسلامية، وتتسم التوقعات المتعلقة بعودة المزيد من اللاجئين إلى الجزء الشمالي من العراق بأنها مشجعة.

٢ - الصحراء الغربية

١٥٠- تأمل المفوضية في أن تسفر خطة الأمم المتحدة لتسوية مسألة الصحراء الغربية عن إيجاد حل دائم للاجئين الذين ظلوا يعيشون في المنفى منذ ما يزيد على ٢٢ عاماً. وخطة الأمم المتحدة للتسوية لعام ١٩٩٠ تحدد بوضوح دور المفوضية الذي يتمثل في عودة اللاجئين إلى وطنهم هم وأفراد أسرهم المباشرين، وأهالي الصحراء الغربية، وأعضاء جبهة البوليساريو الذين لهم حق التصويت في الاستفتاء. وبموجب ولاية المفوضية، فإن أي أشخاص باقين في منطقة تندوف سيجري فرزهم على أساس كل فرد على حدة بصورة مشتركة بين المفوضية وسلطات بلد اللجوء بغية تحديد حلول مناسبة.

١٥١- وسيجري تنفيذ برنامج المفوضية للعودة الطوعية إلى الوطن وفقا للممارسات والمبادئ المعتادة لدى المفوضية وبما يتفق مع أهداف خطة التوطين. ويتوقع التخطيط الحالي أن تبدأ عملية العودة إلى الوطن بحلول ٢ آب/أغسطس ١٩٩٨ وأن يجري الانتهاء منها في ١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٨ للسماح بإجراء الاستفتاء بحلول ٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨. وسيلزم ١٥ أسبوعا على الأقل لكي تكمل المفوضية عودة اللاجئين إلى وطنهم من كل من الجزائر وموريتانيا. بيد أنه لا يمكن أن تبدأ عملية العودة الطوعية إلى الوطن إلا بعد إتمام بعض الأنشطة الرئيسية المنصوص عليها في خطة الأمم المتحدة للتوطين. ويلزم بناء الثقة والتعاون الكامل من جانب الأطراف المعنية لتيسير تنفيذ الخطة.

٣ - الشرق الأوسط

١٥٢- اتسمت الحالة العامة في الشرق الأوسط باستمرار عدم الاستقرار والمشاكل الإنسانية المعقدة. وفي شمالي العراق، أُغلق مخيم أطروش في أوائل عام ١٩٩٧ وتلقى اللاجئين الأتراك من أصل كردي مساعدة بديلة في عين الصفني (نحو ٨٠٠ ٦ شخص) و١٩ مكانا آخر في شمالي العراق. وخلال عام ١٩٩٧، أُعيد توطين نحو ١٠٠٠ شخص من شمالي العراق إلى تركيا. وأدى استمرار القتال بين الفصائل وعمليات دخول القوات العسكرية التركية إلى شمالي العراق في العام الأخير إلى عمليات انتقال للسكان داخل المنطقة وخارجها. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، انتقل اللاجئون من عين الصفني تلقائيا إلى نقطة التفتيش المجاورة التابعة للحكومة العراقية في شيخان. وتعتبر هذه المنطقة غير آمنة بسبب الألغام المضادة للأفراد المزروعة في الأراضي المحيطة بها. وقد قامت المفوضية بالترتيب لتقديم مساعدة مؤقتة إلى اللاجئين عن طريق جمعية الهلال الأحمر العراقية.

٤ - آسيا الوسطى

١٥٣- واصلت المفوضية خلال عام ١٩٩٧ إحراز تقدم في تنفيذ أهدافها المتعلقة ببناء القدرات والوقاية في جميع الدول الخمس الواقعة في آسيا الوسطى، بما يتفق مع استراتيجيتها الإقليمية وبرنامج العمل الذي وضعه مؤتمر كومنولث الدول المستقلة. وأقيم تنسيق وتعاون وثيقين مع الحكومات الجديدة ومع وكالات أخرى مثل المنظمة الدولية للهجرة، ولجنة الصليب الأحمر الدولية، والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر، بشأن المسائل المتصلة بالتوصل إلى حل لهجرة اللاجئين وتحركات السكان القسرية وتخفيفها، وإيلاء أولوية أعلى لهذه المسائل في برامجها الوطنية. وقد ظلت الدول الخمس من المشاركين النشطين في المشاورات الإقليمية الشاملة (المتعلقة بمنطقة آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط) التي أجرتها المفوضية. وفي شباط/فبراير ١٩٩٨، عقد اجتماع دون إقليمي بشأن اللاجئين الأفغان في بشكيك بقرغيزستان، وعقدت الجولة الثانية من المشاورات الإقليمية الشاملة في أشغابات بتركمانيستان في أوائل آذار/مارس ١٩٩٨.

الفصل الرابع

تمويل أنشطة المساعدة التابعة للمفوضية

١٥٤- في عام ١٩٩٧، بلغت الميزانية الختامية للمفوضية (للبرامج العامة والبرامج الخاصة على السواء) أقل من ١,٢ مليار دولار بقليل. وقدمت الجهات المانحة نحو ٨٠٦ ملايين دولار بالمقارنة مع مساهمات بلغ مجموعها ٩٧٠ مليون دولار في عام ١٩٩٦ (انظر الجدول ٢).

١٥٥- وكما كان الحال في الماضي، ظل تمويل البرامج العامة لعام ١٩٩٧ يشكل أولوية عليا. وهذه البرامج هي أنشطة أساسية من أجل اللاجئين وتتيح للمفوض السامي المرونة الأساسية اللازمة للتعامل مع الحالات الطارئة وعمليات العودة الطوعية إلى الوطن. ومما يؤسف له أنه لم يستمر في عام ١٩٩٧ الاتجاه الصعودي الذي كان سائدا في تمويل البرامج العامة حتى عام ١٩٩٦. وحتى ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، كانت المفوضية قد تلقت ٢٢٠ مليون دولار من أجل البرامج العامة بالمقارنة مع ٢٥١ مليون دولار في العام السابق. ولم يتمكن عدد من المانحين الهامين للبرامج العامة من المحافظة على مستويات تمويلهم في الماضي، وخاصة الذين يتبرعون بعملات خلاف دولار الولايات المتحدة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الإيرادات الثانوية التي تتخذ شكل الرصيد المرحل من السنة السابقة، والالتزامات الملغاة من السنوات السابقة، وإيرادات الفوائد المصرفية، والتحويلات المختلفة قد تناقصت أيضا، مما أدى إلى ترحيل ٢,٥ مليون دولار فقط إلى عام ١٩٩٨. وتشعر المفوضية السامية بالقلق البالغ إزاء حالة التمويل وقد أطلقت حملة كبيرة لدى المانحين لتصحيح هذه الاتجاهات.

١٥٦- وفي عام ١٩٩٧، استأثرت البرامج الخاصة بنحو ٦٠ في المائة من الأنشطة التنفيذية للمفوضية. ووجهت المفوضية، بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، نداءات من أجل العمليات في يوغوسلافيا السابقة، وبرنامج عودة الأفغان إلى الوطن، والحالة الطارئة في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا، والبرامج المضطلع بها في القرن الأفريقي. ووجهت المفوضية أيضا نداءات من أجل أمريكا الوسطى، وعمليات العودة إلى الوطن في أنغولا وليبيريا وميانمار، ومن أجل عدد من العمليات الأخرى. وربما كانت أكبر تحديات واجهت المفوضية خلال عام ١٩٩٧ هي النقص في التبرعات وفي توقيت التعهدات بالتبرعات لعمليات العودة إلى الوطن في أفريقيا والعمليات المضطلع بها في يوغوسلافيا السابقة. وعانت هذه البرامج في بعض الأحيان من النقص في التمويل الذي أدى إلى عرقلة العمليات الميدانية. وخلال عام ١٩٩٧، جمعت المفوضية نحو ٤٨٦ مليون دولار من أجل العمليات الخاصة، وعمليات العودة إلى الوطن والحالات الطارئة، بالإضافة إلى الأموال المدرجة التي جُمعت في إطار البرامج العامة.

١٥٧- وفيما يتعلق بعام ١٩٩٨، تواجه المفوضية احتياجات مسقطاة للميزانية تبلغ نحو مليار دولار. وقد ووفق على مبلغ مستهدف للبرامج العامة في عام ١٩٩٨ قدره ٤٤٠ مليون دولار، وهو مما يؤسف له مبلغ يمثل أول تخفيض في مستوى البرامج العامة منذ عدة سنوات. وفيما يتعلق بالبرامج الخاصة، تحتاج المفوضية إلى نحو ٦٢٥ مليون دولار. وإن احتياجات العمليات المضطلع بها في منطقة البحيرات الكبرى في أفريقيا ويوغوسلافيا السابقة، فضلا عن عمليات العودة إلى الوطن في أفريقيا وآسيا، ما زالت تشكل أولويات عاجلة، مثلها في ذلك مثل البرامج المضطلع بها في بلدان كومنولث الدول المستقلة.

الفصل الخامس

التنسيق

ألف - متابعة إصلاح الأمم المتحدة

١٥٨- في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨، أجرت اللجنة الدائمة في اجتماعها السادس مناقشة بشأن المتابعة المشتركة بين الوكالات لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٥٦/١٩٩٥ استنادا إلى ورقة غرف اجتماعات مقدمة من إدارة الشؤون الإنسانية. وأدت العملية المشتركة بين الوكالة الموجزة في هذه الورقة إلى تقديم تقرير الأمين العام بشأن استعراض قدرة منظومة الأمم المتحدة في مجال المساعدة الإنسانية (E/1997/98) إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي. بيد أنه جرى التأكيد، فيما يتعلق بالإصلاح، على تنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الأمين العام والمعنون "تجديد الأمم المتحدة: برنامج للإصلاح" (A/51/950).

١٥٩- وتتأثر المفوضية بكل من أدوات الإدارة الجديدة التي اقترحتها الأمين العام وقام بتنفيذها، وبالتدابير القطاعية الرئيسية المقترحة في ميدان الشؤون الإنسانية. فالمفوضية عضو في لجنيتين من اللجان التنفيذية الأربع التي أنشأها الأمين العام، وهما اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية واللجنة التنفيذية للسلم والأمن. وتسمح الاجتماعات المتكررة نسبيا لكلتا اللجنتين بتحسين تنسيق مبادرات الأمم المتحدة، وخاصة عند وجود قاسم مشترك بين الأنشطة السياسية وأنشطة حفظ السلم والأنشطة الإنسانية.

١٦٠- وفيما يتعلق بتنفيذ الإصلاح في قطاع الشؤون الإنسانية كانت المفوضية، إلى جانب إدارة الشؤون الإنسانية ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأغذية العالمي، عضواً في الفريق العامل الذي أنشأته اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية. وطلب من الفريق العامل أن يبحث الكيفية التي يمكن بها تنفيذ قرار الجمعية العامة ١٨٢/٤٦ على أفضل وجه ممكن، بناء على تجربة السنوات الخمس السابقة. وقبل منسق الإغاثة في الحالات الطارئة الجديد الذي تولى منصبه في كانون الثاني/يناير ١٩٩٨ توصيات هذا الفريق، بما في ذلك التوصية المتعلقة بالاستفادة من الأعضاء الرفيعة المستوى المنتدبين من بين أعضاء اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات.

١٦١- ومن المنتظر أن يؤدي الإصلاح في قطاع الشؤون الإنسانية إلى تعزيز اللجنة الدائمة المشتركة بين الوكالات. وفي هذا السياق، تتطلع المفوضية إلى وضع سياسة واضحة على صعيد المنظومة بأكملها بشأن خيارات التنسيق الميدانية الثلاثة للحالات الطارئة المعقدة، وهي: الجمع بين دور المنسق المقيم ودور منسق الشؤون الإنسانية، والوكالة الرائدة، ووضع منسق الشؤون الإنسانية داخل الإطار الإداري لإحدى الوكالات التنفيذية.

١٦٢- وتوافق المفوضية على إدراج قضية الأشخاص المشردين داخليا ضمن مجال الأولويات التي وضعتها اللجنة التنفيذية للشؤون الإنسانية لعام ١٩٩٨، حسبما اقترحه منسق الإغاثة في الحالات الطارئة. وترى المفوضية أنه ينبغي إحراز تقدم ليس فقط بشأن المسائل الأقل إثارة للخلاف، مثل الدليل المتعلق بأفضل الممارسات ووضع وحدات مقررات التدريب، ولكن أيضا بشأن الجانب الحاسم الأهمية المتمثل في صنع القرارات وتقسيم العمل وتوزيع المسؤوليات فيما يتعلق بالمشردين داخليا.

١٦٣- وقد أثار تقرير الأمين العام بشأن الإصلاح (A/51/950) قضية حسن الإدارة بخصوص تنسيق المساعدة الإنسانية. وقد أوصى التقرير بإنشاء قطاع للشؤون الإنسانية بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي ليعمل كآلية لحسن الإدارة. ومن المأمول فيه أن يتناول هذا القسم الجديد القضايا المتشابكة والعملية المنحى والمواضيع المتصلة بهذا التنسيق، فيتيح بذلك محفلاً للحوار مع الدول وتلقي التوجيه منها.

باء - التعاون بين المفوضية وغيرها من أعضاء منظومة الأمم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى

١٦٤- خلال الفترة المشمولة بالتقرير، واصلت المفوضية إقامة و/أو تدعيم و/أو تطوير الصلات مع الأعضاء الآخرين في منظومة الأمم المتحدة، وكذلك مع الهيئات الإقليمية والهيئات الحكومية الدولية. وقامت المفوضية في هذا الصدد بتحديث مذكرات التفاهم العالمية أو المتعلقة ببلدان معينة (برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الصحة العالمية) أو بعقد مذكرات تفاهم جديدة. وأُجرت أيضاً مشاورات مشتركة بشأن اتفاقات جديدة، مع منظمة الأغذية والزراعة (الفاو) مثلاً. وعقدت اتفاقات متعلقة ببلدان معينة في اريتريا (صندوق الأمم المتحدة للسكان)، وليبيريا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، ورواندا (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي)، وأوغندا (اليونيسيف)، في محاولة لتحسين تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً. وفي حالة الجزائر، وقعت المفوضية مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على اتفاق بشأن المباني المشتركة. وبصورة اجمالية جرى تحديث مذكرات التفاهم المبرمة مع بعض الشركاء الرئيسيين للمفوضية (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية)، بينما جرى التوقيع على مذكرات تفاهم جديدة مع الهيئة الحكومية الدولية للتنمية والمنظمة الدولية للهجرة.

١٦٥- وأخذت المفوضية أيضاً بمفهوم عقد بروتوكول بشأن مراعاة الفوارق بين الجنسين كإضافة للعديد كبير من مذكرات التفاهم وكجزء لا يتجزأ من الاتفاقات المقبلة من أجل ضمان إدراج القضايا المتعلقة بالفوارق بين الجنسين في المجرى الرئيسي لعملية تنفيذ التعاون فيما بين الوكالات على مستوى السياسات وعلى المستوى التنفيذي.

١٦٦- وقامت المفوضية على وجه التحديد بتعزيز قضية أمن الموظفين في لجنة التنسيق الإدارية وآلياتها الفرعية وكذلك في العديد من الآليات المشتركة بين الوكالات التي أُنشئت لتنفيذ عملية تنشيط وإصلاح الأمم المتحدة.

١٦٧- وفي عام ١٩٩٧، والربع الأول من عام ١٩٩٨، اشترك ما يزيد على ٧٠ موظفاً من موظفي منظمات أخرى تابعة للأمم المتحدة وهيئات حكومية دولية في دورات تدريبية نظمها المفوضية، وشُدِّد فيها بصورة خاصة على التدريب الرامي إلى التوعية بأمن الموظفين. وتضمنت دورات أخرى التخطيط الموجه نحو الناس في تخطيط البرامج التي تراعي الفوارق بين الجنسين؛ وإدارة البرامج؛ وإدارة الأغذية والتغذية؛ وقانون اللاجئين وهمايتهم، ورصد العائدين؛ والمهارات المتعلقة بالتفاوض والوساطة؛ واللوازم والشؤون اللوجستية؛ وتوفير التعليم للاجئين، والتوعية البيئية.

جيم - العلاقات مع المنظمات غير الحكومية

١٦٨- خلال عام ١٩٩٧، عقدت المفوضية ٩٣١ اتفاقاً تنفيذياً مع ٤٤٣ منظمة غير حكومية بشأن الأنشطة التنفيذية المتعلقة باللاجئين وغيرهم من السكان الذين يهيمون المفوضية وذلك في ١٣١ بلداً. وقامت نحو ٣٢٢ منظمة غير حكومية وطنية بتنفيذ أغلبية المشاريع.

١٦٩- وواصلت المفوضية تعزيز الشراكة بينها وبين المنظمات غير الحكومية في مجال العمل بهدف تحسين التعاون وتنسيق الأنشطة لصالح اللاجئين، بما في ذلك تحقيق هذا عن طريق أنشطة الحماية المنتظمة، واللقاءات التعريفية والاجتماعات الأخرى المتعلقة بقضايا محددة، والمشاورات بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية والسابقة لاجتماعات اللجنة التنفيذية. واستغرقت هذه المشاورات يومين ونصف يوم في عام ١٩٩٧ وحضرتها أكثر من ١٥٠ منظمة غير حكومية، بما في ذلك جهات الوصل المتعلقة بالشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في مجال العمل، والمنظمات غير الحكومية الجنوبية. وفي نيسان/أبريل ١٩٩٧، استضافت المفوضية السامية اجتماعاً لمدة يوم واحد مع المنظمات غير الحكومية الرئيسية المشاركة لها في التنفيذ والتشغيل.

١٧٠- وعقد خلال هذا العام اجتماعان إقليميان للشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في مجال العمل، أحدهما في الأردن لبلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط، والآخر في البرازيل لبلدان أمريكا الجنوبية. ووُضعت لكتلا المنطقتين توصيات إقليمية مشتركة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية من أجل العمل المشترك.

١٧١- وبدأت اللجنة التنفيذية، في دورتها السابعة والأربعين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، في إجراء عملية مشاورات غير رسمية بشأن اشتراك المنظمات غير الحكومية بصفة مراقب في أعمال اللجنة التنفيذية ولجنتها الدائمة. وتقرر في الاجتماع الثامن للجنة التنفيذية في حزيران/يونيه ١٩٩٧ السماح للمنظمات غير الحكومية المسجلة بصفة مراقب في الجلسات العامة للجنة التنفيذية بالاشتراك بصفة مراقب أيضاً في اجتماعات اللجنة الدائمة بعد قيامها بتقديم طلب كتابي للقيام بذلك. وتعمل وحدة المنظمات غير الحكومية مع اتصالات هذه المنظمات ومع جهات الوصل المتعلقة بالشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في مجال العمل لضمان اشتراك المنظمات غير الحكومية الإقليمية والوطنية التابعة للبلدان النامية بصفة مراقب في تلك الاجتماعات.

١٧٢- وفي سياق استعراض عملية الشراكة بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية في مجال العمل وتحديد المجالات ذات الأولوية في التنفيذ، أنشئ فريق عامل مشترك بين المفوضية والمنظمات غير الحكومية بغية وضع مشروع اتفاق بشأن الشراكة التشغيلية يحدد إطاراً مشتركاً لتلبية الاحتياجات التشغيلية. وعند الانتهاء من هذا الاتفاق، ستوقع عليه المفوضية وأhead المنظمات غير الحكومية التي ترغب في الانضمام إلى هذه الشراكة. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم المفوضية حالياً بمراجعة استراتيجيتها المتعلقة بتلبية احتياجات المنظمات غير الحكومية الوطنية كما تقوم بوضع قاعدة بيانات جديدة للمنظمات غير الحكومية من أجل توحيد المعلومات المتعلقة بالمنظمات غير الحكومية التي إما أنها تعمل كشركاء في التنفيذ أو لها اهتمام مباشر بالأعمال المتعلقة باللاجئين.

١٧٣- وخلال عام ١٩٩٧، استفاد ما يزيد على ٥٠٠٠ موظف من موظفي المنظمات غير الحكومية، على نطاق أرجاء العالم، من التدريب الذي ترعاه المفوضية. وبينما تلقت أغلبية هؤلاء الموظفين تدريباً بشأن الحماية، فقد تضمنت جوانب التدريب الأخرى أيضاً إدارة الحالات الطارئة، وإدارة البرامج، والتخطيط الموجه نحو الناس والمعونة الغذائية والتسجيل، والتغذية، والشؤون اللوجستية، والتوعية الأمنية، والتوعية البيئية، وإعادة التوطين، وحلقات عمل أخرى مختلفة.

الحواشي

- (١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة الخمسون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/50/12/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف - ٢.
- (٢) المرجع نفسه، الدورة الثانية والخمسون، الملحق رقم ١٢ ألف (A/52/12/Add.1)، الفصل الثالث، الفرع ألف - ٤.

الجدول ١
نفقات مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في عام ١٩٩٧ حسب
مكتب/بلد العمليات وأنواع أنشطة المساعدة
(جميع مصادر الأموال: بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

المجموع	نوع المساعدة						مكتب/بلد العمليات
	الدعم الإداري	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن ^(١)	الرعاية والإعالة	المساعدة في حالات الطوارئ	
١ ٤٠٤,٤	١٤٥,٠		٥٩,٩		١ ١٩٩,٥		١- أفريقيا الوسطى والشرقية والغربية
٣ ٠٨٥,٥	٥٢,١		١٧١,٢	٢٢٣,٥	٢ ٦٢٨,٧		بنين
١٢ ٨٩٨,٧	٥٣٢,٠		١٦٦,٤	٥٢٥,٠	١١ ٦٧٥,٢		جمهورية أفريقيا الوسطى
٦ ٣١٨,٩	٥٨٧,٢		١ ٩٢٨,٧		٣ ٨٠٢,٩		كوت ديفوار
٣ ٠٥٤,٧	٣٠٥,٥			٢٧٠,٩	٢ ٤٧٨,٣		جمهورية الكونغو الديمقراطية
٢ ٤٩٣,٠	٢٢٣,٤			١ ٤٨٢,٥	٧٧٧,١		جيبوتي
٢٥ ٢٦٩,٣	١ ٣٠٧,٧	٥٠,٠	٥ ١٠٨,٤	٤ ٨٧٤,٦	١٣ ٩٢٨,٦		إريتريا
٢ ٧٦٧,٦	٢١٩,٠		٢٩٦,٩	٨٢٠,٨	١ ٤٣٠,٩		إثيوبيا
٢٩ ٣٩٦,٣	٥٣٢,٢		١٣٢,٠	٢ ٢٣٨,٠	٢٥ ٤٩٤,١	١ ٠٠٠,٠	غانا
٢٧ ٢٤٥,٧	٢ ٥٢٢,١	٥٦٤,٤	٧٢٧,٧	٣ ٦٩٩,٠	١٨ ٢٢٨,٥	١ ٥٠٠,٠	غينيا
٩ ٠٣٤,٥	٥١٨,٥		٢٦,٩	٦ ٣٨٠,٨	٢ ١٠٨,٣		كينيا
٢ ٥٠٩,٠	٢٥٤,٧		٢٣,٢	١ ٣٠٣,٧	٩٢٧,٤		ليبيريا
٣ ٥٣٥,٣	٦٤٢,٢		١ ١٨٩,٥	٤١٢,١	١ ٢٩١,٥		موريتانيا
٤ ٣٠١,٣	٨٨,٩		٣٢,٤	٣ ٢١٠,١	٩٦٩,٩		السنغال
٤ ٦٤٢,٤				٤ ٤٤٤,٩	١٩٧,٦		سيراليون
١٢ ٥٥٣,٨	١ ١١٦,٩	٥٤,١	٦ ٠٥٣,٤	١ ٦٨١,٢	٣ ٦٤٨,٣		الصومال
٢٤ ٢٣٢,١	٧٣٠,٦		٢٢ ٧٤٠,١		٧٦١,٤		السودان
٢٠ ٧٠٣,٢	٨٨٧,٢	١٨,٠	٢ ٣٧١,٠	١٤ ٥٥١,٠	٢ ٨٧٦,٠		أوغندا
							بلدان أخرى
١٩٥ ٤٤٥,٧	١٠ ٦٧٩,٢	٦٨٦,٥	٤١ ٠٢٧,٧	٤٦ ١٢٨,٢	٩٤ ٤٢٤,١	٢ ٥٠٠,٠	المجموع الفرعي (١)
١٦ ٤٠٢,٣	٥٩٠,٦		١١,٤	١٥ ٥٥٠,٣	٢٥٠,٠		٢- منطقة البحيرات الكبرى
٦٣٠,٠					٦٣٠,٠		بوروندي
٥٠ ٤١٦,١	٤٣٧,٩		٥٠٠,٠	٤١ ٠٠١,٧	٧ ٠٠٠,٠	١ ٤٧٦,٦	جمهورية أفريقيا الوسطى
١ ٥٨٢,٣	٥٠٤,٥			١ ٠٧٧,٨			جمهورية الكونغو الديمقراطية
٦٦ ٣٤٧,٥	١ ٢٩٠,١			٦٣ ٢٥٤,٥	١ ٨٠٢,٨		كينيا
١ ٤٣٩,٧				٣٤٣,٧	١ ٠٩٦,٠		رواندا
٣٧ ٦٧٤,٦	٨٣٧,٢		٢٥٣,٩	١١ ٣١٤,٣	٢٥ ٢٦٩,٣		أوغندا
٢٨ ٥٦٣,٤				٨٠٢,٧	٢٧ ٧٠٦,٣	٥٤,٤	جمهورية تنزانيا المتحدة
							بلدان أخرى
٢٠٣ ٠٥٥,٩	٣ ٦٦٠,٣	٠,٠	٧٦٥,٣	١٣٣ ٢٤٥,٠	٦٣ ٧٥٤,٤	١ ٥٣١,٠	المجموع الفرعي (٢)
١٥ ٥٥٧,٩	١ ٠٣٥,٣		١١٩,٦	١٤ ٤٠٣,٠			٣- الجنوب الأفريقي
١ ٤١٢,٤	٦١,١		٤١٣,٤	٩٣٧,٩			أنغولا
١ ٧٠٧,٧	٥٣,٢		٣٤٠,٠		١ ٣١٤,٥		جمهورية الكونغو الديمقراطية
١ ٠٤١,٢	٨٣,٨			٦,١	٩٥١,٣		ملاوي
٤ ٢٠٨,٩	٣٨٢,٠		٧٩١,٢	٦١٦,٤	١ ٨٤٣,٥	٥٧٥,٩	موزامبيق
٨٧١,٣	٤٨,٣				٨٢٣,٠		زامبيا
٦ ٠٩٣,٥	٧١٢,٦		٨١٢,٩	١١٦,٨	٤ ٤٥١,٣		زيمبابوي
							بلدان أخرى
٣٠ ٨٩٣,٠	٢ ٣٧٦,٣	٠,٠	٢ ٤٧٧,١	١٦ ٠٨٠,٢	٩ ٣٨٣,٦	٥٧٥,٩	المجموع الفرعي (٣)
٤٢٩ ٣٩٤,٦	١٦ ٧١٥,٨	٦٨٦,٥	٤٤ ٢٧٠,٠	١٩٥ ٥٥٣,٣	١٦٧ ٥٦٢,١	٤ ٦٠٦,٩	مجموع أفريقيا الكلي (١ - ٣)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	نوع المساعدة					المكتب/ بلد العمليات
	المساعدات الإدارية	إعادة التوطين	التوطين المحلي	العودة الطوعية إلى الوطن ^(١)	الرعاية والإعالة	المساعدات في حالات الطوارئ
١ ١٤٦,٩	١٩٦,٧				٩٥٠,٢	٤- آسيا والمحيط الهادئ
٣ ٦٣٤,٧	٢٧٤,٧			٦١٠,٠	٢ ٧٥٠,٠	أستراليا ونيوزيلندا
٣ ٠٧٤,٤	١٥٦,٧		٢ ٤٨٠,٢		٤٣٧,٦	بنغلاديش
٨ ٨٨٨,٩	٢١٧,٩	٧٣,٩		٣ ١٣٠,٠	٥ ٤٦٧,١	الصين
٦ ٢٣٦,١	٢٩٨,٨		٣٧٦,٥		٥ ٥٦٠,٨	منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^(ب)
٩٥٨,٥	١٣٧,٨	٧٨,٠			٧٤٢,٧	نيبال
٦ ٤٧٣,٣	٥٠٦,٩	٢٢٠,٠		١ ٤٢٦,٧	٤ ٣١٩,٧	الفلبين
٧ ٢٢٠,٧	٢١٦,٨			٧ ٠٠٣,٩		تايلند
٢٤ ٥٣٠,٥	١ ٨٠٣,٢	٠,٠	٤٢٧,٢	١٦ ٠٢٠,٢	٦ ٢٧٩,٩	فيت نام
٦٢ ١٦٤,١	٣ ٨٠٩,٥	٣٧١,٩	٣ ٢٨٣,٩	٢٨ ١٩٠,٩	٢٦ ٥٠٨,٠	بلدان أخرى في آسيا
					٠,٠	المجموع الفرعي (٤)
٤ ١٣٢,٩	٢٧٠,٨		٣ ٨٣٢,١		٣٠,٠	٥- أوروبا
١ ٨٠٣,٥	٩٠,٤		١ ١٤٠,٨		٥٧٢,٣	أرمينيا
٥ ٠٠٥,٠	٣٢٩,٦		٤ ٦٧٥,٤			النمسا
٩ ٣٣١,٩	٩٥,٦				٩ ٢٣٦,٣	أذربيجان
٢ ٢٥٢,٨	٨٤,٠		٢ ١٦٨,٨			قبرص
٧ ٧٤٧,٩	٣٦٩,٥			١ ٧٨٢,٢	٥ ٥٩٦,١	فرنسا
٢ ١٤٥,١	١٤٧,٣	٧٠,٠	١ ٩٢٧,٨			جورجيا
١ ٦١٧,٥	٤٥,٧		١ ٥٧١,٨			ألمانيا
١ ٦٨١,٥	٢٥,٣				١ ٥٥٦,٢	اليونان
٢ ٥٩٥,٧	٣٣٠,٧		٢ ١١٧,٩		١٤٧,١	هنغاريا
١٤ ٨١٣,٧	٨٩٠,٩			١٠٢,٧	٩ ٦٩٥,٨	إيطاليا
١ ٠١٩,٤	٦٧,٢		٩٥٢,٢		٤ ١٢٤,٣	الاتحاد الروسي
٤ ٩٨٥,٥	٤٨٠,٣	٤٤٣,٩		١١٠,٠	٣ ٩٥١,٣	إسبانيا
٢ ٠٥٧,٢	١٠٧,٣		١ ٨٨٥,٩	٦٤,٠		تركيا
٥ ١٤٩,٨	٣٨٩,٠		٥٣٦,٠		٤ ٢٢٤,٨	المملكة المتحدة
٢ ٨٥٠,٢	١٢٧,٦		١ ٠٧٢,٨		١ ٦٤٩,٨	بلدان كومنولث الدول المستقلة
٣ ٢٦٠,٦	٢٠٥,١		٢ ٧٥٦,٠		٢٩٩,١	بلدان الشمال والبلطيق
٥ ٣٤٢,٨	١٥٦,١		٢ ٤١٠,٩		٢ ٧٧٥,٦	بلدان أوروبا الغربية
						بلدان أخرى
٧٧ ٦٩٢,٤	٤ ٢١٢,٤	٥١٣,٩	٢٧ ٠٤٨,٤	٢ ٠٥٨,٩	٣٩ ٧٣٤,٥	المجموع الفرعي ٥
١١٣,١					١١٣,١	٦- يوغوسلافيا السابقة
١٣٢,٧					١٣٢,٧	النمسا
١٠١ ٠٨١,٥	٢ ٤١٥,٣		٣ ٤٩٩,١	١٣ ٣٩٧,٧	٨١ ٧٦٩,٤	بلجيكا
٢٧ ٣٧٤,١	١ ٥١٠,٥	٣٢,٥			٢٥ ٨٣١,١	البوسنة والهرسك
٣٤٠,١					٣٤٠,١	كرواتيا
٢ ٠٨٠,٤	١٠٠,٦				١ ٩٧٩,٨	ألمانيا
١١٨,١					١١٨,١	سلوفينيا
١ ٥٢٤,٥	٣٢,٩				١ ٤٩١,٦	السويد
٤٣ ٦٠٣,٣	٧٤٤,٩	١٩٠,٠			٤٢ ٦٦٨,٤	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
						جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
١٧٦ ٣٦٧,٨	٤ ٨٠٤,٢	٢٢٢,٥	٣ ٤٩٩,١	١٣ ٣٩٧,٧	١٥٤ ٤٤٤,٤	المجموع الفرعي (٦)
٢٥٤ ٠٦٠,٢	٩ ٠١٦,٦	٧٣٦,٤	٣٠ ٥٤٧,٥	١٥ ٤٥٦,٧	١٩٤ ١٧٨,٩	مجموع أوروبا الكلي (٥ - ٦)

الجدول ١ (تابع)

المجموع	نوع المساعدة						مكتب/بلد العمليات
	المساعدة في حالات الطوارئ	الرعاية والإعالة	العودة الطوعية إلى الوطن ^(١)	التوطين المحلي	إعادة التوطين	الدعم الإداري	
٧ - الأمريكتان							
كندا							
غواتيمالا							
المكسيك							
الولايات المتحدة الأمريكية							
بلدان أمريكا الوسطى							
بلدان شمال أمريكا الجنوبية							
بلدان جنوب أمريكا الجنوبية							
المجموع الفرعي (٧)	٠.٠	٦ ٧٨٨,٩	٨ ٠٣٨,٤	١٧ ٣٣٨,٨	٠.٠	٢ ٦٤٢,٣	٣٤ ٨٠٨,٥
٨ - آسيا الوسطى وجنوب غربي آسيا وشمال أفريقيا والشرق الأوسط							
أفغانستان							
الجزائر							
جمهورية آسيا الوسطى							
مصر							
إيران (جمهورية - الإسلامية)							
العراق							
باكستان							
اليمن							
بلدان أخرى في شمال أفريقيا							
بلدان أخرى في غربي آسيا							
المجموع الفرعي (٨)	٠.٠	٤١ ٨٨٠,١	٢٠ ٧٣٧,٦	١١ ٨٥٤,٧	٢٥٢,٤	٣ ٤٥٣,٢	٧٨ ١٧٨,٠
٩ - البرامج الأخرى والمقر الرئيسي							
المشاريع العالمية والإقليمية							
المجموع الكلي (٩ - ١)	١٠ ٣٨٤,٧	٤٧٥ ٥٣٠,٩	٢٨٢ ٥٩٤,٢	١١٩ ١١٢,٠	٣ ٥١٢,٧	٨١ ٩٣١,٨	٩٧٣ ٠٦٦,٣
منها: البرنامج العام	٤ ٧٢٩,٤	٢٣٤ ٢٠٢,١	١٧ ٤١٧,١	٩١ ٩٦٧,٦	٣ ٠١٥,٣	٣٣ ٧٣٣,٤	٣٨٥ ٠٦٤,٩
البرامج الخاصة	٥ ٦٥٥,٣	٢٤١ ٣٢٨,٨	٢٦٥ ١٧٧,١	٢٧ ١٤٤,٤	٤٩٧,٤	٤٨ ١٩٨,٤ ^(٢)	٥٨٨ ٠٠١,٤
الميزانية العادية للأمم المتحدة						٢٢ ١١٤,٦	٢٢ ١١٤,٦

(أ) بما في ذلك المساعدة المقدمة للعائدين في بلدان المنشأ.

(ب) بما في ذلك نفقات صندوق إسكان الموظفين الميدانيين الدوليين والمرافق الأساسية.

(ج) اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة، تابعة للصين.

الجدول ٢
التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨
 (بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٨				١٩٩٧		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	مجموع ١٩٩٨	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٧	البرامج الخاصة	البرامج العامة
ألف - الحكومات						
	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	الجزائر	٥٠ ٠٠٠		٥٠ ٠٠٠
			الأرجنتين	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
١٣٤ ٢٢٨	٩ ٠٦٠ ٤٠٣	٩ ١٩٤ ٦٣١	استراليا	١٣ ٤٨٣ ٤٦٦	٢ ٧٦٩ ١٨٠	١٠ ٧١٤ ٢٨٦
١٠٣ ٦١٨	٣٩٣ ٧٠١	٤٩٧ ٣١٩	النمسا	٩٠٧ ٩٥٩	٥٣٣ ٢٤٠	٣٧٤ ٧١٩
	٢ ٤٩٣ ٢٢٥	٢ ٤٩٣ ٢٢٥	بلجيكا	٤ ٩٧٣ ٢١٠	٢ ٨٥٥ ٥٢٨	٢ ١١٧ ٦٨٢
			بنن	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
			برمودا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠
١٧٦ ٩٥٥		١٧٦ ٩٥٥	كندا	١٧ ٥٩٩ ٩٩٩	٨ ٩٥٣ ٤٣٢	٨ ٦٤٦ ٥٦٧
			شيلي	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
	٢٥٠ ٠٠٠	٢٥٠ ٠٠٠	الصين منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة، الصين	٢٥٠ ٠٠٠ ١٤ ٩٠٠	١٤ ٩٠٠	٢٥٠ ٠٠٠
	١ ٦٧٤	١ ٦٧٤	كولومبيا	١٩ ٢٧٥		١٩ ٢٧٥
			كوستاريكا	١٤ ٤٥٧		١٤ ٤٥٧
			قبرص	١١ ٠٥٤	٥ ٠٠٠	٦ ٠٥٤
٥٨٣ ٠٨٥	١٧ ٥٩٥ ٣٠٨	١٨ ١٧٨ ٣٩٣	الدانمرك	٤٢ ١٦٦ ٧٨٢	٢٤ ١٣٥ ٨٠٧	١٨ ٠٣٠ ٩٧٥
	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	جيبوتي	٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
	٥ ٩٣٥	٥ ٩٣٥	مصر			
			فنلندا	١٣ ٠٣٣ ١٦٥	٥ ١٨٦ ١٦٠	٧ ٨٤٧ ٠٠٥
			فرنسا	٩ ٣٦٧ ٦٣٣	٤ ٥٩٤ ٩١٧	٤ ٧٧٢ ٧١٦
٥ ٣٠٨ ٥٧٦	٥ ٠٢٧ ٩٣٣	١٠ ٣٣٦ ٥٠٩	ألمانيا	١٩ ٢١١ ٨٩٩	١٣ ٣٨١ ٨٦٠	٥ ٨٣٠ ٠٣٩
	٥ ٠٠٠	٥ ٠٠٠	غانا	٥ ٠٠٠		٥ ٠٠٠

الجدول ٢ (تابع)
التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٨				١٩٩٧		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	مجموع ١٩٩٨	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٧	البرامج الخاصة	البرامج العامة
			اليونان	٣٠٠ ٠٠٠		٣٠٠ ٠٠٠
			الكرسي الرسولي	٢٠٥ ٠٠٠	٢٠٥ ٠٠٠	
	٢٠ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	هنغاريا	٤٠ ٠٠٠		٤٠ ٠٠٠
	٦٦ ٩٦٤	٦٦ ٩٦٤	آيسلندا	٦٢ ٧٨٨		٦٢ ٧٨٨
			الهند	٥ ٥٤٠		٥ ٥٤٠
	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	اندونيسيا	٢٤ ٠٠٠	٢٠ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
٥٣ ٥٧١		٥٣ ٥٧١	آيرلندا	٢ ٥٦٧ ٠٥٢	٤٨١ ٨٦٢	٢ ٠٨٥ ١٩٠
٩٠٧ ٩٢٣	٦ ٧٤١ ٥٧٣	٧ ٦٤٩ ٤٩٦	إيطاليا	٩ ٣٢٥ ٦٤٥	١ ٩٣٠ ٤٧٧	٧ ٣٩٥ ١٦٨
٥ ٦٥٩ ٦٨٢		٥ ٦٥٩ ٦٨٢	اليابان	١٢٦ ٧٦٨ ٦٠٩	٩٧ ٦٣٨ ٦٠٩	٢٩ ١٣٠ ٠٠٠
			الكويت	٢٥٠ ١٦٥	٥٠ ١٦٥	٢٠٠ ٠٠٠
			لبنان	٣ ٠٠٠		٣ ٠٠٠
	٣٤ ٢٤٧	٣٤ ٢٤٧	لختنشتاين	٣٩ ٩٣٧	٧ ٠٤٢	٣٢ ٨٩٥
			لكسمبرغ	٩٨٦ ٧٩٤	٨٧١ ٨٥٥	١١٤ ٩٣٩
			مدغشقر	١٠١		١٠١
			ماليزيا	٢٠ ٠٠٠		٢٠ ٠٠٠
			المكسيك	١٠٠ ٠٠٠		١٠٠ ٠٠٠
			موناكو	٧ ٠٤٢		٧ ٠٤٢
			المغرب	١٥ ٠٠٠		١٥ ٠٠٠
			ناميبيا	١ ٠٠٠	١ ٠٠٠	
١ ٠٥٠ ٠٠٠	٢٣ ٥١٤ ٨٥١	٢٤ ٥٦٤ ٨٥١	هولندا	٤٣ ٨٣٣ ٩٨٤	١٧ ١٠٧ ٥٦٩	٢٦ ٧٢٦ ٤١٥
٥ ٨٤٨	٨٠٧ ٢٤٤	٨١٣ ٠٩٢	نيوزيلندا	١ ٥٦٢ ٢٨٣	٥١٩ ٩٠٠	١ ٠٤٢ ٣٨٣
١ ٠٤٧ ١٦٥	٢٢ ٤٢٧ ٤٤٠	٢٣ ٤٧٤ ٦٠٥	النرويج	٣٧ ٩١٧ ٨٢٠	١٤ ٢٥٧ ٤٠٠	٢٣ ٦٦٠ ٤٢٠
			بنما	٥٠٠		٥٠٠

الجدول ٢ (تابع)
التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٨				١٩٩٧		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	مجموع ١٩٩٨	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٧	البرامج الخاصة	البرامج العامة
			الفلبين	٩ ٤٣٠	٤ ٠٠٠	٥ ٤٣٠
	٢٢٥ ٠٠٠	٢٢٥ ٠٠٠	البرتغال	١ ١٥٧ ٥٠٠	١ ٠٥٠ ٠٠٠	١٠٧ ٥٠٠
			جمهورية كوريا	١ ٥٦٩ ٦٥٢	٦٩ ٦٥٢	١ ٥٠٠ ٠٠٠
			سان مارينو	٢٣ ٩٧٣		٢٣ ٩٧٣
			المملكة العربية السعودية	٦١٠ ٠٠٠	٥٠٠ ٠٠٠	١١٠ ٠٠٠
			جنوب أفريقيا	١٥٩ ٣٥٩	١٥٩ ٣٥٩	
			اسبانيا	٢ ٠٩٩ ٧٨٩	٧٥ ٤٩٨	٢ ٠٢٤ ٢٩١
	٥ ٢٠٥	٥ ٢٠٥	سري لانكا	٤ ٩٣٠		٤ ٩٣٠
٥٧٣ ٥٢٧	٣٢ ٩١١ ٣٩٢	٣٣ ٤٨٤ ٩١٩	السويد	٥٠ ٥١٣ ١٩٤	١٥ ٧٢٥ ٧٥٢	٣٤ ٧٨٧ ٤٤٢
١٠٠ ٣٢٠	٨٩٠٤ ١١٠	٩ ٠٠٤ ٤٣٠	سويسرا	١٨ ٦٧٩ ٩٤٢	٩ ٧١٠ ٢٠٠	٨ ٩٦٩ ٧٤٢
	٨ ٢١١	٨ ٢١١	تاييلند	٢٥ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
	٤ ٥٠٥	٤ ٥٠٥	تونس	٩ ١٦٣		٩ ١٦٣
	١٥٠ ٠٠٠	١٥٠ ٠٠٠	تركيا	١٥٠ ٠٠٠		١٥٠ ٠٠٠
١ ٦٩٤ ٢٩٦	١١ ٦٦٦ ٦٦٧	١٣ ٣٦٠ ٩٦٣	المملكة المتحدة	١٨ ٥٤١ ١٢٤	١٠ ٤٧٦ ٦٠٨	٨ ٠٦٤ ٥١٦
٣٠ ٩٠٠ ٠٠٠	٩٠ ٠٠٠ ٠٠٠	١٢٠ ٩٠٠ ٠٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤١ ١٨٧ ٨٣٠	١٣٣ ٥٤١ ٣٧٥	١٠٧ ٦٤٦ ٤٥٥
	١ ٢٢٤	١ ٢٢٤	فنزويلا			
٤٨ ٢٩٨ ٧٩٤	٢٣٢ ٣٧٦ ٨١٢	٢٨٠ ٦٧٥ ٦٠٦	المجموع	٦٧٩ ٩٣٨ ٩٤٥	٣٦٦ ٨٤٣ ٣٤٧	٣١٣ ٠٩٥ ٥٩٨

الجدول ٢ (تابع)
التبرعات لبرامج المساعدة التابعة لمفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، في ٣١ آذار/ مارس ١٩٩٨
(بدولارات الولايات المتحدة)

١٩٩٨				١٩٩٧		
البرامج الخاصة	البرامج العامة	مجموع ١٩٩٨	الجهة المانحة	مجموع ١٩٩٧	البرامج الخاصة	البرامج العامة

باء - اللجنة الأوروبية

١٦ ٦٠٠ ١٨٥	٥٣٩ ٩٥٧	١٧ ١٤٠ ١٤٢	اللجنة الأوروبية	١١٧ ٣٣٥ ١٩٤	١١٢ ٧٨٧ ٦٩٤	٤ ٥٤٧ ٥٠٠
١٦ ٦٠٠ ١٨٥	٥٣٩ ٩٥٧	١٧ ١٤٠ ١٤٢	المجموع	١١٧ ٣٣٥ ١٩٤	١١٢ ٧٨٧ ٦٩٤	٤ ٧٤٧ ٥٠٠

جيم - المنظمات الحكومية الدولية

			منظمة الوحدة الأفريقية (المنظمات الحكومية الدولية)	١٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠
			المجموع	١٠٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠	٥٠ ٠٠٠

دال - منظومة الأمم المتحدة

			المجموع	٤٨٦ ٣٨٧	٤٨٦ ٣٨٧	
--	--	--	---------	---------	---------	--

هاء - المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المانحة

٦٩٥ ٨١٨	١٣٩ ١٠٧	٨٣٤ ٩٢٥	المجموع	٨ ٧٨١ ٦١١	٥ ٩٤٥ ٣٠١	٢ ٨٣٦ ٣١٠
---------	---------	---------	---------	-----------	-----------	-----------

٦٥ ٥٩٤ ٧٩٧	٢٣٣ ٠٥٥ ٨٧٦	٢٩٨ ٦٥٠ ٦٧٣	المجموع الكلي	٨٠٦ ٦٤٢ ١٣٧	٤٨٦ ١١٢ ٧٢٩	٢٢٠ ٥٢٩ ٤٠٨
------------	-------------	-------------	---------------	-------------	-------------	-------------

(أ) اعتباراً من ١ تموز/يوليه ١٩٩٧، أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة تابعة للصين.

الجدول ٣

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

السكان في نهاية عام ١٩٩٧						التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	منطقة و بلد اللجوء/الإقامة
مجموع من تعنى بهم المفوضية	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	العائدون	المشردون في الداخل	طالبو اللجوء	اللاجئون	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	الوافدون لتلقائيا		
شرقي أفريقيا											
٧٢٠ ٥٠٠	-	٢ ٠ ٠ ١١٢	٥٨٦ ١٠٠	٢٠٠	٢٢ ٠٠٠	-	٣ ٦٠٠	-	٢ ١٠٠	١ ٠٠٠	بوروندي
٢٢ ٦٠٠	-	-	-	-	٢٣ ٦٠٠	١٠٠	٢٠٠	-	٢٠٠	٢٥ ١٠٠	جيبوتي
٢ ٨٠٠	-	١٠٠	-	١٠٠	٢ ٦٠٠	-	-	-	١ ٨٠٠	٢ ١٠٠	إريتريا
٣١٧ ٦٠٠	-	-	-	-	٣١٧ ٦٠٠	-	١١١ ٣٠٠	-	-	٣٩٠ ٥٠٠	إثيوبيا
٢٣٣ ٢٠٠	-	-	-	١ ١٠٠	٢٣٢ ١٠٠	٦ ٩٠٠	٣ ٣٠٠	-	١٥ ٢٠٠	٢٢٣ ٦٠٠	كينيا
١ ٦٠٠	-	-	-	١ ٣٠٠	٣٠٠	-	-	-	-	١ ٣٠٠	ملاوي
٥٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	موازامبيق
١ ٥٩٧ ٤٠٠	-	٣ ٠ ٠ ١ ٥٤١	٢١ ٩٠٠	-	٣٤ ٢٠٠	-	٥ ٧٠٠	-	٣٠٠	٢٥ ٣٠٠	راواندا
٢١١ ٨٠٠	-	٢ ٠ ٠ ٢١١	-	-	٦٠٠	-	-	-	-	٧٠٠	الصومال
١٨٩ ٩٠٠	-	١ ٣٠٠	-	١٠٠	١٨٨ ٥٠٠	-	٨٦ ٣٠٠	-	٢ ٤٠٠	٢٦٤ ٣٠٠	أوغندا
٥٧٠ ٤٠٠	-	-	-	-	٥٧٠ ٤٠٠	-	١١٠ ٨٠٠	-	١٨٨ ٧٠٠	٤٩٨ ٧٠٠	جمهورية تنزانيا المتحدة
١٦٥ ٩٠٠	-	-	-	٨٠٠	١٦٥ ١٠٠	١٠٠	٢٩ ٧٠٠	-	٨ ٦٠٠	١٣١ ١٠٠	زامبيا
٩٠٠	-	-	-	١٠٠	٨٠٠	-	-	-	٢٠٠	٦٠٠	زيمبابوي
٤ ٠٣٦ ١٠٠	-	١ ٠ ٠ ١ ٨٦٦	٦٠٨ ٠٠٠	٤ ١٠٠	٥٥٧ ٩٠٠ ١	٧ ١٠٠	٣٥٠ ٩٠٠	-	٢١٩ ٥٠٠	١ ٥٦٤ ٥٠٠	مجموع شرقي أفريقيا
وسط أفريقيا											
١٢٢ ٦٠٠	-	٢ ٠ ٠ ١١٣	-	-	٩ ٤٠٠	-	-	-	-	٩ ٤٠٠	أنغولا
٥٠ ٨٠٠	-	-	-	٣ ٧٠٠	٤٧ ١٠٠	-	٧٠٠	-	٣٠٠	٤٦ ٤٠٠	الكاميرون
٣٩ ٠٠٠	-	-	-	٤٠٠	٣٨ ٦٠٠	-	٣ ٧٠٠	-	٥ ٦٠٠	٣٦ ٦٠٠	جمهورية أفريقيا الوسطى
٦ ٨٠٠	٢ ٥٠٠	٤ ٠٠٠	-	-	٣٠٠	-	-	-	١٠٠	١٠٠	تشاد
٢١ ٠٠٠	-	-	-	٤٠٠	٢٠ ٦٠٠	٢٠٠	١ ٨٠٠	-	٧٠٠	٢٠ ٥٠٠	الكونغو
٢٩٧ ٥٠٠	-	-	-	-	٢٩٧ ٥٠٠	-	٢٤٢ ١٠٠	-	٥٩ ١٠٠	٦٧٦ ٠٠٠	جمهورية الكونغو الديمقراطية
١ ٠٠٠	-	-	-	١٠٠	٩٠٠	-	٢ ٠٠٠	-	-	٨٠٠	غابون
٥٣٨ ٧٠٠	٢ ٥٠٠	٢ ٠ ٠ ١١٧	-	٤ ٦٠٠	٤١٤ ٤٠٠	٢٠٠	٢٥٠ ٣٠٠	-	٦٥ ٨٠٠	٧٨٩ ٨٠٠	مجموع وسط أفريقيا

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

منطقة و بلد اللجوء/الإقامة	اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				السكان في نهاية عام ١٩٩٧					
		الوافدون تلقائيا	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	اللاجئون	طالبو اللجوء	المشردون في الداخل	العائدون	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	مجموع من تعنى بهم المفوضية
شمال أفريقيا											
الجزائر	١٩٠ ٣٠٠	-	-	٤ ٢٠٠	-	١٧١ ٥٠٠	-	-	-	-	١٧١ ٥٠٠
مصر	٦ ٠٠٠	٤٠٠	-	-	٣٠٠	٦ ٤٠٠	١٠٠	-	-	-	٦ ٥٠٠
الجماهيرية العربية الليبية	٧ ٧٠٠	٢ ٥٠٠	-	٢ ١٠٠	-	٨ ٥٠٠	٧٠٠	-	-	-	٩ ٢٠٠
المغرب	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠
السودان	٣٩٣ ٩٠٠	١ ٠٠٠	-	٧ ٨٠٠	٢٠٠	٣٧٤ ٤٠٠	-	-	-	-	٣٧٤ ٤٠٠
تونس	٢٠٠	-	-	-	-	٥٠٠	-	-	-	-	٥٠٠
مجموع شمال أفريقيا	٥٩٨ ٢٠٠	٣ ٩٠٠	-	١٤ ١٠٠	٥٠٠	٥٦١ ٤٠٠	٨٠٠	-	-	-	٥٦٢ ٢٠٠
الجنوب الأفريقي											
بوتسوانا	٢٠٠	١٠٠	-	-	-	٣٠٠	١٠٠	-	-	-	٤٠٠
ناميبيا	٢ ٢٠٠	٣٠٠	-	٢٠٠	٢٠٠	٢ ٥٠٠	١٠٠	-	-	-	٢ ٦٠٠
جنوب أفريقيا	٢٢ ٦٠٠	١ ١٠٠	-	-	-	٦ ٥٠٠	٢١ ٧٠٠	-	-	-	٢٨ ٢٠٠
سوازيلند	٦٠٠	-	-	-	-	٦٠٠	١٠٠	-	-	-	٧٠٠
مجموع الجنوب الأفريقي	٢٥ ٦٠٠	١ ٥٠٠	-	٢٠٠	٢٠٠	٩ ٩٠٠	٢٢ ٠٠٠	-	-	-	٣١ ٩٠٠
غربي أفريقيا											
بنن	٦ ٠٠٠	٥٠٠	-	٣ ٦٠٠	١٠٠	٢ ٩٠٠	٦٠٠	-	-	-	٣ ٥٠٠
بوركينا فاسو	٢٨ ٤٠٠	٨٠٠	-	١٧ ١٠٠	١٠٠	١ ٨٠٠	٢٠٠	-	-	-	٢ ٠٠٠
كوت ديفوار	٣٢٧ ٧٠٠	١ ١٠٠	-	٦٠٠	٤٠٠	٢٠٨ ٥٠٠	٥٠٠	-	-	-	٢٠٩ ٠٠٠
غامبيا	٦ ٩٠٠	٤ ٠٠٠	-	-	-	٧ ٣٠٠	-	-	-	-	٧ ٣٠٠
غانا	٣٥ ٦٠٠	٣ ٥٠٠	-	٩ ٧٠٠	-	٢٢ ٩٠٠	-	-	-	-	٢٢ ٩٠٠
غينيا	٦٦٣ ٩٠٠	٦٣ ٧٠٠	-	١٠ ٠٠٠	١٠٠	٤٣٥ ٣٠٠	-	-	-	-	٤٣٥ ٣٠٠
غينيا - بيساو	١٥ ٤٠٠	٥٠٠	-	-	-	١٥ ٩٠٠	-	-	-	-	١٥ ٩٠٠
ليبيريا	١٢٠ ١٠٠	١٠ ٠٠٠	-	١ ٨٠٠	-	١٢٦ ٩٠٠	-	-	-	١٣ ٠٠٠	١٣٩ ٩٠٠
مالي	١٨ ٢٠٠	-	-	٥ ٧٠٠	-	١٢ ٦٠٠	٥٠٠	-	-	١٢٣ ٦٠٠	١٣٦ ٧٠٠
موريتانيا	١٥ ٩٠٠	-	-	١٣ ٨٠٠	-	-	-	-	-	١٦ ٦٠٠	١٦ ٦٠٠

الجدول ٣ (تابع)
اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

منطقة وبلد اللجوء/الإقامة	اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				السكان في نهاية عام ١٩٩٧			
		الوافدون تلقائياً	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	اللاجئون	طالبو اللجوء	المشردون في الداخل	العائدون
النيجر	٢٥ ٨٠٠	-	-	٩ ٧٠٠	-	١٥ ١٠٠	١٠٠	-	٤٠٠
نيجيريا	٨ ٥٠٠	١ ٠٠٠	-	٤٠٠	-	٩ ٠٠٠	-	-	-
السنغال	٦٥ ٠٠٠	٢٠٠	-	٥ ٠٠٠	٢٠٠	٥٧ ٢٠٠	١٠٠	-	-
سيراليون	١٣ ٥٠٠	-	-	٥٠٠	-	١٣ ٠٠٠	-	٦٥٥ ٠٠٠	٢ ٢٠٠
توغو	١٢ ٦٠٠	١٠٠	-	-	-	١٢ ٧٠٠	١٠٠	-	٨٣ ٤٠٠
مجموع غربي أفريقيا	١ ٣٦٣ ٥٠٠	٨٥ ٤٠٠	-	٧٧ ٩٠٠	٩٠٠	٩٤١ ١٠٠	٢ ١٠٠	٦٥٥ ٠٠٠	٢٣٩ ٢٠٠
مجموع أفريقيا الكلي	٤ ٣٤١ ٦٠٠	٣٧٦ ١٠٠	-	٦٩٣ ٤٠٠	٨ ٩٠٠	٣ ٤٨٤ ٧٠٠	٣٣ ٦٠٠	١ ٢٦٣ ٠٠٠	٢٢٢ ٥٠٠
شرقي آسيا									
الصين	٢٩٠ ١٠٠	-	-	٣٠٠	-	٢٨٩ ٨٠٠	-	-	-
منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة ^(١)	٦ ٩٠٠	٣٠٠	-	-	٥٠٠	١ ٢٠٠	-	-	٦٠٠
اليابان*	-	-	-	-	-	٢ ١٠٠	٣٠٠	-	-
جمهورية كوريا	-	-	-	-	-	-	-	-	-
مجموع شرق آسيا	٢٩٧ ٠٠٠	٣٠٠	-	٣٠٠	٥٠٠	٢٩٣ ١٠٠	٣٠٠	-	٦٠٠
آسيا الجنوبية - الوسطى									
أفغانستان	١٨ ٨٠٠	-	-	١٠ ٣٠٠	-	-	-	٢٩٦ ٨٠٠	٢٢١ ٨٠٠
بنغلاديش	٣٠ ٧٠٠	-	-	١٠ ١٠٠	-	٢١ ٦٠٠	-	-	١٦ ٥٠٠
الهند	٢٣٣ ٤٠٠	٥ ٠٠٠	-	١٦ ٧٠٠	٥٠٠	٢٢٣ ١٠٠	-	-	-
ايران (جمهورية - الاسلامية)	٢٠٣٠ ٤٠٠	-	-	٧ ٩٠٠	-	١ ٩٨٢ ٦٠٠	-	-	-
كازاخستان	١٥ ٦٠٠	٣٠٠	-	١٠٠	-	١٥ ٦٠٠	١ ٠٠٠	-	١٠ ٠٠٠
قيرغيزستان	١٦ ٧٠٠	١ ٠٠٠	-	-	-	١٥ ٣٠٠	٧٠٠	-	-
نيبال	١٢٦ ٨٠٠	٢ ٢٠٠	-	-	-	١٢٩ ٢٠٠	-	-	-
باكستان	١ ٢٠٢ ٧٠٠	١٣ ٢٠٠	-	٨٤ ٥٠٠	٥٠٠	١ ٢٠٢ ٧٠٠	-	-	-
سري لانكا	-	-	-	-	-	-	١٠٠	٢٣ ٢٠٠	-
طاجيكستان	١ ٢٠٠	١ ٠٠٠	-	-	-	٢ ٢٠٠	١ ٨٠٠	-	١٢ ٠٠٠
تركمانستان	١٥ ٦٠٠	٢ ٣٠٠	-	٢ ٠٠٠	-	١٥ ٨٠٠	-	-	-
أوزبكستان	٢ ٩٠٠	٣٠٠	-	-	-	٣ ٢٠٠	-	-	-
مجموع آسيا الجنوبية-الوسطى	٢ ٦٩٤ ٨٠٠	٢٥ ٣٠٠	-	١٣١ ٦٠٠	١ ٠٠٠	٢ ٦١١ ٣٠٠	٣ ٦٠٠	٣٢٠ ٠٠٠	٢٦٠ ٣٠٠

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

السكان في نهاية عام ١٩٩٧						التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	منطقة وبلد اللجوء/الإقامة
مجموع من تعنى بهم المفوضية	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	العائدون	المشردون في الداخل	طالبو اللجوء	اللاجئون	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	الوافدون تلقائياً		
											جنوب شرقي آسيا
٧٦ ٨٠٠	-	٧٦ ٤٠٠	-	٤٠٠	-	-	-	-	-	-	كمبوديا
-	-	-	-	-	-	-	٤٠٠	-	-	١٠٠	إندونيسيا
٢٧ ٧٠٠	-	٢٧ ٧٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
٥ ٣٠٠	-	-	-	-	٥ ٣٠٠	-	-	-	١٠٠	٢٠٠	ماليزيا
٢٢٩ ٤٠٠	-	٢٢٩ ٤٠٠	-	-	-	-	-	-	-	-	ميانمار
٣٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-	-	٢ ٣٠٠	الفلبين
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سنغافورة
١٧٠ ١٠٠	٢٠٠	-	-	٧٠٠	١٦٩ ٢٠٠	٩٠٠	٣ ٥٠٠	-	١٠٤ ٦٠٠	١٠٨ ٠٠٠	تايلند
٤٨ ٩٠٠	-	٣٣ ٩٠٠	-	-	١٥ ٠٠٠	-	-	-	-	٣٤ ٤٠٠	فيتنام
٥٥٨ ٥٠٠	٢٠٠	٣٦٧ ٤٠٠	-	١ ١٠٠	١٨٩ ٨٠٠	٩٠٠	٣ ٩٠٠	-	١٠٤ ٧٠٠	١٤٥ ٠٠٠	مجموع جنوب شرقي آسيا
											غربي آسيا
٢٩١ ٠٠٠	-	-	٧٢ ٠٠٠	-	٢١٩ ٠٠٠	-	-	-	-	٢١٩ ٠٠٠	أرمينيا
٨٥٤ ١٠٠	-	٦٩ ١٠٠	٥٥١ ١٠٠	٢٠٠	٢٣٣ ٧٠٠	-	-	-	-	٢٣٣ ٠٠٠	أذربيجان
٢٦٥ ٠٠٠	-	-	٢٦٥ ٠٠٠	-	-	-	-	-	-	-	قبرص
٢٧٣ ٦٠٠	-	-	٢٧٣ ٤٠٠	-	٢٠٠	-	-	-	-	١٠٠	جورجيا
٢٣٧ ٤٠٠	-	١٢٥ ٧٠٠	-	٢ ٧٠٠	١٠٩ ٠٠٠	١ ٦٠٠	١ ٠٠٠	-	-	١١٣ ٠٠٠	العراق
٣ ٨٠٠	-	-	-	٣ ١٠٠	٧٠٠	١ ١٠٠	-	-	١ ٠٠٠	٩٠٠	الأردن
١٤٢ ٢٠٠	١٣٨ ٣٠٠	-	-	١٠٠	٣ ٨٠٠	-	-	-	١ ١٠٠	٣ ٨٠٠	الكويت
٤ ١٠٠	-	-	-	١ ٠٠٠	٣ ١٠٠	١٠٠	-	-	٩٠٠	٢ ٤٠٠	لبنان
٥ ٨٠٠	-	-	-	-	٥ ٨٠٠	٤ ٣٠٠	-	-	-	٩ ٩٠٠	المملكة العربية السعودية
٢٣ ٣٠٠	-	-	-	٦٠٠	٢٢ ٧٠٠	٥٠٠	-	-	١ ٩٠٠	٢٧ ٨٠٠	الجمهورية العربية السورية
٥ ٨٠٠	-	١ ٢٠٠	-	٢ ٢٠٠	٢ ٤٠٠	١ ٦٠٠	٦٠٠	-	١ ٥٠٠	٨ ٢٠٠	تركيا
٦٠٠	-	-	-	١٠٠	٥٠٠	-	-	-	١٠٠	٥٠٠	الإمارات العربية المتحدة

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

منطقة وبلد اللجوء/الإقامة	اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				السكان في نهاية عام ١٩٩٧				
		الوافدون تلقائياً	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	المفادرون لأغراض إعادة التوطين	اللاجئون	طالبو اللجوء	المشردون في الداخل	العائدون	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية
اليمن	٥٣ ٥٠٠	٤ ٢٠٠	-	٤٠٠	-	٣٨ ٥٠٠	٦٠٠	-	-	٩٩ ١٠٠
مجموع غربي آسيا	٦٧٢ ١٠٠	١٠ ٧٠٠	-	٢ ٠٠٠	٩ ٢٠٠	٦٣٩ ٤٠٠	١٠ ٦٠٠	١ ١٦١ ٥٠٠	١٩٦ ٠٠٠	١٩٨ ٣٠٠
مجموع آسيا الكلي	٤ ٨٠٨ ٩٠٠	١٤١ ٠٠٠	-	١٣٧ ٨٠٠	١١ ٦٠٠	٤ ٧٣٣ ٦٠٠	١٥ ٦٠٠	١ ٤٨١ ٥٠٠	٨٢٣ ٧٠٠	١٩٩ ١٠٠
<u>أوروبا الشرقية</u>										
بيلاروس	٣٠ ٥٠٠	١٠٠	-	-	-	١٠٠	٣٣ ٦٠٠	-	-	-
بلغاريا	١ ٤٠٠	١٠٠	-	-	-	٤٠٠	١ ٤٠٠	-	-	-
الجمهورية التشيكية	٢ ٣٠٠	٣٠٠	-	٢٠٠	-	١ ٧٠٠	٦٠٠	-	-	٣ ٣٠٠
هنغاريا	٧ ٥٠٠	٢٠٠	-	١ ٢٠٠	٣٠٠	٥ ٩٠٠	-	-	-	-
بولندا	٦٠٠	١٠٠	-	-	-	٨٠٠	١ ١٠٠	-	-	-
جمهورية مولدوفا	-	-	-	-	-	-	-	١ ٣٠٠	-	-
رومانيا	٣٠٠	١٠٠	-	-	-	٦٠٠	١ ٣٠٠	-	-	-
الاتحاد الروسي	٢٠٥ ٥٠٠	٥ ٨٠٠	-	-	-	٢٣٧ ٧٠٠	٨٩ ٩٠٠	-	٢٦ ٠٠٠	٩٥٧ ٠٠٠
سلوفاكيا	١ ٤٠٠	١٠٠	-	-	-	٤٠٠	١٠٠	-	-	٣٠٠
أوكرانيا	٣ ٦٠٠	١ ٠٠٠	-	-	-	٤ ٦٠٠	٣٠٠	-	-	٣٥ ٠٠٠
مجموع أوروبا الشرقية	٢٥٣ ١٠٠	٧ ٨٠٠	-	١ ٤٠٠	٣٠٠	٢٥٢ ٢٠٠	١٢٨ ٣٠٠	١ ٣٠٠	٢٦ ٠٠٠	٩٩٥ ٦٠٠
<u>أوروبا الشمالية</u>										
الدانمرك*	٥٣ ٣٠٠	٣ ٩٠٠	-	-	-	٥٦ ٩٠٠	-	-	-	-
فنلندا*	١٠ ٢٠٠	٣٠٠	٦٠٠	-	-	١١ ٧٠٠	-	-	-	-
آيسلندا	٢٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-	-
إيرلندا*	١٠٠	٣٠٠	-	-	-	٤٠٠	٣ ٣٠٠	-	-	-
ليتوانيا	-	-	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-
النرويج*	٥٧ ٠٠٠	٦٠٠	١ ٣٠٠	٥٠٠	-	٥٧ ٠٠٠	-	-	-	-
السويد*	١٩١ ٢٠٠	٤ ٧٠٠	١ ٢٠٠	٧٠٠	-	١٨٧ ٠٠٠	-	-	-	-
المملكة المتحدة ^(ب)	٩٦ ٩٠٠	٨ ٩٠٠	-	-	-	١٠٢ ٧٠٠	٦٤ ٧٠٠	-	-	-
مجموع أوروبا الشمالية	٤٠٨ ٩٠٠	١٨ ٧٠٠	٣ ١٠٠	١ ٢٠٠	-	٤١٦ ٠٠٠	٦٨ ٣٠٠	-	-	-

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

السكان في نهاية عام ١٩٩٧						التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	منطقة وبلد اللجوء/الإقامة
مجموع من تعنى بهم المفوضية	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	العائدون	المشردون في الداخل	طالبو اللجوء	اللاجئون	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	الوافدون تلقائياً		
											<u>أوروبا الجنوبية</u>
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	٤ ٩٠٠	ألبانيا
١ ٢٨٧ ٥٠٠	-	٤٣١ ٥٠٠	٨١٦ ٠٠٠	-	٤٠ ٠٠٠	-	-	-	-	-	البوسنة والهرسك
١٤٨ ٣٠٠	-	-	٧٩ ٤٠٠	-	٦٨ ٩٠٠	١ ٩٠٠	٢٠٠	-	-	١٦٥ ٤٠٠	كرواتيا
٦ ٦٠٠	-	-	-	-	٦ ٦٠٠	-	-	-	٢٠٠	٥ ٨٠٠	البوسنة (ب)
٥ ١٠٠	-	-	-	-	٥ ١٠٠	-	-	-	٤٠٠	٧١ ٦٠٠	إيطاليا (ب)
٣٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-	-	٤٠٠	مالطة
٣٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-	-	٢٠٠	البرتغال (ب)
٥ ١٠٠	-	-	-	-	٥ ١٠٠	٣٠٠	٢ ٨٠٠	-	-	١٠ ٠٠٠	سلوفينيا
٥ ٦٠٠	-	-	-	-	٥ ٦٠٠	-	-	-	٤٠٠	٥ ٧٠٠	إسبانيا (ب)
٣ ٥٠٠	-	-	-	-	٣ ٥٠٠	-	٤٠٠	-	-	٥ ١٠٠	جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة
٥٥٠ ٦٠٠	-	-	٥٠٠	-	٥٥٠ ١٠٠	١٢ ٢٠٠	١ ٠٠٠	-	-	٥٦٢ ٢٠٠	جمهورية يوغوسلافيا الاتحادية
٢ ٠١٢ ٩٠٠	-	٤٣١ ٥٠٠	٨٩٥ ٩٠٠	-	٦٨٥ ٥٠٠	١٤ ٤٠٠	٤ ٤٠٠	-	١ ٠٠٠	٨٢٢ ٣٠٠	مجموع أوروبا الجنوبية
											<u>أوروبا الغربية</u>
٢٢ ٨٠٠	-	-	-	٢ ٥٠٠	٢٠ ٣٠٠	-	٤ ٠٠٠	-	٦٠٠	٢٩ ٧٠٠	النمسا (ب)
١٠ ٩٠٠	-	-	-	-	١٠ ٩٠٠	-	-	-	١ ٨٠٠	٣٦ ١٠٠	بلجيكا (ب)
٨٨ ٢٠٠	-	-	-	-	٨٨ ٢٠٠	-	-	-	٥ ٦٠٠	١٥١ ٣٠٠	فرنسا (ب)
٣٩١ ٩٠٠	-	-	-	٣٤ ٩٠٠	٣٥٧ ٠٠٠	-	٩٥ ٩٠٠	-	٢١ ٠٠٠	١ ٢٦٦ ٠٠٠	ألمانيا (ب)
٧٠٠	-	-	-	-	٧٠٠	-	-	-	-	٧٠٠	لكسمبرغ
١١٨ ٧٠٠	-	-	-	-	١١٨ ٧٠٠	-	-	-	١٧ ٠٠٠	١٠٣ ٤٠٠	هولندا (ب)
٩٩ ٦٠٠	-	-	-	١٧ ٦٠٠	٨٢ ٠٠٠	-	٣ ٩٠٠	-	٥ ٤٠٠	٨٤ ٤٠٠	سويسرا (ب)
٧٣٢ ٨٠٠	-	-	-	٥٥ ٠٠٠	٦٧٧ ٨٠٠	-	١٠٣ ٨٠٠	-	٥١ ٤٠٠	١ ٦٧١ ٦٠٠	مجموع أوروبا الغربية
٤ ٦٣٣ ٤٠٠	٩٩٥ ٦٠٠	٤٥٧ ٥٠٠	٨٩٧ ٢٠٠	٢٥١ ٦٠٠	٢ ٠٣١ ٥٠٠	١٤ ٧٠٠	١١٠ ٨٠٠	٣ ١٠٠	٧٨ ٩٠٠	٣ ١٦٥ ٩٠٠	مجموع أوروبا الكلي

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

[illegible]

الجدول ٣ (تابع)

اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

السكان في نهاية عام ١٩٩٧						التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	منطقة وبلد اللجوء/الإقامة
مجموع من تعنى بهم المفوضية	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	العائدون	المشردون في الداخل	طالبو اللجوء	اللاجئون	المفادرون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	الوافدون تلقائيا		
٨٠٠	-	-	-	-	٨٠٠	-	-	-	-	٧٠٠	بيرو
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	سورينام
١٠٠	-	-	-	-	١٠٠	-	-	-	-	١٠٠	أوروغواي
٣٠٠	-	-	-	-	٣٠٠	-	-	-	-	١ ٦٠٠	فنزويلا
١٥ ٣٠٠	-	-	-	٣٠٠	١٥ ٠٠٠	-	٢٠٠	-	٥٠٠	١٦ ٥٠٠	مجموع أمريكا الجنوبية
١٠٢ ٤٠٠	-	١٧ ٣٠٠	١ ٧٠٠	٣٠٠	٨٣ ١٠٠	١٠٠	٤ ٠٠٠	-	٨٠٠	٨٨ ٥٠٠	المجموع الكلي لأمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي
											أمريكا الشمالية
١٤٩ ٨٠٠	-	-	-	٢٨ ٤٠٠	١٢١ ٤٠٠	-	-	١٠ ١٠٠	١٠ ٠٠٠	١٢٣ ٢٠٠	كندا ^(ب)
١ ١٢٣ ٢٠٠	-	-	-	٥٧٨ ٠٠٠	٥٤٥ ٢٠٠	-	-	٧٠ ١٠٠	١٤ ٤٠٠	٥٩٦ ٩٠٠	الولايات المتحدة الأمريكية ^(ب)
١ ٢٧٣ ٠٠٠	-	-	-	٦٠٦ ٤٠٠	٦٦٦ ٦٠٠	-	-	٨٠ ٢٠٠	٢٤ ٤٠٠	٧٢٠ ١٠٠	مجموع أمريكا الشمالية الكلي
											استراليا/نيوزيلندا
٦٤ ٨٠٠	-	-	-	٤ ٦٠٠	٦٠ ٢٠٠	-	-	٨ ٠٠٠	١ ٠٠٠	٥٩ ٠٠٠	استراليا ^(ب)
٤ ٢٠٠	-	-	-	٢ ٣٠٠	١ ٩٠٠	-	-	٢٠٠	١٠٠	٣ ٧٠٠	نيوزيلندا ^(ب)
٦٩ ٠٠٠	-	-	-	٦ ٩٠٠	٦٢ ١٠٠	-	-	٨ ٢٠٠	١ ١٠٠	٦٢ ٧٠٠	المجموع الكلي لاستراليا ونيوزيلندا
											ميلانيزيا
-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	-	فيجي
٨ ٢٠٠	-	-	-	-	٨ ٢٠٠	-	-	-	-	١٠ ٢٠٠	بابوا غينيا الجديدة

الجدول ٣ (تابع)
اللاجئون وغيرهم من الأشخاص الذين تعنى بهم مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين:
السكان والتنقلات السكانية الرئيسية المسجلة في عام ١٩٩٧

منطقة و بلد اللجوء/الإقامة	اللاجئون في بداية عام ١٩٩٧	التنقلات المسجلة خلال عام ١٩٩٧				السكان في نهاية عام ١٩٩٧					
		الوافدون تلقائيا	الوافدون لأغراض إعادة التوطين	العودة الطوعية إلى الوطن	المغادرون لأغراض إعادة التوطين	اللاجئون	طالبو اللجوء	المشردون في الداخل	العائدون	الأشخاص الآخرون ممن تعنى بهم المفوضية	مجموع من تعنى بهم المفوضية
جزر سليمان	٢ ٠٠٠	-	-	-	-	٨٠٠	-	-	-	-	٨٠٠
مجموع ميلانيزيا	١٢ ٢٠٠	-	-	-	-	٩ ٠٠٠	-	-	-	-	٩ ٠٠٠
مجموع أوقياندا الكلي	٧٤ ٩٠٠	١ ١٠٠	٨ ٢٠٠	-	-	٧١ ١٠٠	٦ ٩٠٠	-	-	-	٧٨ ٠٠٠
المجموع الإجمالي الكلي	١٣ ١٩٩ ٩٠٠	٦٢٢ ٣٠٠	٩١ ٥٠٠	٩٤٦ ٠٠٠	٣٥ ٣٠٠	١١ ٠٧٠ ٦٠٠	٩١٤ ٤٠٠	٣ ٦٤٣ ٤٠٠	٥٢١ ٠٠٠ ٣	١ ١٩٧ ٢٠٠	٢٠ ٣٤٦ ٦٠٠

المصادر:

مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، اللاجئين وغيرهم من الأشخاص ممن تعنى بهم المفوضية، نظرة إحصائية عامة عن سنة ١٩٩٦، ونظرة إحصائية عامة عن سنة ١٩٩٧، جنيف (UNHCR, Refugees And Others of Concern to UNHCR, 1997 Statistical Overview, Geneva).

ملاحظات

هذه الإحصاءات مؤقتة وقابلة للتعديل
تم جبر جميع الأرقام إلى أقرب ١٠٠.

تشير العلامة ("") إلى أن القيمة صفر أو مقربة إلى الصفر، أو إلى أنها غير متاحة أو لا تنطبق.

(١) اعتباراً من ١ تموز/يوليه، أصبحت هونغ كونغ منطقة إدارية خاصة، تابعة للصين.

(ب) عدد السكان اللاجئين حسب تقدير مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالاستناد إلى عدد اللاجئين الوافدين/المعترف بهم مؤخراً.

.....